

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: علوم اقتصادية. التخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة.

علاقة الفساد الإداري بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

دراسة حالة : دمج الاقتصاد غير الرسمي بمكافحة التهريب الضريبي _ مديرية الضرائب الولائية
لمستغانم _

- الأستاذة المشرفة :
مباركة مساوي.

- مقدمة من طرف الطالبة :
علو كريمة.

_ أعضاء لجنة المناقشة _

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	بن زازة منصورية	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة مستغانم
مقررا	مساوي مباركة	أستاذة محاضرة -ب-	جامعة مستغانم
مناقشا	برجي شهرزاد	أستاذة محاضرة -ب-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2021/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكروعرفان

الحمد لله حمدا يبلغ رضاه والصلاة والسلام على من صاحبه وولاه وسلم تسليما لا يدرك منتهاه
وبعد.....

أشكر الله سبحانه أولا وأخرا الذي وفقني وأعانني ومنحني الصحة والقوة والعزم على انجاز هذا
العمل المتواضع وإتمامه.

يسرني أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان والامتنان للأستاذة المشرفة التي ساهمت في إخراج هذه
المذكرة إلى النور، بالشكل الذي يليق بجامعة عبد الحميد بن باديس _مستغانم_ الأستاذة :
مباركة مساوي على عظيم رعايتها واهتمامها وتوجيهها منذ الخطوات الأولى لإعداد خطة هذه
المذكرة وحتى اكتمالها بهذه الصورة فقد كانت نعم الأستاذة.

كما أتوجه بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على قبولهم مناقشة هذا العمل
المتواضع والجهد الذي بذلوه والوقت الثمين الذي أفنوه في سبيل تصويب أخطائه بغية إثرائه
جزاكم الله خيرا وزادكم علما نافعا.

ولا يفوتني أخيرا أن أقدم الشكر لكل المحبين والمخلصين من الأقارب والزملاء والأصدقاء وكل من
علمني حرفا وكان له فضل في مشواري الدراسي اسأل الله العظيم أن يجزيهم عني خيرا الجزاء
ويجعله في ميزان حسناتهم وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

علوكريمة

إهداء

إلى الغاليين الحبيبين اللذان ترعرعت على يدهما اللذين غمراني بدعواتهما الصادقة
وتشجيعهما الدائم حتى يسر الله لي إتمام هذه المذكرة
والسدي العزيزين أطال الله عمرهما على طاعته وورزقي برهما.

إلى من وقف جانبي طيلة مسيرة حياتي العلمية والعملية واطرأوع أنواع التضحيات وأنبل
معاني الوفاء وهياً لي سبل الراحة وأعانني على القيام بهذه المذكرة وتجاوز عقباتها شريكي في كل ما
حققت من نجاحات

زوجي العزيز الغالي.

إلى ثروتي وقررة عيني وما تحملته من عناء وجهد وانشغال عنها طيلة سنوات الدراسة والبحث
ابنتي مريم ياسمين.

إلى أخي وأختي الأعزاء على ما غمروني به من صادق المؤازرة والدعاء الصادق.

إلى كل من لم يخطهم قلبي لكن لا ينساهم قلبي أهدي باكورة هذا العمل.

وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سلطانه.

ـ علو كريمة ـ

الفهارس

الصفحة	الموضوع
	إهداء
	شكر وتقدير
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ-ح	المقدمة العامة
أ	تقديم
ب	إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية
ج	فرضيات الدراسة
ج	أهمية الدراسة
ج	أهداف الدراسة
د	مبررات اختيار الموضوع
د	حدود الدراسة
هـ	المنهج المتبع
هـ	الدراسات السابقة
هـ	صعوبات الدراسة
ز	تقسيم الدراسة
49-01	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: نشأة ومضمون الاقتصاد غير الرسمي
3	المطلب الأول: نشأة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر
9	المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي
16	المطلب الثالث: أسباب تبني الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر
23	المبحث الثاني: أشكال الاقتصاد غير الرسمي وعلاقته بالاقتصاد الرسمي
23	المطلب الأول: مكونات وأشكال الاقتصاد غير الرسمي
30	المطلب الثاني: فرص وتهديدات الاقتصاد غير الرسمي
38	المطلب الثالث: العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي
41	المطلب الرابع: إشكالية إدماج الاقتصاد غير الرسمي
49	خلاصة الفصل الأول
79-50	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للفساد الإداري
51	تمهيد

52	المبحث الأول: نشأة ومضمون الفساد الإداري
52	المطلب الأول: نشأة الفساد الإداري في الجزائر
54	المطلب الثاني: مفهوم الفساد الإداري
55	المطلب الثالث: أسباب ودوافع الفساد في الجزائر
61	المبحث الثاني: أشكال الفساد الإداري وطرق مكافحته
61	المطلب الأول: أشكال الفساد الإداري
63	المطلب الثاني: علاقة الفساد الإداري بالاقتصاد غير الرسمي
71	المطلب الثالث: انعكاسات الفساد الإداري
73	المطلب الرابع: طرق مكافحة الفساد والوقاية منه
79	خلاصة الفصل الثاني
107-80	الفصل الثالث: دراسة حالة حول إدماج الاقتصاد غير الرسمي بمكافحة التهرب الضريبي (مديرية الضرائب لولاية مستغانم محل الدراسة)
81	تمهيد
82	المبحث الأول: التعريف بمديرية الضرائب الولائية لمستغانم
82	المطلب الأول: عرض ووصف مديرية الضرائب لولاية مستغانم
83	المطلب الثاني: التنظيم الداخلي للمؤسسة والهيكل التنظيمي
87	المطلب الثالث: مكونات النظام الضريبي الجزائري بعد إصلاحات 1992
90	المبحث الثاني: موقع التهرب الضريبي في معادلة الفساد والاقتصاد غير الرسمي
90	المطلب الأول: عموميات حول التهرب الضريبي في الجزائر
97	المطلب الثاني: الإصلاح الضريبي في الجزائر ودوره في دمج الاقتصاد غير الرسمي
99	المطلب الثالث: دراسة حالة حول إدماج الاقتصاد غير الرسمي بمكافحة التهرب الضريبي
107	خلاصة الفصل الثالث
115-108	الخاتمة العامة
109	تشخيص الدراسة
110	اختبار صحة الفرضيات
112	نتائج الدراسة
113	مقترحات الدراسة
115	أفاق الدراسة
116	قائمة المراجع
	ملخص الدراسة باللغتين العربية والأجنبية

الصفحة	الموضوع	الرقم
الفصل الأول		
5	- تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-1999).	(01-I)
6	- عرض ووصف لأهم البرامج التنموية في الجزائر.	(02-I)
12	- مصطلحات مستخدمة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي متعددة المفاهيم.	(03-I)
20	- نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2019).	(04-I)
26	- مكونات الاقتصاد غير الرسمي.	(05-I)
39	- الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي.	(06-I)
الفصل الثاني		
53	- تطور الفساد في الجزائر خلال الفترة (2010-2021).	(01-II)
67	- علاقة الفساد بالاقتصاد غير الرسمي.	(02-II)
70	- مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الاقتصاديات المتقدمة.	(03-II)
الفصل الثالث		
96	- العقوبات القانونية للتهرب الضريبي في القانون الجزائري.	(01-III)
102	- جدول إعادة تشكيل رقم الأعمال.	(02-III)
103	- جدول إعادة تسوية الرسم على النشاط المهني (TAP) لرقم الأعمال المحقق.	(03-III)
103	- جدول إعادة تسوية الرسم على القيمة المضافة (TVA) لرقم الأعمال المحقق.	(04-III)
104	- جدول إعادة تشكيل الأرباح.	(05-III)
104	- جدول إعادة تسوية الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).	(06-III)
105	- المجموع الكلي للحقوق والغرامات المحصلة.	(07-III)

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
الفصل الأول		
22	- تطور نسبة الفقر في الجزائر لسنوات (2008-2013).	(01 - I)
24	- العمل غير الرسمي والعمل الرسمي في العالم.	(02 - I)
الفصل الثاني		
65	- طبيعة التأثيرات المتبادلة للفساد والاقتصاد غير الرسمي.	(01 - II)
70	- كيفية إجراء غسيل للأموال القذرة عبر الاقتصاد غير الرسمي.	(02 - II)
71	- مؤشر التنظيم والإدارة.	(03 - II)
الفصل الثالث		
83	- الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب الولائية لمستغانم.	(01 - III)
106	- نسب الضرائب والرسوم (TVA/TAP/IRG) المسترجعة في كل سنة.	(02 - III)

المقدمة العامة

1. تقديم:

ساهمت التطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم مع بداية ظهور الأنظمة السياسية وتطور مفهوم الدولة لدى عامة الناس في بروز مجموعة من الأنشطة تسعى بطبيعتها إلى مخالفة القوانين والتشريعات المقررة آنذاك وهي الأنشطة التي عرفت بتسميات متعددة أهمها أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ويقر الباحثون الاقتصاديون على أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة قديمة النشأة تطورت مع تطور التاريخ لتصبح حاليا من الظواهر التي يصعب حصرها ولعل أبرز ما ساهم في تفاقم هذه الظاهرة هو تواطؤ بعض المسؤولين وتسترهم عن هذه الأنشطة والتغاضي عن أداء الالتزامات الضريبية، الرسوم، والخدمات. وكذا تمييع القوانين وخيانة الأمانة مقابل التسامح في إقامة أنشطة موازية وإخفاءها عن سلطة الحكومة وكل ذلك يعتبر من الآثار السلبية للفساد الذي يعتبر بمثابة ضريبة إضافية في الاقتصاد الرسمي ويمكن اعتبار أن التأثير السلبي للاقتصاد غير الرسمي على الفساد أقوى من تأثير الفساد على الاقتصاد غير الرسمي بحيث يؤدي هذا الأخير إلى ارتفاع حجم الفساد عندما يقوم بعض البيروقراطيين باستغلال مواقعهم في السلطة وكذا الشركات والأفراد بالرغبة في دفع رشاي لإخفاء أنشطتهم السرية، كذلك يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي مؤشرا لتدهور شامل في الأعراف الاجتماعية والثقافية الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من الفساد على نطاق واسع.

إذ أن العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفساد لم تكن نتيجة العولمة أو تطورات العصر الحديث، بل تمتد تلك العلاقة عبر مدة طويلة من الزمن منذ نشأة الأنشطة غير الرسمية وحتى وصولها إلى أعلى مستوياتها في العصر الحالي، ولا تعدو العلاقة بينهما أن تكون علاقة الفرع بالأصل والسبب بالمسبب. وليس من السهل تناول علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالفساد من الناحية التطبيقية، بسبب تعدد صور الفساد وتنوع أساليبه، غير أن الفساد الاقتصادي وما يتبعه من فساد إداري ومالي سواء كان على الصعيد الحكومي أو الخاص، هو أساس المعادلة في العلاقة مع الأنشطة غير المشروعة في الاقتصاد غير الرسمي. ويدل على صعوبة تلك العلاقة ندرة الدراسات التجريبية التي تمت في هذا المجال مقارنة بنظيراتها من الدراسات حول علاقة الفساد بالاقتصاد الرسمي، ويرجع ذلك إلى حد ما إلى أن قياس كفاءة المؤسسات الحكومية ليس بالأمر السهل وإلى طبيعة الفساد بحد ذاته، مما يصعب قياسه على وجه الدقة، ولتباين مؤشرات ومدركات الفساد بين المنظمات الدولية المعنية بالشفافية. كما أن دخول القطاع الخاص في صلب العلاقة صعب من مهمة القياس. ولأن الأنشطة الخفية وليدة السياسات الحكومية غير المناسبة (غير الصحيحة) أو نتيجة لسوء استخدام السلطة السياسية الإدارية والمالية، مع وجود إغراءات مالية أو عينية مقدمة من أرباب العمل، كما أن أغلب الدراسات تصنف الفساد الإداري كأحد أهم أسباب الاقتصاد غير الرسمي، فلولا وجود بعض الموظفين الحكوميين الذين يستغلون وظائفهم العامة للحصول على مكاسب شخصية، ووجود بعض المنتمين إلى القطاع الخاص الذين يقدمون الإغراءات المالية للمختصين لأجل التغاضي عن نشاطاتهم ومخالفاتهم القانونية لأنخفاض حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى أدنى المستويات.

وباستقراء ما سبق نجد أن التهرب من دفع الالتزامات الضريبية (التهرب الضريبي) بعدا من الأبعاد المهمة للفساد بشقيه الإداري والاقتصادي..... وغيره من صور الفساد التي تتسبب في هدر الإمكانيات المادية والبشرية وكذا تضائل قدرة الاقتصاد على النمو، كما يعد عنصرا رئيسيا وفعالا في زيادة حجم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

وتشوه الإقتصاد، حيث يتزايد الحافز للتحويل إلى العمل في الإقتصاد غير الرسمي إذا كانت أنشطة الإقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر وزيادة مستوى العبء الضريبي بشكل مبالغ فيه وعدم كفاءة الجهاز الضريبي، وهو ما يؤدي إلى انقسام الإقتصاد الوطني إلى قسمين أحدهما خاضع للضرائب والآخر غير خاضع لها، و في هذا الإطار يعد الإصلاح الضريبي بمعناه الواسع هو السبيل الوحيد للنهوض بالإقتصاد والحد من انتشار ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في طياته، وذلك من خلال تبسيط وإقامة نظام ضريبي فعال، وتشجيع الإستثمار من خلال منح تحفيزات إعفاءات ضريبية والعمل على علاج التشوهات التي تكتنف الإدارة الضريبية وتحديثها حتى تكون على قدر كبير من التطور والفهم للواقع الإقتصادي الحالي، مع ضرورة مراجعة التشريع الضريبي قصد تحديد ثم معالجة مختلف الثغرات التي يتضمنها. وكنتيجة لكل ما سبق، ونظرا لاستفحال هذه الظاهرة في الإقتصاد الجزائري عملت الجزائر على إدخال تعديلات على النظام الضريبي من خلال إصلاحات شاملة للنظام الضريبي مع بداية التسعينات، قصد تقليص الأعباء من خلال إعفاءات متتالية للضرائب والرسوم ضمن قوانين المالية، إضافة إلى إعادة تنظيم الإدارة الضريبية.

وكما سبق وأن ذكرنا فإن الجزائر ليست استثناء من الواقع الموصوف أعلاه وتتميز كغيرها من البلدان النامية بوجود إقتصاد غير رسمي كبير ومتزايد في كل المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري ويرجع ذلك في الغالب إلى مروره بالعديد من الأزمات و الاختلالات كان أهمها أزمة سنة 1986 (الصدمة البترولية العكسية) والتي تحولت إلى أزمة اقتصادية خانقة أواخر الثمانينيات من القرن الماضي تبعتها أزمة أمنية وسياسة في أوائل التسعينيات. ومع تحول الإقتصاد الجزائري من النظام الاشتراكي إلى الرأسمالي وما صاحب ذلك من اختلالات هيكلية عميقة وتسريح للعمال وغلق المؤسسات وزيادة الضغوط التضخمية، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية 29%، وتدهور المستوى المعيشي للأسر مع ندرة كبيرة في السلع؛ كل هذه العوامل تؤدي في النهاية إلى بحث الأفراد العاطلين عن مصادر أخرى للدخل من أجل تلبية حاجاتهم الأساسية، وحتى المشتغلين يبحثون عن دخل إضافي لمواكبة الانخفاض الكبير في المستوى المعيشي، وهذا ما سيوفره لهم الإقتصاد غير الرسمي، ورغم التصحيحات المتعاقبة و الإجراءات القانونية و التحفيزات الممنوحة للإقتصاد الرسمي، لازال الإقتصاد غير الرسمي يتميز باتساع حجمه و احتوائه للعديد من الأنشطة التي تولد دخولا ضخمة، ويترك أثارا يصعب تجاهلها.

وكون أن الظاهرة محط جدل واسع والتي أصبحت تهدد المصالح الاقتصادية والاجتماعية والمالية للبلاد، بات من الضروري فهم طبيعتها، أسبابها والإلمام بمختلف مظاهرها وكذا الآثار المترتبة عنها، وهذا بغية تكوين صورة ولو مبسطة حول هذه الظاهرة لنتمكن من السيطرة عليه، لأنه ليس من المجدي أن نسعى وراء معالجاتها ان كنا في الأصل لا نملك أدنى فكرة ومعرفة عنها.

2. الإشكالية :

انطلاقا مما سبق تبرز معالم إشكالية الدراسة التي نوجزها في السؤال الرئيسي التالي :

- ما هو موقع التهرب الضريبي في علاقة الفساد بالإقتصاد غير الرسمي؟

الأسئلة الفرعية : حتى يتسنى لنا السيطرة أكثر على كافة جوانب الموضوع يمكننا الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أهم التصورات المعطاة للإقتصاد غير الرسمي والأطراف الفاعلة (الظاهرة والخفية) فيه؟ .

- ما واقع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟.
 - ما هي الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي التي يؤثر فيها ويتأثر بها؟.
 - ما طبيعة العلاقة التي تربط الاقتصاد غير الرسمي بالفساد الإداري؟.
 - ما هي أهم الآليات التي وضعتها الجزائر لمحاربة الفساد الإداري ودمج الاقتصاد غير الرسمي واحتوائه؟.
 - ما طبيعة العلاقة التي تربط التهرب الضريبي بالفساد الإداري والاقتصاد غير الرسمي؟.
3. الفرضيات: بعد دراسة الموضوع من عدة جوانب وللإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:
- الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة مرنة جدا، لعوامل عدة: سياسة، اقتصادية، واجتماعية. وهو ملاذ وملجأ للفارين من الإطار الرسمي.
 - معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر تكون من خلال استحداث آليات تسمح بدمجه في الاقتصاد القانوني.
 - يمثل الاقتصاد غير الرسمي وبشكل غير مباشر تهربا ضريبيا بالتالي أي تفاقم لهذه الظاهرة يعمل بدوره على تفاقم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.
 - يعتبر غياب القوانين الضريبية ووجود سلوكيات بيروقراطية السبب الرئيسي وراء انتشار الاقتصاد غير الرسمي، بالتالي فإن إقامة نظام ضريبي فعال ومنح إعفاءات وتحفيزات ضريبية يساعد على دمج أو التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي.
4. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في:
- خطورة الظاهرة محل الدراسة، المتمثلة في الفساد الإداري والاقتصاد غير الرسمي اللذان أصبحا يمثلان عائقا أمام بناء ونمو اقتصاديات البلدان وسببا للمشكلات والأزمات، ومحاولة التعرف على الآثار المختلفة التي تترتب على نمو وتوسع مثل هذه الظواهر ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة، لأن استئصالهما والحد منهما يعد أمرا في غاية الأهمية.
 - وتظهر أهمية البحث كذلك في كونه يحاول إيجاد العلاقة التي تربط الفساد الإداري الذي أصبح بمثابة ورم ينخر اقتصاد البلاد والاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الاهتمام الدولي خصوصا مع ما يفرضه التوجه الحالي نحو التنمية المستدامة. وعلى اختلاف السلوكيات السلبية للفساد استهدفت هذه الدراسة التهرب الضريبي كأحد أبعاد الفساد.
5. أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- الإجابة على إشكالية الدراسة.
 - التشخيص الدقيق للاقتصاد غير الرسمي، مكوناته، وأسبابه. لفهم أهمية ووزن الظاهرة المدروسة.
 - إلقاء الضوء على واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ورصد تطوره واحتوائه بما أنه أصبح شبه مفروض على الاقتصاد الوطني.
 - دراسة طرق دمج الاقتصاد غير الرسمي للاستفادة من القيمة المضافة الموجودة فيه وإبراز جهود الدولة الجزائرية في دمجها.

- تسليط الضوء على ظاهرة الفساد الإداري ومحاولة تشخيصها وتحليل أسبابها وأثارها.
- دراسة علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالفساد والاقتصاد الرسمي.
- معرفة تأثير مكافحة الفساد الإداري على اندماج المؤسسات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي.
- توضيح العلاقة بين الإصلاحات الضريبية وظاهرة الاقتصاد غير الرسمي
- المساهمة في إثراء البحث العلمي في مجال الدراسات الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي والفساد الإداري التي لم تحظى بالاهتمام الكبير سابقا، كما نأمل أن يكون هذا البحث منطلقا لغيرنا من الدارسين لإجراء المزيد من البحوث والتوسع في بعض النقاط التي لم يتطرق إليها هذا البحث ولم يتم التركيز عليها.
- 6. مبررات اختيار الموضوع: ان دوافع اختيار معالجة هذا الموضوع دون غيره من المواضيع العلمية كمحور دراسة وبحث له عدة أسباب فضلا عن أهميته، فان هناك مبررات ذاتية وأخرى موضوعية نوردتها فيما يلي:
 - أ. مبررات ذاتية:
 - اهتمام الباحثة الدائم بموضوع الفساد والاقتصاد غير الرسمي.
 - قلة وشح الكتابات حول موضوع الاقتصاد غير الرسمي في الجامعة الجزائرية بشكل عام، وجامعة مستغانم بشكل خاص حسب حدود اطلاع الباحثة.
 - حب الوطن وما يفرضه علينا نحن كباحثين من رغبة في التغيير والسير نحو الأحسن والمساهمة في القضاء على مثل هذه الظواهر ومعالجتها. لقوله تعالى: { ان أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب }، سورة هود، الآية 87.
 - ب. مبررات موضوعية: لعل المتأمل والملاحظ لطبيعة التعاملات في الاقتصاد الجزائري يجد استفحال وانتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بكل أشكاله على الواقع الاقتصادي والاجتماعي المعاش، وكذا اهتمام الاقتصاديين والخبراء بدراسة موضوع الاقتصاد الجزائري ينحصر غالبا على دراسة الاقتصاد الرسمي فقط وإهمال الاقتصاد غير الرسمي ما يحتم تركيز جهود أكثر في مجال البحث عن الطرق الكفيلة لضمان اندماج فعال وهادئ لمثل هذه الأنشطة ولعل من أهم مسببات هذا النشاط هو الفساد الإداري (الرشوة) الذي يحيي هؤلاء المتعاملين في هذا الاقتصاد ومن نواتجه أيضا فساد آخر (تهرب ضريبي) يرهق كاهل الدولة.
- ما دفعنا للبحث في العلاقة التي تربط الفساد بالاقتصاد غير الرسمي، والتعرف على جهود الدولة الجزائرية لمكافحة الفساد والتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر.
- 7. حدود الدراسة: كي تظهر أهمية ووزن موضوع البحث تم أخذ الأبعاد التالية:
 - البعد الموضوعي: يقتصر البحث على دراسة علاقة الفساد الإداري بالاقتصاد غير الرسمي مع محاولة إيجاد موقع التهرب الضريبي في معادلة الفساد والاقتصاد غير الرسمي.
 - البعد المكاني: يتركز بشكل كبير في الجزائر من خلال دراسة حالة لولاية مستغانم.

- البعد الزمني: في الجزء النظري كان مجال الدراسة من ثمانينات القرن الماضي إلى غاية الوقت الراهن وهي فترة أزمات وإصلاحات وذلك بهدف معرفة حال الاقتصاد غير الرسمي أثناء الأزمات وبعدها كيف يكون وهل له تأثير بطريقة ما بهذه الأزمات والإصلاحات التي تمس الاقتصاد الرسمي.

8. المنهج المتبع: للإجابة عن التساؤلات المطروحة ومن أجل اختبار صحة الفرضيات الموضوعية اعتمدت الدراسة على مزيج من المناهج والأدوات التحليلية والإحصائية، حيث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في وصف ظاهرتي الاقتصاد غير الرسمي والفساد الإداري وتحديد أهم الملامح الخاصة بهما، وتحليل الأسباب والآثار الناجمة عنهما، وكذا تحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بهما. واستخدام المنهج التاريخي لتتبع مراحل ظهور وانتشار ظاهرتي الاقتصاد غير الرسمي والفساد الإداري في الجزائر وأهم المحطات التي مر بها منذ الاستقلال، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لاستقراء المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة. واعتمدنا في الجانب التطبيقي على منهج دراسة حالة حول دمج الاقتصاد غير الرسمي بمكافحة التهرب الضريبي في ولاية مستغانم.

9. الدراسات السابقة: من خلال حصرنا لمختلف البحوث والدراسات التي تمكنا من الوصول إليها والتي تناولت موضوع الاقتصاد غير الرسمي والفساد الإداري نجد أن لكل باحث طريقته الخاصة في تناول الموضوع والزاوية التي ينظر منها إليه، ومن أهم الدراسات في هذا المجال نذكر:

أولاً: دراسة عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي (2006)، "التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود"، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية.

لقد تناول المؤلف من خلال هذه الدراسة التوصل إلى تحديد مفهوم الاقتصاد الأسود و حجمه تم النظر إلى أسباب نموه، و مدى إمكانية قياس حجم الاقتصاد الأسود من خلال الطرق المختلفة لذلك، مع القيام بإجراء مقارنة لنتائج طرق تحديد حجم الاقتصاد الأسود وهذا بطرح الإشكالية التالية: لماذا يشارك الأفراد في الاقتصاد الأسود؟.

و من خلال العرض لقد توصل إلى النتائج التالية :

- من الصعب القطع بان الطرق النقدية في قياس حجم الاقتصاد الأسود تقدم دليلا مقولا و قاطعا على صحتها في تحديد حجم هذا النوع من الاقتصاد، كما أن الطرق الأخرى في القياس تكاد تكون أقل كفاءة من الطرق النقدية فالطرق التي تستخدم دراسات سوق العمل و أفراد الأسرة هي أكثر الطرق استهلاكا للوقت و النفقات، و تقوم على افتراضات يمكن إثبات عكسها. أخيرا فان طريقة المناهج رغم سهولتها إلا أنها تعد أكثر الطرق شكا.

- هناك خطرا من وضع عقوبات مشددة كوسيلة لردع التهرب الضريبي فالحاجة تدعو إلى الإبقاء على بناء مناسب من الجزاءات لإحداث تأثير حدي رادع و من هنا يجب الاعتراف بأن التهرب الحقيقي يمكن رده فقط بالإنفاق على معدلات الاكتشاف المتزايدة، و يجب الاعتراف بأن قدرا معيننا من التهرب ربما يجب تقبله.

ثانيا: بودلال علي (2007)، " تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مقارنة نقدية للاقتصاد الخفي (1970-2004) "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية - جامعة أبي بكر بلقايد - جامعة تلمسان.

عالج فرضية أساسية هي أن الاقتصاد الخفي هو السبب المباشر وغير المباشر في إضعاف معدلات النمو الاقتصادي والتخلف، والفرضيات الفرعية تمثلت في أن الترابط بين كل من الاقتصاد الخفي والبطالة، وافترض أيضا أن رسم السياسات الوطنية المناسبة لمكافحة البطالة هو المدخل الحقيقي لإدماج القطاع الخفي وتحقيق التنمية، اعتمد في بحثه على المنهج القياسي و الوصفي التحليلي. وقام بتقدير حجم الإقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة (1970-2004) وتوصل إلى أن مكافحة الاقتصاد الخفي مسؤولية تقاسمها جميع البلدان، وإتباع إستراتيجية محددة لمكافحة الاقتصاد الخفي أحد الشروط الأساسية الضمان التنمية المستدامة، والإستراتيجية الفعالة لمعالجة مشاكل الاقتصاد الخفي والتنمية والبيئة في وقت واحد تبدأ بالتركيز على الموارد والإنتاج، وتعزيز النمو الاقتصادي بشكل مطرد ومستدام.

ثالثا: دراسة بودلال علي (2008)، "مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر والأسباب والحلول"، مجلة العلوم الإنسانية السنة الخامسة، العدد 33، الجزائر.

تناولت هذه الدراسة ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي، وقد ركز الباحث على تشخيص الأسباب والآثار الناجمة عنها، كما تطرق إلى مختلف الأساليب المستعملة لتقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي مركزا على المقاربات النقدية التي تعد الأكثر استخداما كما عرض الباحث المكون المشروع وغير المشروع للإقتصاد غير الرسمي لينتهي بتقديره بانتهاج مقارنة نقدية (النموذج القياسي لمعدلة الطلب على النقود) خلال الفترة (1970-2000)، وتركزت إشكالية بحثه حول صعوبة التوصل إلى قياس دقيق لهذا الإقتصاد لأنه أصلا خفي، ليخلص الباحث إلى أن إنتشار وتوسع هذه الظاهرة في الجزائر يعود لعدة عوامل أبرزها؛ جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواكبة التطورات العالمية الحديثة، كثرة المزايا والإعفاءات الضريبية، الغموض، البيروقراطية الإدارية...

رابعا: دراسة قارة ملاك (2009-2010)، " إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

ولقد عالجت هذه الرسالة الآثار الإيجابية و السلبية التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي و أفاقه المستقبلية خاصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية " حالة الجزائر"،

و لقد توصلت إلى النتائج التالية :

- قطاع التشغيل لا يغطي احتياجات الأفراد.

- انتشار مختلف الظواهر السلبية في الاقتصاد الوطني الفساد، التزيف، التهرب الضريبي، البيروقراطية.

- ركود الاستثمار في بعض القطاعات التي يمكن استغلالها من أجل خلق عدد كبير من مناصب الشغل.

خامسا: دراسة بورعدة (2019)، " آثار الإقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "، أطروحة دكتوراه.

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل اثر ظاهرة الاقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) من خلال الإجابة على الإشكالية المتمثلة في كيف يمكن للاقتصاد الموازي أن يساهم في التأثير على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشكل الذي يساهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية بالاعتماد على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وكذا المنهج الكمي من خلال نموذج الانحدار الذاتي الموزع بفترات التأخير ARDL ، وتمثلت متغيرات الدراسة في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي، حجم الاقتصاد الموازي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري، معدل التضخم.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الموازي يؤثر إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر نظرا لعدم قدرة الأسواق الرسمية على تلبية الحجم المتزايد من العمالة والتي تتوجه إلى العمالة غير الرسمية، مما يشجع الاستثمار الأجنبي الداخل على توظيفها.

تختلف دراستنا عن باقي الدراسات كونها تتناول الموضوع بالتركيز على التهرب الضريبي كمتغير مفسر للاقتصاد غير الرسمي وكبعد من أبعاد الفساد وكنتيجة لذلك فقد جاءت المعالجة من خلال الإصلاح الضريبي. وما يميزها أيضا أننا نحاول من خلالها الربط بين متغيرين يصعب تحديد طبيعة العلاقة بينهما وهما الفساد الإداري والاقتصاد غير الرسمي.

10. صعوبات الدراسة : كل بحث بطبيعة الحال عرضة لجملة من الصعوبات المختلفة ومن بين أهم

الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذا البحث ما يلي :

- تضارب واختلاف البيانات الإحصائية بين المصادر الرسمية.
 - قلة المراجع المتعلقة بمتغيرات الدراسة خاصة الاقتصاد غير الرسمي التي تكاد تكون منعدمة باللغة العربية خاصة الكتب.
 - صعوبة ضبط مفهوم الاقتصاد غير الرسمي واختلاف تعاريفه.
- ونتيجة لكون الظاهرة لم تحط بالتحليل الكافي نظرا لصعوبة رصدها وملاحظتها نتج عن ذلك عدة مشكلات تتمثل في :

- عدم الاهتمام بدراسة الظاهرة دراسة جدية لا سيما من طرف السلطات العامة، بسبب عدم توفر المعطيات من جهة وغياب أساليب وأدوات القياس اللازمة من جهة أخرى.

11. تقسيم الدراسة : من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى :

المقدمة العامة: والتي تطرقنا فيها إلى إشكالية الدراسة ومجموعة من الأسئلة الفرعية وكذا الفرضيات التي سعينا إلى التأكد من صحتها، وبعدها أبرزنا أهمية الدراسة والأهداف منها وكذا أسباب اختيار موضوع الدراسة، بالإضافة إلى حدود الدراسة الموضوعية المكانية والزمنية والمناهج المختلفة المتعلقة بالدراسة، ثم قمنا بعرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، ثم صعوبات الدراسة التي واجهتنا وأخيرا هيكل وتقسيم الدراسة.

وقد جاءت الدراسة ضمن ثلاثة فصول بالشكل التالي :

حيث تناول الفصل الأول: << الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي >> مفاهيم أساسية حول الظاهرة من خلال مبحثين خصص الأول لعرض مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وقد تم تقسيمها إلى خمسة مراحل، وكذا محاولة ضبط مفهوم شامل للاقتصاد غير الرسمي، والأسباب الرئيسية لنموه كارتفاع معدل الضرائب، البطالة، تعقد النظم الإدارية واللوائح الحكومية، وانتشار الفساد والأنشطة الإجرامية التي تدر دخولا عالية جدا. أما المبحث الثاني فتناول أشكال ومكونات الاقتصاد غير الرسمي وكذا الآثار الناتجة عن هذا النوع من الاقتصاد، إضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة التي تربط الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي، والآليات التي تسمح بدمجه في الاقتصاد الرسمي في الجزائر من خلال دراسة الوسائل التي تمكن من دمج أنشطته والتقليل من حدته.

أما الفصل الثاني: << الإطار المفاهيمي للفساد الإداري >> فعالج الجانب النظري للفساد الإداري من خلال مبحثين، في المبحث الأول أبرزنا ماهية الفساد من خلال مراحل تطور الفساد الإداري في الجزائر، مفهوم الفساد الإداري، وأهم الأسباب والدوافع وراء تبني الفساد الإداري في الجزائر. وفي المبحث الثاني استعرضنا أهم أشكال الفساد الإداري، وكذا علاقة الفساد الإداري بالاقتصاد غير الرسمي، ثم انعكاسات وآثار الفساد الإداري، وأهم طرق وسبل مكافحة الفساد والوقاية منه.

أما الفصل الثالث: << الإطار التطبيقي للدراسة >> فخصص للدراسة الميدانية حول موقع ومكانة التهريب الضريبي في معادلة الفساد والاقتصاد غير الرسمي وجاء ذلك في مبحثين خصص الأول للتعريف بمديرية الضرائب لولاية مستغانم، حيث تناول عرض ووصف لمديرية الضرائب الولائية، وكذا التنظيم الداخلي للمؤسسة والهيكل التنظيمي، بالإضافة إلى مكونات النظام الضريبي الجزائري بعد إصلاحات 1992. أما المبحث الثاني فخصص لعموميات حول التهريب الضريبي في الجزائر، وكذا الإصلاح الضريبي في الجزائر ودوره في دمج الاقتصاد غير الرسمي، وفي الأخير اعتمدنا على دراسة حالة حول دمج الاقتصاد غير الرسمي بمكافحة التهريب الضريبي بولاية مستغانم.

وأخيرا الخاتمة العامة والتي تضمنت النتائج المتوصل إليها من الدراسة وكذا نتائج اختبار الفرضيات بالإضافة إلى مجموعة من المقترحات والآفاق المتعلقة بالدراسة.

وختاما نرجو أن يكون التوفيق حليفنا في اختيار موضوع الدراسة ومعالجته.

والله ولي التوفيق.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي

-تمهيد :

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي واقعا معاشا في جميع دول العالم مهما اختلفت إيديولوجيتها، ولم يعد مقتصرًا على الدول النامية فقط أي لم يعد محصورًا ضمن اطر وطنية وجغرافية محددة بل أصبح ذو طابع دولي بامتياز واخذ منحى متزايد سنة وراء سنة رغم جهود الدولة لمواجهته.

ونظرا للجدل القائم حول كونه ظاهرة اقتصادية تنفصل عن الاقتصاد الرسمي حظي باهتمام الباحثين سعيا وراء فهم حيثياته فتباينت الآراء بين من يرى فيه مصدرا لكسب العيش، إضافة لضمه جملة من الوحدات المصغرة التي تنتج سلعا وتقدم خدمات تتميز بالمرونة أوقات الأزمات الاقتصادية، وبين من يرى انه مشكلة اقتصادية نظرا لارتباطه بمفاهيم سلبية كالفساد وتعطيل العجلة الاقتصادية وكبح المنافسة المشروعة زيادة على مخاطر سلامة العاملين فيه وكذا صحة المستهلك.

ومع تفاقم حجمه وتنوع وتعقد تركيبته تبقى الدراسات التي تتطرق لهذا الموضوع لا تتعدى المراحل الأولى هذا ما يستدعي فهم أبعاده والأسباب التي تدفع إلى تبني هذا النوع من الاقتصاد وكذا حصر آثاره لإعداد سياسات ناجعة لدمجه في الاقتصاد الرسمي وتحقيق عملية التنمية الشاملة ومن اجل الإحاطة أكثر بكافة جوانب الموضوع نسعى من خلال هذه الدراسة في هذا الفصل إلى إقرار اقرب المسميات والتعاريف وتحليل أهم الأسباب التي تخدم موضوع الدراسة ونحاول أن نسلط الضوء على الإطار العام لهذا النوع من الاقتصاد من خلال التقسيم التالي :

- المبحث الأول : نشأة ومضمون الاقتصاد غير الرسمي.
- المبحث الثاني : أشكال الاقتصاد غير الرسمي وعلاقته بالاقتصاد الرسمي.

• المبحث الأول : نشأة ومضمون الاقتصاد غير الرسمي.

إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ليست بالشيء الجديد فقد بدأت ملامحه تظهر وبشكل جلي مع الفترة الانتقالية التي عرفتها الجزائر بانتقالها لاقتصاد السوق أي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي ذلك كون الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات النامية التي تعرف العديد من المراحل الانتقالية ما جعل من الطبيعي أن يشغل الاقتصاد غير الرسمي نصيبا معتبرا منه من خلال مساهمة مراحل بدرجات متفاوتة منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا وما زاد الطين بلة هو استمرار الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى زيادة حجمه بداية من الضغوط الكبيرة خاصة مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي إضافة للأوضاع الأمنية والسياسية خلال مايسمى بالعشرية السوداء ضف إلى ذلك مظاهر العولمة مما سهل الأمر لتنامي هذه الظاهرة.

وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى معرفة جذور ومراحل تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مع محاولة ضبط مفهوم شامل له وكذا محاولة معرفة الأسباب وراء تبني الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

✓ المطلب الأول : نشأة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر :

لقد شهد الاقتصاد غير الرسمي عدة مراحل يمكن تلخيصها كما يلي :

- المرحلة الأولى : القطاع غير الرسمي خلال الفترة الاستعمارية .

ما يعرف بالاقتصاد المعيشي و اقتصاد الفقراء حيث أن تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، كان بداية خلال الفترة الاستعمارية، كما في أماكن أخرى من العالم، قبل وقت طويل من اختراع هذا المفهوم وتعميمه من قبل منظمة العمل الدولية في عام 1972. وقبل هذا التاريخ، كانت المصطلحات المستخدمة للإشارة إلى هذا النوع من النشاط هي التهميش والعمالة الناقصة. وخلال هذه الفترة بالذات من تاريخ الجزائر، احتلت الأنشطة غير الرسمية، ولا سيما الأنشطة المعيشية، مكانة هامة في الاقتصاد المحلي للسكان الأصليين نظرا لندرة العمالة في القطاع الحديث من الاقتصاد، الذي يسيطر عليه الفرنسيون. وكانت الأنشطة غير الرسمية موجودة في جميع فروع النشاط تقريبا: كالتجارة، الخدمات المنزلية، صناعة التجهيز، لا سيما المنسوجات، الحرف اليدوية، التشييد، والزراعة.

وكانت هذه الأنشطة أساساً في القطاع العتيق من الاقتصاد الجزائري، حيث كانت الشركات الفرنسية تجسد جزئه الحديث أساساً (BELLACHE, 2010, p. 45).

- المرحلة الثانية : منذ الاستقلال 1962 إلى 1985 .

تميزت الجزائر في هذه الفترة بتبني نظام اشتراكي قائم على التخطيط المركزي، وقد شهدت خلال بداية هذه المرحلة وضعية اقتصادية جد صعبة مما استدعى إلى تركيز السلطات على العمل لبناء قاعدة صناعية ثقيلة والاعتماد على المنشآت العمومية في توفير معظم الخدمات وإنشاء المزارع الكبرى، بالإضافة إلى العمل على تأمين قطاع المحروقات 1971، كما أنها استفادت من الطفرات النفطية خلال هذه المرحلة الأمر الذي ساعد على توفير مدخرات محلية كافية لإرساء بنية اقتصادية متينة، هذا ما ساهم في تخفيض معدلات البطالة حيث أن أغلبية الأفراد كانوا يشتغلون في المؤسسات والقطاعات العمومية التي شيدت آنذاك، كما أن هذه المرحلة قد عرفت غياب شبه تام لمظاهر الاقتصاد غير الرسمي ولم تمنح اهتماما من قبل السلطات حيث اقتصر مظاهره على الأنشطة الفلاحية البسيطة وأنشطة الأسر المعيشية خاصة من قبل النساء والشيوخ والأطفال فقط (بلقايد و بن زاير، 2016، صفحة 130).

- وقد كان الاقتصاد غير الرسمي شبه مجهول خلال السبعينات نظرا لعوامل عدة أهمها:
- توفير مناصب العمل حيث كان يتم حوالي 150000 منصب عمل سنويا وذلك خلال الفترة 1973-1985.
 - توفر مواد الاستهلاك الأساسية وبأسعار في متناول الجميع (أسعار مدعومة) بالرغم من أن التجارة الخارجية كانت محتكرة خاصة خلال السبعينات.
 - أسعار البترول في ارتفاع متزايد وفائض هام في الميزان التجاري.
 - أسعار الصرف لصالح العملة الجزائرية (دينار جزائري يساوي 2 فرنك فرنسي) مراقبة قوية من طرف الدولة وباختصار كان الاقتصاد الوطني في حالة انتعاش وللمجتمع خيارات متوفرة.
- ورغم عدم التصريح به رسميا إلا أن الاقتصاد غير الرسمي قد برز خلال الثمانينات نتيجة جمود الاقتصاد والسوق اللذين كانا مسيرين إداريا مما ولد نقص في المواد الاستهلاكية وظهور ممارسات سلبية (كلكول، 2004، الصفحات 15-16) وظهر الاقتصاد غير الرسمي بصفة رئيسية ليمس عملية التوزيع وظهور بذلك الطرابندو (trabendo)¹ وتجارة الحقيبة والتهريب، كما ظهرت السوق غير الرسمية التي مست كل من المواد الاستهلاكية الزيت، الطماطم المصبرة، القهوة... الخ) الأجهزة الالكترونية، مواد البناء أو العقارات والتي كانت تباع بسعر رمزي، العتاد الفلاحي، وسائل النقل.
- وكانت السوق غير الرسمية تعمل على تصحيح الخلل الموجودة بين سعر بيع هذه المواد وسعر التوازن بين العرض والطلب وهذا فان الفرق والذي يكمن أساسا في التدعيم يستفيد منه تجار السوق غير الرسمية (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2004، صفحة 71).
- كما بدأت مساوئ التخطيط المركزي تظهر بشكل أكثر خاصة في كل من المؤسسات العامة والمزارع الحكومية بالرغم من ضخامة الاستثمارات الحكومية في هذه المزارع إلا أن ذلك لم يفد من تحسين الإنتاج والإنتاجية، مما أدى بالجزائر إلى الاعتماد بشكل كبير على استيراد الأغذية التي عرفت ارتفاعا سريعا في أسعارها على مستوى الأسواق الدولية.
- كما أن الفترات اللازمة لإتمام مشاريع الاستثمارات الضخمة بدأت تتطور بشكل مفرط ولاسيما في قطاع السكن، مما يعني تعبئة رؤوس الأموال لفترات طويلة دون تحقيق أي دخل كل هذا أدى إلى تدهور فعالية الاستثمارات. وفي نفس الوقت زاد الطلب الكلي وارتفع نمو النقد المعروض بسبب تمويل المؤديات العامة بواسطة البنوك التجارية وسد العجزات المالية الضخمة باللجوء إلى زيادة إصدار النقد، ومع استمرار الارتفاع في الطلب مقارنة بالعرض تزايدت ندرة الكثير من السلع الاستهلاكية في الأسواق الرسمية، بالرغم من ضخامة متحصلات الصادرات النفطية، كما أن التخصيص الرسمي للنقد الأجنبي أدى إلى اتساع الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السائد في السوق غير الرسمية، حيث ارتفع سعر الدولار الأمريكي في سوق النقد الأجنبي من ضعف السعر الرسمي في أوائل الثمانينات إلى خمسة أضعاف هذا السعر في عام 1982 ولقد أفرز ظهور أوجه نشاط لم تكن موجودة من قبل أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب، أخذت أغلبها الطابع غير الرسمي، في الوقت الذي لم تتوسع فيه الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص العمل جديدة وحجم

*الطرابندو: كلمة اسبانية الأصل وتعني باللغة العربية التهريب أو الاقتصاد الخارج عن القانون.

الزيادة في العرض من القوى العاملة، الذي أسهم في تزايد نمو معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر مع تقلص القطاعات الرسمية (النشاشيبي و اخرون، 1998، صفحة 06).

- المرحلة الثالثة: من 1986 إلى 1999.

شهد الاقتصاد الجزائري منذ بداية الفترة تحولات جذرية في بنيته وذلك بعد أزمة النفط سنة 1986 حيث عرفت أسعاره انهيارا مثيرا مما اثر سلبا على وضعية ميزان المدفوعات والذي أدى إلى ندرة بعض السلع الاستهلاكية، هذا ما أجبر الدولة على القيام بمجموعة من الإصلاحات المجسدة في بادئ الأمر في إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام سنة 1989 وتحرير الاقتصاد الوطني، بالإضافة على إصلاح سنة 1994 والذي انتهى بالخضوع إلى شروط إعادة الجدولة المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والتي من أهمها الخصوصية، إلغاء دعم الأسعار وتحريرها، تشجيع الاستثمار الخاص، تحرير التجارة الخارجية وغيرها من الشروط، حيث خلفت إعادة الجدولة آثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أبرزها ارتفاع معدلات البطالة مما دفع بالأفراد إلى التوجه إلى السوق غير الرسمية للعمل كحل لذلك (بوخيوط، 2014-2015، صفحة 185)

بالإضافة إلى الأزمة السياسية والأمنية الحادة التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينيات والتي تسببت في ضعف البنية الاقتصادية لها وما نتج عنها من تدهور جل المؤشرات الاقتصادية الكلية، كل هذه العوامل ساهمت في استفحال وتوسع نطاق الأنشطة غير الرسمية داخل الاقتصاد الجزائري، والجدول الموالي الذي يوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1986-1999).

الجدول رقم (I - 01): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-1999)

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
البطالة%	18.4	20.1	21.8	18.1	19.8	20.3	21.4
السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
البطالة%	23.2	24.4	28.1	28	28	28	29.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ONS.dz.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع معدلات البطالة خلال هذه الفترة حيث ارتفعت بنسبة 3.4% منذ بداية الفترة إلى سنة 1988 نتيجة بداية ظهور تداعيات الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري، كما ارتفعت معدلات البطالة خلال فترة التسعينيات بشكل كبير إذ بلغت في نهاية الفترة 29.3% حيث سجلت معدلات البطالة في نهاية الفترة ارتفاع بنسبة 9.5% بالمقارنة مع بدايتها وذلك للظروف الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة، بالإضافة إلى الأزمة السياسية والأمنية الحرجة التي مستها والتي كان لها دورا كبيرا في زيادة عدد البطالين في الدولة. وقد تميزت هذه الفترة والتي تعتبر فترة انتقالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري ب:

- إعادة تنظيم القطاع المنتج العمومي وتقليص كبير للاستثمارات أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي.
- ارتفاع عدد مؤسسات القطاع الخاص.
- تقلص سوق التشغيل وغياب التنظيم في سوق العمل .
- دخول الشباب البطالين في " الطرابندو " (المهم توفير الدخل).

- انتشار عمل الأطفال في المدن الصغيرة والقرى والمراكز الحضرية الكبرى نتيجة لفقر الأسر ، وخلال هذه الفترة عرفت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية تطورا سلبيا.
 - نمو سلبي للنتاج الداخلي الخام خلال الفترة بالقيمة الحقيقية مما أدى إلى انخفاض محسوس للدخل الفردي قدره (-15,7%) .
 - ارتفاع كبير للتضخم ناتج عن تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار بمعدل 23% سنويا خلال الفترة الممتدة من 1987-1994.
 - تزايد نسبة البطالة خصوصا بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي العمومي نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات وتباطؤ النشاط الاقتصادي.
 - وضعية أمنية للبلاد جد معرقله من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، هذه الأوضاع أدت إلى تدهور ظروف معيشة السكان.
- وتميزت هذه المرحلة أيضا بظهور بعض النشاطات السوداء (شرعية وغير شرعية) فتطور الاقتصاد غير الرسمي للإنتاج، صاحبه تطور ظاهري الغش الجبائي والعمل المخفي نتيجة لعدم تساير الأنظمة الجبائية والاجتماعية والمالية للأوضاع الاقتصادية التي تعرفها البلاد (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2004، صفحة 72).
- وتفشيت ظاهرة التهريب بكثرة في هذه المرحلة فكانت تهرب المواد الغذائية والمواشي وكان يتم استيراد السجائر، الكحول، المخدرات...الخ. وعليه فتطور الاقتصاد غير الرسمي جاء متزامنا مع المرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني (براغ، 2012، صفحة 16).

- المرحلة الرابعة: من 2000 إلى 2014.

- تميزت هذه الفترة باستعادة الجزائر لتوازنها الاقتصادية الكلية رافقها انخفاض محسوس في معدلات البطالة وذلك بعد تطبيق مجموعة من البرامج أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009)، بالإضافة إلى برنامج التنمية المستدامة (2010-2014)، كما عرف ميزان المدفوعات تحسنا نتيجة ارتفاع أسعار النفط باعتباره مصدر أساسي لإيرادات الدولة، ضف لذلك برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) وكذلك النموذج الجديد للنمو (2016-2030)
- هذا ما حفز الدولة على تخصيص مبالغ معتبرة للنهوض بالاقتصاد من خلال توسيع الوعاء الضريبي من أجل تحصيل موارد مالية أكبر، مما أدى إلى زيادة معدلات التهريب الضريبي وظهور أنشطة التهريب السلمي عبر الحدود كإحدى أشكال التهريب الضريبي، كل هذه العوامل أدت إلى تطور وتوسع مجال الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (بودلة و كواديك، 2018، صفحة 167).

الجدول رقم (I - 02): عرض ووصف لأهم البرامج التنموية في الجزائر.

البرنامج	الوصف
برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2001)	قررت الحكومة الجزائرية في أبريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لانجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن

<p>هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع.</p>	
<p>تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 التي تنص على ما يلي: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، حيث يقيد في باب إيراداته باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 31 ديسمبر 2005 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، بالإضافة إلى تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، أما في باب النفقات فتقيد النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش. وقد خصص مبلغ قدره 4202,7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج. وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة (2006-2009)، هذان البرنامجان يأخذان في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الربيعين ويأتيان لتعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد، حيث خصص مبلغ 432 مليار دج لمناطق الجنوب، بينما خصص مبلغ 668 مليار دج لمنطقة الهضاب العليا.</p> <p>وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة.</p>	<p>برنامج دعم النمو (2009-2005)</p>
<p>مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وينقسم إلى قسمين؛ القسم الأول: يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 11534 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 156 مليار دولار، أما القسم الثاني: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية والطرق والمياه، ..) بمبلغ يقدر ب 9700 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار.</p> <p>وقصد تمويل الاستثمارات العمومية التي تضمنها هذا البرنامج تم فتح حساب تخصيص خاص رقم 302-134 بعنوان حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي</p>	<p>برنامج التنمية المستدامة (2010-2014)</p>

1010-2014 وذلك من خلال المادة 70 من قانون المالية 2010	
تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 وقد خصص مبلغ قدر ب 4079,2 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ به 1894,2 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2019-2015)
صودق على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016 ، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنمية. وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي. المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل 6.5%. وتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال .	النموذج الجديد للنمو (2030-2016)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، الصفحات 40-55.

و من خلال هذه البرامج و بعد الارتفاعات التي عرفها سعر البترول مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية، الأمر الذي حفز الدولة على تخصيص مبالغ كبيرة للهوض بالاقتصاد، وافق تطبيق هذه البرامج مجموعة من العوامل أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي و هي:

- لجأت الحكومة إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية، ونتج عن ذلك ظهور أنشطة التهريب عبر الحدود كشكل من أشكال التهريب عن دفع الضرائب نظرا لزيادة أعبائها.
- قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو، بهدف تشجيع الاستثمار الداخلي و الأجنبي، و تحسين وضعية المؤسسات بالإضافة إلى التحضير لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، فأدت هذه السياسات إلى خلق بيئة ملائمة لنمو و تطور الاقتصاد غير الرسمي:

- للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، قامت الجزائر بتحرير المبادلات التجارية مما زاد في حجم تدفق السلع الأجنبية التي أصبحت تنافس المنتج المحلي الذي يفتقر إلى الجودة، الأمر الذي دفع بالمنتجين إلى دفع منتجاتهم للتداول في الأسواق غير الرسمية لتصريفها، في الأسواق الفوضوية والأسبوعية.
- انتشار الفساد الإداري داخل مؤسسات وإدارات الدولة الذي ساعد في انتشار الاقتصاد غير الرسمي.
- الاهتمام بالقطاع السياحي دفع بالحكومة إلى توجيه مبالغ ضخمة لهذا القطاع لجلب السياح، ما دفع بالأشخاص بالتوجه إلى الأسواق غير الرسمية لتبديل العملات الأجنبية، وهذا ما شجع على انتشار العمل في سوق الصرف غير الرسمي.
- ضعف الكفاءة والفعالية والمصداقية لدى المصالح والأجهزة الإدارية والجبائية، سواء من حيث الطاقات البشرية، والوسائل أو الإمكانيات بسبب ظاهرة الفساد الاقتصادي الذي يعتبر كنتيجة و سبب لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في نفس الوقت (بورعدة، 2014، صفحة 87).
- المرحلة الخامسة: من 2015 إلى يومنا هذا :

واجهت الجزائر منذ سنة 2014 وكغيرها من الدول النفطية أزمة اقتصادية جديدة جراء تهاوي أسعار النفط في السوق العالمية مما دفع بالسلطات إلى فرض ضرائب ورسوم جديدة خاصة على أسعار الكهرباء والوقود، وذلك من خلال تطبيق قانون المالية لسنة 2016 كإجراء لاسترجاع الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد غير الرسمي وإدخالها في دائرة الاقتصاد الرسمي لغرض استغلالها في مواجهة الأزمة (بودلال، 2018، صفحة 222). هذا ما زاد من توسع نطاق الأنشطة غير الرسمية نتيجة توسع العبء الضريبي إذ تعتبر هذه الأنشطة كرد فعل من الأعوان الاقتصاديين على التعسفات الضريبية المفروضة من قبل السلطات الحكومية.

مما سبق نجد أن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بدأت في الظهور منذ منتصف الثمانينيات، وتنامت نتيجة لمجموعة من العوامل كان أبرزها الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بعد أزمة النفط لسنة 1986 فقد تزايدت المعاملات الاقتصادية في القطاع غير الرسمي نتيجة لعجز سوق العمل عن احتواء الفائض من اليد العاملة وفشل مختلف سياسات الإصلاح التي تبنتها الحكومة خلال مختلف المراحل.

✓ المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي.

الفرع الأول: بداية اكتشاف مفهوم الاقتصاد غير الرسمي.

بداية يمكن القول أن الاقتصاد غير الرسمي هو مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تتصف عموماً بعدم التنظيم، وعدم توافر شروط عمل لائقة والعمل بعيداً عن رقابة الدولة ويكون بصورة غير معلنة وخفية بهدف تجنب الالتزامات الضريبية والتنظيمات والقوانين التي سطرته الدولة في منظومتها لسير الاقتصاد الوطني، ولا يدخل الاقتصاد غير الرسمي ضمن حسابات الناتج المحلي الخام للبلد. وينقسم إلى الاقتصاد غير رسمي غير شرعي (إجرامي) واقتصاد غير رسمي شرعي. ولكن ليس هنالك من مفهوم متفق عليه لهذه الظاهرة، فالموضوع مثير للجدل والخلاف بين الباحثين الاقتصاديين وإن كانت بعض نقاط التوافق موجودة. (محمود و محلا، 2011، صفحة 188)

وقد تميز مصطلح الاقتصاد غير الرسمي بعدم الدقة في البداية، ومازال حتى الآن يثير إشكاليات كبيرة بين الباحثين في هذا المجال. فقد استخدم للإشارة إلى فقراء الحضر على وجه الخصوص، أو أولئك الذين يقطنون الأحياء الفقيرة المزدهمة بالسكان في المدن، وكذلك من يقيمون في مأوى ذي مواصفات متواضعة للغاية، كما

استخدم أحيانا للمشتغلين في أنشطة لا يحظى أغلبها بالرضا من جانب المجتمع مثل: بائعي المخدرات، ومن إليهم، ممن يقومون بأعمال قد تكون شبه مشروعة أو غير مشروعة أصلا، وكذلك من يقومون بأعمال متواضعة، مثل: الكناسين، وماسجي الأحذية، وفي بعض الأحوال كان المصطلح يعبر عن أصحاب المهن ذات الإنتاجية أو الأجر المنخفض، والمهاجرين من الريف إلى المدن على اعتبار أن أكثرهم قد لا يوفق في الحصول على فرصة عمل في القطاع الرسمي وقد ينتهي به الحال إلى سكن الأحياء الفقيرة، والاشتغال في مهن متواضعة اقتصاديا واجتماعيا (الحسيني و اخرون، 1996، صفحة 10).

ويعتبر كيث هارت k.Hart² من بين الأوائل الذين قدموا مفهوما جديدا أضيف إلى سلة المفاهيم ذات الطابع الإقتصادي حين قدم ورقة عمل إلى مؤتمر حول العمالة الحضرية في إفريقيا بناء على عمل ميداني قام به في مدينة أكرا عاصمة غانا سنة 1971، حيث ناقش خلالها قضية الفقر في المناطق الحضرية التي تضمنت عبارة (ليسوا عاطلين على العمل) يشير فيها "هارت" أن أغلبهم يعملون ضمن عوائد وأجور ضعيفة وغير منتظمة بطريقة قانونية فضلا عن أنها قد تكون مخفية عن التنظيم الإداري. بالتالي اعتمد على حجم المنشأة وليس طبيعة عملها (Women and men in the informal sector, 2002, pp. 9-10).

ثم بدأ الاهتمام الدولي بالظاهرة حين أقرت منظمة العمل الدولية "وجود قطاع غير منظم من الإقتصاد الحضري ينتج سلعا ويخلق وظائف ويوفر دخلا للفقراء" من خلال تقريرها عن الدخل والتوظيف في كينيا عام 1972 وسعي حينها بالقطاع غير الرسمي أو القطاع غير المنظم، يلما بعد ذلك المقال الذي تم نشره في صحيفة Financial analysis journal سنة 1977 الذي يبدي اهتمام الصحافة الأمريكية بظاهرة الإقتصاد غير الرسمي من قبل السياسيين نتيجة العمل الذي قام به P.Goutian في محاولة منه للوصول إلى حجم الإقتصاد غير الرسمي، وهي المحاولة الأولى لبدأ الاهتمام السياسي والأكاديمي، حيث قدر ذلك الإقتصاد ب 10% من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي (كريم قاطع، ديسمبر 2017، صفحة 3) ونبه هذا الأخير إلى خطورة المعاملات الإقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج الوطني و أكد من خلال دراسته أن هذه المعاملات ليست بهذا القدر الذي يمكن معه إهمالها".

وبعد تلك الدراسة ظهرت عدة أبحاث تطرقت إلى الظاهرة وقدمت مفاهيم جديدة لها، ومن هذه الأبحاث دراسة البروفيسور هيرناندو دي سوتو³ (1981) والذي بحث في القطاع غير المنظم في إطار التنظيم القانوني حيث اعتبر دي سوتو أن العامل الرئيس للتمييز بين القطاع المنظم وغير المنظم هو الحالة التنظيمية، وقد اقترح أن تخفف الدولة القيود عن سوق العمل.

في العام 1990 قدم إدغار فيجي مفهومه للقطاع غير المنظم بوصفه إياه مزيج من الأنشطة الاقتصادية التي تتم بعيدا عن رقابة الدولة وتهدف للتهرب من الضرائب واللوائح القانونية. وفي العام (1993) حدد المؤتمر الإحصائي الدولي الخامس عشر، مفهومه للقطاع غير المنظم والذي يتمثل بأنه مجموعة من وحدات العمل غير المنظمة، إما عائلية أو تعود ملكيتها لعائلة ويعمل فيها الأفراد بطريقة غير منظمة وبظروف عمل غير لائقة، ونظرا للتغيرات الحاصلة على سوق العمل أوصى المؤتمر باستخدام مصطلح INFORMAL ECONOMY.

*كيث هارت : بالانجليزية Keith Hart هو عالم إنسان بريطاني ولد في 1943 في المملكة المتحدة.

**هيرناندو دي سوتو : ولد عام 1941 هو اقتصادي بيروفي معروف بعمله على الإقتصاد غير الرسمي وإبلائه أهمية للقطاع الخاص وحقوق الملكية وهو رئيس معهد الحرية والديمقراطية (ILD) ، الكائن في ليما، بيرو .

ولقد بدأ تدويل الاهتمام بهذه الظاهرة يلوح في الأفق، بحيث بدأ اهتمام صندوق النقد الدولي بالإقتصاد غير الرسمي من خلال إبدائه لمفهومه معتمدا على مدى ارتباطه بالضرائب وضمن هذا المفهوم قسم الإقتصاد غير الرسمي إلى أنشطة اقتصادية مشروعة وأنشطة غير مشروعة، وهو يشمل جميع الأنشطة التي في حالة ما إذا كانت رسمية تخضع للقانون الضريبي.

وبتطور هذه الظاهرة وانتشارها في كل بلدان العالم، كان لا بد من الإحاطة بها وتعميق النقاش بشأنها جديا لتعقدها وتداخل التعابير المستعملة في تحديد معانيها، علما أن هذه التعابير لا تستهدف نفس الموضوع ولا هي نفسها في كل البلدان، بدليل ما تؤكد التسميات المتعددة للظاهرة المعنية والتي تقدر في حدود ثلاثين تسمية انطلاقا من مقاربات اقتصادية مختلفة: انجلوساكسونية⁴، فرنسية، اسبانية، وأمريكولاتينية، تقترب فيما بينها بتأكيدها على وجود أنشطة اقتصادية وغير اقتصادية تحقق مداخيل ولا تخضع للضريبة، كما لا تسجل ضمن الحسابات القومية، ولكنها تسير بالموازاة مع الإقتصاد الرسمي المهيكل إداريا، ولكي لا تبقى هذه الظاهرة تتمتع فقط بوفرة في الأدبيات غالبا ما تكون سوسيلوجية أو صحافية غير خاضعة للقياس الإحصائي ولا للملاحظة الدقيقة قامت الهيئات والمنظمات الدولية ممثلة في الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، الاتحاد الأوروبي، المكتب الدولي للعمل، بمحاولة ضبط المصطلحات من جهة وتحديد النشاطات التي تمثل صور الإقتصاد غير الرسمي من جهة أخرى (زعلاني، 2011، صفحة 196).

الفرع الثاني: المصطلحات المعبرة عن ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي.

لقد تعددت التسميات المطلقة على هذا النوع من الإقتصاد، إلا أن أغلب الإقتصاديين المختصين في هذا المجال أجمعوا على تقسيم المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة إلى ثلاثة مجموعات تمثلت فيما يلي:

أولا: المجموعة الموضحة لعلاقة الإقتصاد غير الرسمي مع الإقتصاد الرسمي.

وتشير هذه المجموعة إلى علاقة الظاهرة بالإقتصاد غير الرسمي باعتبارها عملية ديناميكية تؤثر في الإقتصاد الرسمي وتتأثر به، وغالبا ما يفضل المختصين استخدام احد مفاهيم هذه المجموعة باعتبار أن معظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل للسياسات المعلنة في الإقتصاد الرسمي (بودلال، 2006-2007، صفحة 34).

ثانيا: المجموعة المعبرة على عدم نظامية الظاهرة.

وتشير إلى مفهوم النظامية للظاهرة على اعتبار أنها غير مسجلة بشكل نظامي أو رسمي لدى السلطات المعنية، سواء كانت نشاطات مشروعة أو غير مشروعة.

ثالثا: المجموعة المعبرة عن سرية الظاهرة.

وتعبر هذه المجموعة عن الظاهرة من خلال مفهوم السرية لأن معطياتها غير معلومة ولا تدخل ضمن الحسابات القومية، كما أن من ابرز خصائص الظاهرة هي السرية في معاملاتها.

ومن خلال الجدول الموالي نحصر أهم هذه المصطلحات في مجموعات كما يلي:

الجدول رقم (1- 03): مصطلحات مستخدمة للتعبير عن ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي متعددة المفاهيم.

المجموعة الموضحة لعلاقته مع الإقتصاد الرسمي	المجموعة المعبرة على عدم نظامية الظاهرة	المجموعة المعبرة عن سرية الظاهرة
---	---	----------------------------------

*** انجلوساكسونية : مصطلح يعبر عن مجموعات الشعوب الجرمانية التي جاءت من وسط وشمال أوروبا واستقرت في بريطانيا في القرنين الخامس والسادس ميلادي.

العربية	الفرنسية	العربية	الفرنسية	العربية	الفرنسية
الاقتصاد الثانوي	Economie secondaire	الاقتصاد غير الرسمي	Economie informelle	الاقتصاد السري	Economie clandestine
الاقتصاد الموازي	Economie parallèle	الاقتصاد غير القانوني	Economie illégale	الاقتصاد الخفي	Economie cachée
الاقتصاد المزدوج	Economie duale	الاقتصاد غير المعلن	Economie non déclarée	الاقتصاد المغمور	Economie submergée
الاقتصاد الظلي	Economie de l'ombre	الاقتصاد غير المسجل	Economie non enregistrée	الاقتصاد الغامض	Economie occulte
الاقتصاد المحيطي	Economie périphérique	الاقتصاد غير المنظم	Economie irrégulière	الاقتصاد المرئي	Economie invisible
الاقتصاد الرمادي	Economie grise	_____	_____	الاقتصاد غير الملاحظ	Economie non observée
الاقتصاد البديل	Economie alternative	_____	_____	_____	_____

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: فالي بوحنية، انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2017)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية النقدية والبنكية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020، ص7.

تدل كثرة هذه التسميات التي أطلقت على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي على تعقد هذه الظاهرة، حيث أنها تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابهة، مع ملاحظة أن هذه التسميات تعكس بدرجات متفاوتة جوانب من حقيقة هذه الظاهرة، و التي تحتاج إلى درجة كبيرة من التحليل حتى يمكن فهمها و معالجتها، و جميع هذه التسميات تبقى صحيحة و دقيقة في إطار الدراسة التي وضعت فيها.

الفرع الثالث: تعريف الاقتصاد غير الرسمي.

لقد صادفنا عدة مسميات للاقتصاد غير الرسمي وكانت كلها تحاول إيجاد وصف شامل للظاهرة ولا تزال إشكالية المصطلح قائمة لحد الآن بحيث يصعب إيجاد تعريف عام محدد لهذه الظاهرة وسنحاول من خلال التعاريف المطروحة محاولة التوصل لمفهوم ملم بالظاهرة رغم انه من الصعب جدا التمكن من تحديد تعريف دقيق للاقتصاد غير الرسمي لأنه يتطور باستمرار حسب التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي واللوائح التنظيمية.

أولا: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي من الناحية الاقتصادية .

يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد غير الرسمي هو ذلك الجزء من الاقتصاد الإجمالي غير الممثل في الأرقام الرسمية، لذا يفضلون تسميته بـ L'économie non officielle، و يعتبرون أن مجموع الأنشطة الرسمية و غير الرسمية هي التي تمثل المستوى الفعلي للنشاط الاقتصادي لأي دولة و بعبارة أخرى فإن الاقتصاد غير الرسمي هو الفرق بين الواقع الاقتصادي و الاقتصاد الرسمي، أو الفرق بين الحقيقة الاقتصادية و الاقتصاد الرسمي (Arnold & Barthelemy, 1984, p. 08).

و تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان الاقتصاد الرسمي معلوماً فإن المشكل المطروح يبقى تحديد الواقع الاقتصادي، و هذا الأخير يجب معرفته معرفة دقيقة، و تحديد ما ينتهي إلى هذا الواقع وما لا ينتهي إليه، و تعتبر هذه مسألة في غاية الأهمية حيث لا يعني أبداً أن كل نشاط أو مجهود بشري ينتهي حتماً إلى مجال الواقع الاقتصادي. و تحديد هذا الواقع ليس بالأمر السهل، هذا ما يجعل تحديد الاقتصاد غير الرسمي أمر في غاية الصعوبة. و يعتبر أنول انفليد Annol Angfeld الاقتصاد غير الرسمي بأنه ذلك الاقتصاد المكمل للاقتصاد الرسمي في الاقتصاد الوطني، الذي يتكون من جميع الأنشطة التي تدخل في إطار القياس الفعلي للاقتصاد الكلي (اندرأوس، 2005، صفحة 14).

ثانياً: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي من الجانب الإحصائي .

يكون النشاط رسمياً إذا كان خاضعاً لإحصاءات الدولة، و ذلك عن طريق التصريح به للمصالح المختصة، و على هذا الأساس فالنشاط الاقتصادي غير الرسمي هو ذلك النشاط غير المصرح به، و غير مقيد في إحصاءات الدولة أي يفلت من الإحصاء (اندرأوس، 2005، الصفحات 14-15). فإذا كان الإحصاء العين التي ترى بها الدولة، فإن الاقتصاد غير الرسمي هو تلك النشاطات التي لم ترها الدولة أو التي لا تريد رؤيتها.

يعرف مكتب الإحصاءات الرسمية في المملكة المتحدة CS0 الاقتصاد غير الرسمي بأنه "جميع النشاطات الاقتصادية التي يترتب عنها مداخيل لا يمكن قياسها من طرف الإحصاءات الرسمية المكلفة عادة بوضع مقاييس الدخل الوطني و الناتج الوطني" (بخشي و بومدين، 20 نوفمبر 2007، صفحة 04).

ثالثاً: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي من جانب المحاسبة الوطنية .

إن السياسة الاقتصادية لأي دولة مبنية على الأرقام الرسمية، و عليه فالدول لا تأخذ بعين الاعتبار حجم الاقتصاد غير الرسمي في حساب الناتج الداخلي الخام، فالإقتصاد غير الرسمي موجود و يساهم في الناتج الداخلي كما يساهم في تقليص مستوى البطالة لكن المحاسبة الوطنية لا تأخذه بعين الاعتبار. تعتبر المحاسبة الوطنية وسيلة و إطار منهجي صمم خصيصاً لقياس مجمل النشاط الاقتصادي في مجتمع معين، و عرض المعلومات المتعلقة بذلك النشاط في صورة رقمية تصلح أساساً لتحليل الأوضاع الاقتصادية القائمة و ترشيد عملية رسم السياسة الاقتصادية، واتخاذ القرارات اللازمة لتعرجات المسار الاقتصادي (عبد القادر، 1990، صفحة 32). فأى نشاط موجود ولا يدخل في نتائج المحاسبة الوطنية يعتبر نشاطاً غير رسمياً.

رابعاً: تعريف الاقتصاد غير الرسمي حسب الهيئات والمنظمات الدولية .

1) تعريف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES.

يعرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الاقتصاد غير الرسمي على أنه " مجموعة المنتجات و تبادل السلع و الخدمات التي تهرب كلياً أو جزئياً من القوانين و القواعد التجارية، الجبائية و الاجتماعية، و التي لا تخضع إلى

التسجيل الإحصائي و المحاسبي بصفة كلية أو جزئية" (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2004، صفحة 21).

2) تعريف صندوق النقد الدولي.

حسب دراسة أجراها صندوق النقد الدولي تحت عنوان الاختباء وراء الظلال: نمو الاقتصاد الخفي يعرف الاقتصاد غير الرسمي على انه "الاقتصاد غير الرسمي لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ بها، و المحصلة من إنتاج السلع و الخدمات المشروعة سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة، و من ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع بشكل عام للضريبة إذا أبلغت بها السلطات الضريبية" (فريدريك و دومنيك، 2002، صفحة 02).

3) تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

تستعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ (l'économie non observée) والذي يتشكل من أربع أنواع هي: الإنتاج تحت الأرض، الإنتاج غير المشروع، القطاع غير الرسمي ، مؤسسات القطاع العائلي الموجهة للاستهلاك النهائي.

- الإنتاج الخفي (production souterraine): أنشطة منتجة ومشروعة لكنها عمدا تختفي عن أنظار السلطات العامة لتجنب دفع الضرائب أو لتجنب تطبيق بعض اللوائح التنظيمية.

- الإنتاج غير المشروع (production illégale): عبارة عن أنشطة منتجة تولد خدمات ومنتجات ممنوعة من طرف القانون أو أنها غير قانونية عندما تمارس من قبل منتجين ليس لديهم ترخيص.

- إنتاج القطاع غير الرسمي (production du secteur informel): أنشطة منتجة تمارس من قبل مؤسسات غير نظامية تابعة للقطاع الأسري، ليست مسجلة و/أو حجمها أقل مما هو معتاد فيما يتعلق بعدد العاملين ولديها منتج قابل للتسويق.

- إنتاج القطاع الأسري الموجه للاستعمال النهائي الخاص (production des ménages pour leur propre usage final): عبارة عن أنشطة إنتاجية تترجم في صورة استهلاك أو تراكم للسلع والخدمات عن طريق الأسر التي تنتجها وتستهلكها هي (Organisation de coopération et de Développement Economique, 2003, p. 13).

خامسا: تعريف بعض الاقتصاديين .

اختلفت التعاريف الخاصة بمصطلح الإقتصاد غير الرسمي بين الكتاب باختلاف وجهات النظر لكل منهم، إلا أنها في النهاية تعبر عن نفس المعنى على انه ذلك الإقتصاد غير المصرح به،

ويعد Gutmann أول من لفت الانتباه إلى ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي خلال نشره لبحثه عن الإقتصاد السفلي (Souterrain Economy) عام 1977 والذي عرفه على انه "ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي لكنه لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن تلك الحسابات" (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 10).

كما عرفه الشرقاوي على انه "إنتاج السلع والخدمات القائم على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروعاً أو غير مشروع والذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج القومي الإجمالي" (الشرقاوي م.، 2006، صفحة 15).

ويشير محمود رمزي إلى أن مصطلح الإقتصاد غير الرسمي يعتمد على المنظور الذي ننظر منه إلى هذا الإقتصاد، فقد ننظر له على أنه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي، وبالتالي تكون نقطة الإنطلاق هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخول التي تخضع للضريبة، ومنه فإن الإقتصاد غير الرسمي هو كافة الأنشطة التي تولد دخلاً يخضع للضريبة والتي يتم إخفاؤها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة" (محمود و رمزي، 2019، صفحة 26)، أما في حال النظر إليه من منظور أثر وجوده على مدى دقة حسابات الناتج القومي في الإقتصاد ككل فيعرف على أنه كافة الأنشطة التي يترتب عليها توليداً للدخل، سواء كانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية أو سواء كانت خاضعة أو غير خاضعة للضريبة" (محمود و رمزي، 2019، صفحة 27).

ويرى العباسي أنه هو "ذلك الجزء من الإقتصاد الإجمالي غير الممثل في الأرقام الرسمية باعتبار أن مجموع النشاط الرسمي وغير الرسمي يمثل المستوى الفعلي للنشاط الإقتصادي لأي دولة" (العباسي، 2016، الصفحات 120-121).

إضافة إلى ما ذكر فقد ظهرت تعاريف أخرى من طرف عدة باحثين فيما يخص الإقتصاد غير الرسمي أهمها:

- يعرفه غروسمان GROSSMAN بأنه تلك الأنشطة التي تهرب من الرقابة المركزية والتي يرتبط وجودها إما بهدف تحقيق ربح خاص أو مخالفة وانتهاك قوانين الدولة (بورعدة، 2014، صفحة 22)
- ويرى فريدريك شنايدر Friedrich Schneider الرئيس السابق لجمعية الإقتصاديين النمساويين أن الإقتصاد غير الرسمي: "هو جميع عمليات إنتاج السلع والخدمات في السوق التي تمارس بسرية عن السلطات الرسمية للتهرب من تسديد ضرائب الدخل والقيمة المضافة والضرائب الأخرى، أو تفادي مساهمات صناديق الضمان الاجتماعي أو تجنب معايير عمل محددة كالحد الأدنى للأجور وساعات العمل القصوى ومعايير السلامة وغيرها، أو عدم الالتزام بإجراءات إدارية معينة من تصريح ووثائق أخرى".
- ويعرف غي بفيفرمان Guy Pfefferman القطاع الغير رسمي على أنه: "ذلك القطاع الذي يتألف أساساً من باعة الشوارع المتجولين وغيرهم من العاملين لحسابهم الخاص في مهن منخفضة الإنتاجية غير مصرح بها، وقد نما هذا القطاع نتيجة تزايد ندرة فرص العمل النظامية، كما أن القطاع غير الرسمي يضم مجموعة الأنشطة الرامية إلى كسب الدخل، مع استبعاد الأنشطة المتعلقة بالعمالة التعاقدية التي ينظمها القانون".

هذا التعريف يركز على الجانب الاجتماعي للإقتصاد غير الرسمي، بحيث تناول القوة الإستيعابية لهذا القطاع في ظل عجز القطاع الرسمي عن إستيعاب الأعداد المتزايدة من الأفراد.

من خلال التعاريف السابقة الذكر تمكنا من التوصل إلى تعريف يخدم دراستنا والمتمثل في: الإقتصاد غير الرسمي، الإقتصاد الموازي، الإقتصاد الخفي... الخ، هو: (الإقتصاد الذي يضم وحدات الإنتاج غير الرسمية وغير المسجلة لدى المصالح الضريبية، سواء تهرباً من الضريبة أو من الالتزامات القانونية المرتبطة بنشأة النشاط أو بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل مخالفة للقوانين القائمة في البلاد، وتشمل جميع الدخول سواء كانت محققة بطريقة شرعية أو من الأنشطة الإجرامية وكذا كافة المعاملات والمبادلات العينية التي تتم

دون استخدام النقود ولا يتم إدراجها ضمن حسابات الناتج الإجمالي لكنها تساهم فيه، كما أن أصحابه لا يؤمنون بقوة القانون).

✓ المطلب الثالث: أسباب تبني الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

غالبا ما تتسع رقعة الاقتصاد غير الرسمي في اقتصاديات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من نظام اقتصادي معين إلى آخر بالنظر إلى صعوبة التحكم في دواليب النشاط الاقتصادي، ناهيك عن حساسية المرحلة، وبالتالي فإن طول مدة هذه المرحلة يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها بالنسبة لتوسع النشاطات غير الرسمية وهو ما ميز الجزائر، وإذا كانت العوامل الاقتصادية تأتي في المقدمة هذا لا يعني عدم وجود عوامل أخرى مؤثرة والمتمثلة في العوامل والظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية للبلاد. ومن بين أهم العوامل التي كانت سببا في انتشار ونمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ما يلي:

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية.

أولا : أسباب ظهور الاقتصاد غير الرسمي خلال مرحلة الاقتصاد الموجه.

اعتمدت الجزائر غداة الاستقلال على عدة مخططات تنموية وفق النهج الاشتراكي (احمد، 1991، صفحة 24)، فكان محور اهتمام هذه المخططات القطاع الصناعي، و أهم ما تضمنته، مشاريع استثمارية عديدة (احمد، 1991، صفحة 54) فتحت مناصب شغل جديدة، مما أدى إلى تحسين المستوى المعيشي وبالتالي إلى ارتفاع هائل في النمو الديمغرافي، مما أدى إلى توسع سريع لطلب السلع والمنتجات الاستهلاكية مقارنة بحركة الإنتاج الداخلي الخام غير الكافي، في هذه الفترة تضاعف الاستهلاك الإجمالي للسلع والخدمات ليقدر بمعدل بلغ 8.5% في الوقت الذي لم يبلغ معدل النمو السنوي للإنتاج الداخلي الخام السنوي 7.2% أي أنه أقل عن معدلات نمو الاستهلاك (احمد، 1991، صفحة 74).

إن ضخامة جهود الاستثمار أدى إلى لجوء كثيف إلى الخارج لتغطية الحاجات الضرورية لتسيير الاقتصاد الوطني من مواد غذائية زراعية وصناعية ومواد شبه مصنعة وتجهيزات، كلها أدت إلى قفزة في الاستيراد من 23 إلى 48% في هذه الفترة، بالرغم من استخدام المحروقات بكثرة كمنبع لتوفير العملة الصعبة وبالرغم من الارتفاع الهام في أسعار البترول سنة 1974، حيث في هذه الفترة بلغت نسبة المديونية 29%، من الناتج الداخلي الخام في 1974، لترتفع وتصل إلى 56% من الناتج الداخلي الخام سنة 1979، أي بلغت الاستدانة سنة 1978. 56 مليار دولار، بينما نسبة فائدة الدين 25% من قيمة الصادرات كل هذا أدى إلى ندرة العملة الصعبة والحاجة الماسة إليها مما دفع إلى وضع رقابة صارمة على الصرف، حيث أن هذه الندرة أدت إلى عجز البنك المركزي على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة. هذا الأمر يدفع من يرغب في الحصول على العملة الصعبة لشراؤها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق غير الرسمي بدلا من السوق الرسمي. إن المخططات التنموية التي قامت بها الجزائر، وبالرغم من غطائها المالي الكبير إلا أنها لم تحقق الشيء الكثير في ظل السياسة المركزية، فكان التحول إلى التخطيط اللامركزي و إنجاز مخططين تنمويين خماسيين بمثابة أمل تخطي كبوة وإخفاق المخططات السابقة.

إلا أن ملامح الاقتصاد غير الرسمي بدت واضحة للعيان وذلك من خلال ما يلي:

أهم ما جاء به المخطط الخماسي الأول هو إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، من أجل التخلص من البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاط المؤسسة بسبب كبر حجم المؤسسات الاقتصادية مما يجعلها صعبة

التسيير، حيث سنة 1983 تمت تجزئة نحو 100 مؤسسة إلى 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة، كان الغرض من ذلك فصل مهام الإنتاج والتوزيع و اعتماد اللامركزية قصد النهوض بالاقتصاد المحلي (لعلوي، 1994، صفحة 19). إلا أنه وفي النصف الثاني من الثمانينات اتسم خلاله الظرف الاقتصادي بالتأزم نتيجة اختلال معدل الفائدة، وتذبذب أسعار الصرف، وانخفاض أسعار البترول، الشيء الذي أدى بالحكومة الجزائرية إلى انتهاج سياسة التقشف مما انعكس سلبا على الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

هذه الأوضاع أدت إلى فشل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وذلك راجع إلى انعدام التأهيل بالمؤسسات و العجز في التآطير في المؤسسات المحلية، ومنه لم ترقى إلى الأهداف المنتظرة حيث بلغ العجز المالي ما بين الفترة 1984/1987 لهذه المؤسسات 18.5 مليار دولار، إذا أن انخفاض أسعار البترول أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة، وبالتالي عدم تمكّنها من تمويل هذه المؤسسات.

هذه العوامل وبالأخص فشل المؤسسات المحلية في أداء مهامها، وانخفاض مردودها، أدى إلى ارتفاع الأسعار في المواد الأساسية والاختفاء الدائم لبعضها من السوق الوطني، وكذا ارتفاع التضخم كلها أسباب أدت إلى استفحال السوق غير الرسمي بحيث تم توفير ذلك النقص في السلع عن طريق التهريب والطرق غير الشرعية.

وفي سنة 1986 زادت الأزمة البترولية من عبء المديونية الخارجية حيث بلغت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إلى 69% سنة 1989، وهذا يعني أن ثلثي صادرات الإيرادات تخصص لخدمة الدين والباقي لا يكفي لسد الحاجيات والمواد الضرورية المستوردة (BENISSAD, mai 1991, p. 106)، ومنه فإن الجزائر سنة 1987 عرفت صعوبات كثيرة في حصولها على قروض جديدة بالإضافة إلى انخفاض مداخيل الصادرات بصفة معتبرة، مما أدى إلى توفير السلع والخدمات بطرق غير شرعية وممارستها في السوق غير الرسمي نظرا لندرتها.

ثانيا : أسباب ظهور الاقتصاد غير الرسمي خلال مرحلة اقتصاد السوق .

كسابقها لم تحقق هذه البرامج المطلوب، وبعد الأزمة البترولية سنة 1986 التي أدت إلى اضطرابات مالية، اقتصادية وسياسية خصوصا بعد سقوط النظام الاشتراكي وتحول الجزائر إلى النهج الرأسمالي، حيث عملت الحكومة الجزائرية على تطبيق ثلاثة برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي، ومع مرور السنوات واصل قطاع الاقتصاد غير الرسمي في التطور، كما أفضى البرنامج الأول إلى تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار، مما يعني فتح المجال لقوى العرض والطلب في سوق الصرف، وسوق السلع والخدمات، مما أدى إلى ارتفاع هائل لأسعار مختلف السلع مع بقاء الأجور ثابتة، هذه العوامل أدت إلى تدهور المستوى المعيشي و عدم كفاية الدخل، وهذا ما يؤدي إلى التوجه إلى التشغيل غير الشرعي وممارسة الأعمال غير الشرعية في السوق غير الرسمي من أجل الحصول على دخل.

أما البرنامج الثاني فكان في ضمن طياته تحرير التجارة الخارجية تحريرا تاما (FERGANI, 1996, p. 24) ، ما أدى إلى تطور عمليات التهريب، بالإضافة إلى خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثنا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة، ما أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال (بورعدة، 2014، صفحة 85)، بالإضافة إلى ما يسمى بتجارة الحقيبة trabendiste، حيث كان الجزائريون يعيشون على ما تحمله تلك الحقائب التي تأتي محملة من تركيا، لسد بعض حاجياتهم من الألبسة والأحذية.

وكان برنامج التعديل الهيكلي الثالث جاء بسياسة تقشفية بمحاولة تخفيض النفقات العامة، وزيادة الإيرادات العامة عن طريق رفع أسعار سلع وخدمات القطاع العام، وزيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء

الضريبي (بورعدة، 2014، صفحة 86)، حيث لجأت الحكومة الجزائرية إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية، حيث بلغت الإيرادات الضريبية سنة 2001 0.2 مليار دينار جزائري، وفي سنوات، 2002، 2003، 2004، على التوالي 25 مليار ثم 2.7 مليار ثم 2.8 مليار، ومن فإن الارتفاع الملحوظ في الرسوم والضرائب الجمركية دفع إلى ممارسة أنشطة التهريب عبر الحدود من جهة، ومن جهة أخرى القيام بالتهرب الضريبي، كل هذا عبارة عن أوجه للاقتصاد غير الرسمي (بورعدة، 2014، صفحة 87).

كما أن نية الجزائر في الانضمام إلى من منظمة التجارة العالمية دفعتها إلى تحرير المبادلات الخارجية، ما نجم عنه تدفقات سلعية أجنبية غزيرة إلى الأسواق الوطنية، فأصبحت بديلا للسلع الوطنية التي كانت تفتقد للجودة والكفاءة التنافسية، هذا ما أدى إلى قيام الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بإنتاج سلع يتم تداولها في الأسواق غير الرسمية بأرخص الأثمان، حتى لا تكون عرضة للفساد.

الفرع الثاني: العوامل السياسية والقانونية.

لم تعد العوامل الاقتصادية هي المحدد الوحيد لظهور وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، بل هناك عوامل سياسية وقانونية لا تقل أهمية عنها، والتي نحاول إيجازها فيما يلي:

أولا: العوامل السياسية .

1) تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يهدف لتنظيم أنشطة معينة أو رفع مستويات مناسبة من المعيشة والأمان، أو حماية صناعات معينة أو فرض قيود على أنشطة معينة أو حظر أنشطة إجرامية أو غير قانونية من المنظور الاقتصادي والاجتماعي، أو منح تراخيص لمزاولة أنشطة معينة أو منح دعم أو إعادة اجتماعية عند مستوى محدد من الدخل أو لأسباب اجتماعية، ويأتي هذا التدخل في شكل قواعد و إجراءات ولوائح وتشريعات حكومية في مجالات مختلفة، يؤثر سلبا في معظم الأحيان على الاقتصاد العام للدولة (فريدريك و دومنيك، 2002، صفحة 08).

2) التدخل الحكومي في سوق السلع والخدمات.

نقص عرض السلع الاستهلاكية و الرأسمالية في مواجهة الطلب السلعي، وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الدولة، واختلال نظام الأسعار، وضعف مرونة الهيكل الإنتاجي، جميعها عوامل تحدث نتيجة التدخل الحكومي في الأسواق السلعية ويصبح هناك جزء من الطلب لم يتم إشباعه ويقابله عرض محدد يخضع لقيود تؤثر في ربحية المنتجين بالسلب، فتلتقي رغبات كل من الطالبين والعارضين وتنشأ السوق غير الرسمية بمنأى عن رقابة الإدارة الاقتصادية (فريدريك و دومنيك، 2002، صفحة 86).

يبرز التدخل الحكومي في هذه الصورة بالرقابة على الأسعار أو الكميات وتحديد حدود قصوى للأسعار وتحديد منافذ التوزيع أو التوزيع بالبطاقات وتطبيق حصص الإستيراد والتصدير، وينشأ عن هذا التدخل التلاعب في الكميات أو الأسعار وبروز حالة فائض لم يتم إشباعه وهنا يتم اللجوء إلى السوق غير الرسمية أو الأنشطة غير المشروعة لإشباع ما عجزت القنوات الرسمية عن تحقيقه (محمد التوهامي، 2018، صفحة 44).

3) التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي.

تعتمد الحكومات وفقا لسياسة الصرف المتبعة إلى وضع سعر محدد للصرف الأجنبي يتم على أساسه تداول السلع والخدمات والأصول المالية، وقد ينعكس ذلك السعر تقييما مغالى فيه للعملة الوطنية أو تخفيضا لقيمة

العملة عن سعرها التوازني الذي تعكسه السوق الحرة للصراف الأجنبي، وهناك حالتان لتدخل الحكومة في سوق الصراف (حامد، 2016، صفحة 53):

- الحالة الأولى :

تحديد قيمة العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، مما يعني وجود زيادة في القيمة الأساسية للعملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية، ويؤدي هذا الإجراء إلى فقدان قوى السوق لكفاءتها في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، وتقلص عرض الصراف الأجنبي نتيجة انطواء المغالاة في قيمة العملة الوطنية على فرض ضريبة مستترة على الأنشطة المدرة للصراف الأجنبي، ومن شأن ذلك أن يضعف الحافز على عرض مواردها من الصراف الأجنبي في الأسواق الرسمية وينشأ عن ذلك حالة من فائض الطلب على الصراف الأجنبي يتم إشباعه من خلال الأسواق غير الرسمية عند سعر أعلى من السعر الرسمي

- الحالة الثانية :

تخفيض قيمة العملة عن سعرها التوازني وهو المعمول به في الجزائر الذي تعكسه السوق الحرة للصراف الأجنبي، ويترتب على هذا اللجوء ارتفاع مستوى الأسعار المحلية وانخفاض الدخل الحقيقية للمستهلكين مما يحفزهم على الدخول في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي لرفع مستوى دخولهم الحقيقية، ويترتب على أنشطة السوق غير الرسمية للصراف الأجنبي تحقيق دخول غير معلنة يتوقف حجمها على الفرق بين سعر السوق الرسمي وسعر السوق غير الرسمي، وكذلك على التكاليف التي يتحملها المتعاملون في السوق غير الرسمية، وفي معظم الأحوال لا تخضع تلك الدخول للضرائب ولا تدخل في تقديرات الدخل القومي مما يشوه الإحصائيات الاقتصادية ويخفض الحصيلة الضريبية للدولة (ساحل، ربيع 2009، صفحة 34).

4) التدخل الحكومي في سوق العمل.

يأخذ التدخل الحكومي في سوق العمل عدة صور، منها:

- تحديد حد أدنى للأجور من الأجر الأعلى التوازني الذي يمكن أن يسود في السوق الحرة للعمل.
- تحديد ساعات العمل الرسمية.
- القيود المفروضة على بعض الفئات كالأجانب.
- الاشتراطات الصحية و التأمينات للعمال.

وبالتالي يترتب على تحديد الحد الأدنى للأجر في السوق الرسمية للعمل ارتفاع تكاليف العمل الكلية، وظهور فائض نتيجة لقيام طالبي العمل بتخفيض طلبهم من كمية العمل لارتفاع التكلفة الحدية للعمل عن القيمة الإنتاجية الحدية له. وفي المقابل يؤدي فائض عرض العمل إلى قيام عارضي العمل بقبول معدل أجر أدنى من المعدل المحدد رسمياً، وتؤدي كلتا الحالتين (فائض عرض أو فائض طلب في سوق العمل) إلى نشوء سوق خفية أو غير مشروعة يتحمل معها العاملون في تلك الأسواق مزيداً من التضحيات في حين يحقق أصحاب العمل مزيداً من الأرباح لانخفاض تكاليفهم الإنتاجية بسبب انخفاض في تكلفة عنصر العمل الداخل في إنتاج السلع.

ثانياً: العوامل القانونية.

فيما يخص العوامل القانونية فقد تتطرق بشكل وجيز للوائح التنظيمية، حيث تعتبر التنظيمات الإدارية والإجراءات القانونية من الركائز الأساسية للدولة ويسط وجودها في المجتمع، و أدوات فعالة التطبيق

إستراتيجيتها سواء القصيرة أو بعيدة المدى، لكن في بعض الأحيان ينجم عنها بعض الآثار والتبعات السلبية، ففرض بعض القوانين والضوابط على نشاط الأفراد قد يؤدي بالبعض إلى محاولة الإفلات منها والدخول في مجال النشاط غير الرسمي، وكلما ارتفع حجم و مستوى هذه الضوابط، كلما زاد حجم النشاط الاقتصادي غير الرسمي (بن موسى و براغ، 2013، الصفحات 201-202).

الفرع الثالث: العوامل الاجتماعية.

تعتبر العوامل الاجتماعية من العوامل المتسببة في تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ولعل أبرز ما يمثل هاته العوامل هي ظاهرتي البطالة والفقر. ولهذا سنحاول إبراز كيفية تأثيرهما في تنامي هذه الظاهرة باختصار كما يلي:
أولا: البطالة.

إن ازدياد معدلات البطالة معناه عدم توفر الأفراد على المال و على الدخل اللازم لمعيشتهم وأهاليهم، وهذا ما يترتب عنه نشوء حالة من الحرمان وممارسة نشاطات غير المسجلة و غير المصرح بها لدى السلطات الإدارية و الجبائية، وقد ارتفع معدل البطالة في الجزائر من 16.9 % سنة 1985، إلى 29.5 % سنة 2000، لينخفض إلى 23.7 % سنة 2003 (بودلال، 2017، صفحة 04)، ولتوضيح الإحصائيات بشكل أكثر دقة يمثل الجدول التالي: نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019:

الجدول رقم (1- 04) : نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)

الوحدة: نسبة مئوية.

السنة	النسبة %	السنة	النسبة %	السنة	النسبة %
1980	15.789	1996	27.986	2012	11
1982	15	1998	28.021	2013	9.829
1984	16.536	2000	29.496	2014	10.6
1986	18.356	2002	25.664	2015	11.2
1988	21.801	2004	17.656	2016	10.5
1990	19.757	2006	12.512	2017	11.7
1992	21.368	2008	11.333	2018	11.7
1994	24.362	2010	9.961	2019	11.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ONS.dz.

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور ظاهرة البطالة في الجزائر لم يكن متفشي بشكل كبير حتى منتصف الثمانينات حتى بدأت هذه المشكلة تظهر، حيث تشير التقارير الرسمية وكما هو مبين في الجدول أعلاه إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع حيث كان 15.87% في سنة 1980 ثم ارتفع إلى 16.091 % وفي سنة 1985 إلى 19.757% وواصل الارتفاع حتى وصل إلى 29.49% سنة 2000 هذا الارتفاع الذي جاء نتيجة عدة عوامل سياسية واجتماعية مترابطة وخاصة العامل الأمني الذي عرف تدهورا كبيرا أغرق البلاد في عشية سوداء، كذلك تبني سياسات لإعادة الهيكلة التي شرعت فيها الجزائر بعد دخولها في مفاوضات التصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، ورغم محاولتها للحد من هذه الزيادة عن طريق العديد من البرامج والمشاريع التي صاحبت هذه التحولات، والتي جاءت غالبيتها بصفة سريعة وغير مدروسة بصفة علمية، الأمر الذي جعلها قليلة الفعالية في

الحد من تنامي هذه الظاهرة، إلا أن جهود الحكومة الجزائرية في الفترة اللاحقة (بعد سنة 2000) التي بدأت تعرف أجواء أمنية مستقرة وكذا من خلال سياساتها التشجيعية للقطاع الخاص وتوفير المناخ المثالي لعمله، وتقديم التسهيلات المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أدى هذا إلى انخفاض مستمر في معدل البطالة حيث انخفضت إلى 25.664% سنة 2002 ثم شهدت انخفاضا ملحوظا وصل إلى غاية 15.265% في سنة 2005 لينخفض انخفاضا ملحوظا آخر قدر بـ: 9.961% سنة 2010 ليصل إلى 9.829% في أواخر سنة 2013، بالإضافة إلى أن الزيادة الطبيعية في عدد الوافدين الجدد لسوق العمل يشكل ضغط كبير على قدرة الاقتصاد في استيعاب هذه الزيادة لكن ابتداء من سنة 2014 بدأت نسبة البطالة تعرف ارتفاعات حيث بلغت في نفس السنة 10.6% وفي سنة 2015 نسبة 11.2%، لتعود وتنخفض في سنة 2016 إلى 10.5%، ثم ترتفع قليلا لتستقر عند نسبة 11.7% سنتي 2017 و 2018 وتنخفض بعد ذلك إلى نسبة 11.4% سنة 2019 ويعود سبب هذا الارتفاع إلى عودة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية وانتهاج الجزائر السياسة تقشفية وهذا بتجميد ولو بصفة مؤقتة عملية التوظيف وخاصة في القطاعات العمومية وبعض مشاريع الدعم الأخرى.

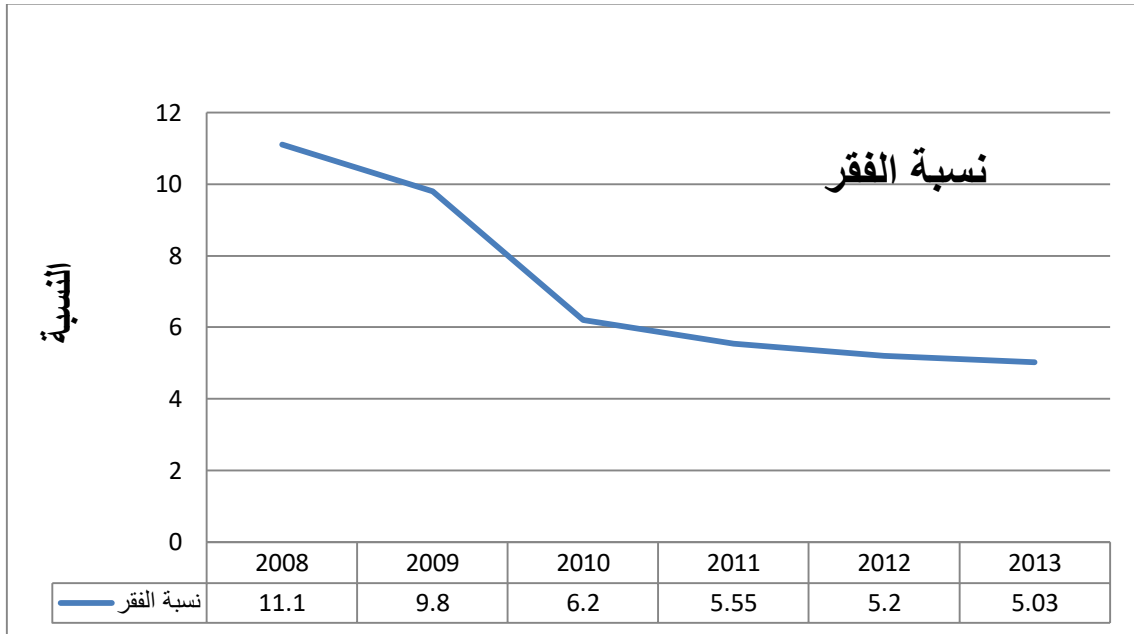
وما يلفت الانتباه هو أن فئة الشباب تحتل جزء كبير من هذه النسب سواء كانوا مثقفين أو غير مثقفين وإذا ربطنا هذه النسب مع نسب الاقتصاد غير الرسمي فالبطال هو الذي ليس له دخلا، مما يدفعه إلى البحث عن أي عمل، والذي يكون في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي (بورعدة، 2014، صفحة 127).

ثانيا: الفقر.

إذا كانت البطالة أحد أهم الأسباب في تفشي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، إلا أنه لا يمكننا تناسي الأوضاع المزرية، والظروف المعيشية المهيمنة لفئات المجتمع، والتي تتسم في معظم الأحيان بالحرمان على مستويات مختلفة، فالفقراء هم الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على سلة السلع الأساسية المكونة من: الغذاء والملابس والسكن، بالإضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية، والمواصلات والتعليم.

سجلت نسبة حدة الفقر الإجمالي الأدنى حسب التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي حول التنمية البشرية في الفترة الممتدة ما بين 2004-2006 تراجعا، حيث قدرت نسبة الفقر 5.7% مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشر سنوات الماضية التي بلغت ذروتها سنة 1955 بـ 22%، وانخفضت إلى 17% سنة 1999، ثم إلى 7.5% سنة 2005 (قويدقوين، جوان، صفحة 19). كل هذه النسب تدل على الوضع المزري للحالة الاجتماعية العامة، إذ أن الجوع وسوء التغذية سوف يؤثران بالسلب على الأداء المدرسي للأطفال: كالرسوب المتكرر، والتسرب المتكرر من المدارس، والعمل في سن مبكرة بغرض توفير الحد الأدنى للمعيشة، والذي يكون في أغلب الأحيان في القطاع غير الرسمي، سوف نوضح معدلات الفقر في الجزائر على مدار الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2013:

الشكل رقم (1- 01): تطور نسبة الفقر في الجزائر لسنوات (2008-2013):



المصدر: الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية وغير الرسمية، رابط الالكتروني:

<http://islamfin.go-forum.net/t5333-topic=10411>, Consultée le 19/02/2022.

ومنه فإذا فشلت الدولة في توفير الحد المعقول من الأمن و العدل والعيش الكريم، أو جاءت القوانين منفصلة عن الواقع والأعراف، أو غير قابلة للتطبيق، أو عجزت الدولة عن توفير الخدمات الأساسية من رعاية صحية أو خدمات تعليمية... الخ، يسعى الأفراد والجماعات للحصول على هذه الخدمات بصورة مستقلة عن الدولة، وسنحاول إعطاء بعض الأمثلة في مختلف المجالات للتوضيح أكثر كما يلي (وائل، 2007، الصفحات 4-5):

- (1) التعليم: نتيجة لسوء حالة التعليم الرسمي، ينشأ سوق للدروس الخصوصية بقواعد وأسعار متفق عليها، وهو ما أنتشر بكثرة في السنوات الأخيرة في الجزائر.
- (2) الصحة: يتقاضى المعالجون و المرضى أتعابا إضافية تحدد جودة الرعاية الصحية، كما توجد شبكات غير رسمية تنظم قرارات العلاج على نفقة الدولة من خلال الاستثناءات والتأشيرات.
- (3) النقل: رغم ثبات تسعيرة التاكسي عند 120 دينار إلى 160 كحد أقصى، إلا أن جميع مستخدمي ومقدمي هذه الخدمة متفقون بصورة ضمنية على السعر الحقيقي للنقل بدقة كبيرة.
- (4) الجمارك: يلجأ الجميع للتهرب الجمركي نتيجة لارتفاع شرائح الجمارك بصورة غير منطقية.
- (5) السلع والخدمات: تنشأ السوق السوداء للسلع والأدوية فور وضع تسعيرات جبرية لا تتناسب مع التكلفة، أو توازن العرض والطلب.
- (6) الإعلام والثقافة: يتجه الجمهور للإعلام البديل سواء فضائيات أجنبية أو صحف أو حتى مواقع التواصل الاجتماعي، نتيجة لعدم ثقهم في الصحف القومية أو لسوء إدارتها وضعف محتواها المعلوماتي أو الإعلامي، وهذا ما يسود في الجزائر بصفة خاصة.
- (7) التوظيف: يفسر في لجوء الناس للمحسوبية و المقايضة وتوريث المناصب للأبناء والأقارب.
- (8) المؤسسة الدينية: مع ضعف مستوى العديد من خطباء المساجد والعلماء، اتجه الناس إما لنوع جديد من الدعاة العصريين.

9) الأخلاق : نشأت منظومة جديدة من الأخلاقيات والسلوكيات التي تتيح للأفراد راحة الضمير رغم قيامهم بارتكاب العديد من الممارسات اللاأخلاقية، بل وظهرت الفتاوى الدينية التي تسمح مثلا الشخص أن يقدم رشوة للحصول على حقه، وتبرير الإكرامية بضعف راتب الموظف ويعتبرها البعض جزء من الزكاة. (10) التشريع: يلجا رجال الأعمال للانخراط في الحزب الحاكم وتقديم التبرعات الضخمة للحصول على التشريعات التي تخدم مصالحهم (وائل، 2007، صفحة 5).

• المبحث الثاني: أشكال الاقتصاد غير الرسمي وعلاقته بالاقتصاد الرسمي.

شهد الاقتصاد غير الرسمي تزييدا وتوسعا كبيرين في الآونة الأخيرة من خلال تغلغل أشكاله المتعددة في مختلف المجالات الاقتصادية تاركا وراءه العديد من الآثار التي تهدد تشويه بيانات الناتج القومي، والتأثير على المعلومات المتاحة حول مختلف الجوانب الاقتصادية لكنه لا يمكن إنكار الفرص التي يمنحها باعتباره اقتصاد الأزمات الذي يعالج جزءا من مشكلة البطالة، وكذلك زيادة العرض الكلي بالتالي إشباع بعض الحاجات الأساسية بالإضافة لخلق دخول إضافية تساهم في تنشيط الطلب الكلي في المجتمع. وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى حصر مكونات وأشكال الاقتصاد غير الرسمي، وكذا محاولة تعداد التهديدات و الفرص التي يقدمها الاقتصاد غير الرسمي، مع إيضاح العلاقة التي تجمع بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي.

✓ المطلب الأول: مكونات وأشكال الاقتصاد غير الرسمي.

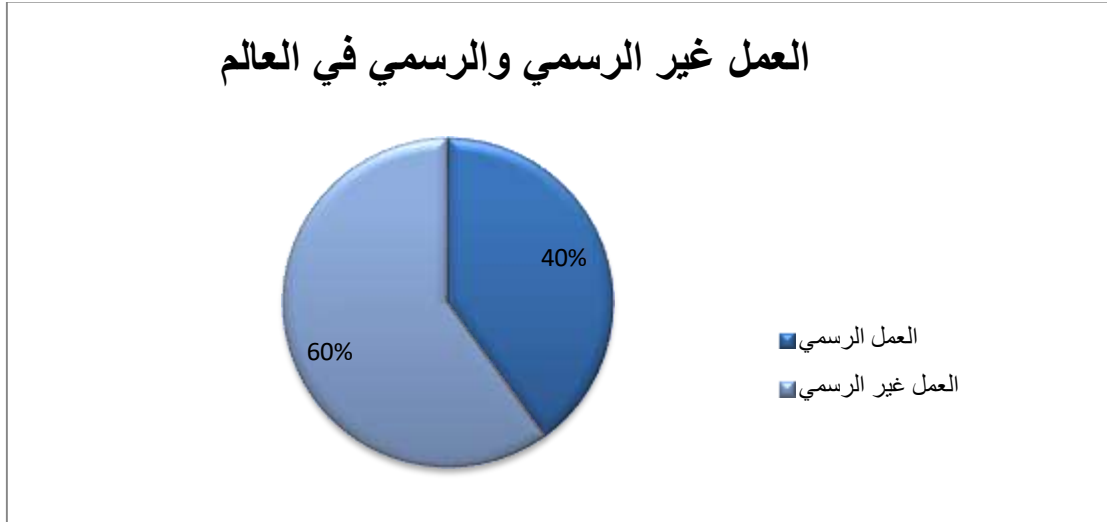
الفرع الأول: مكونات الاقتصاد غير الرسمي.

يتألف الاقتصاد غير الرسمي من تركيبة معقدة من الشرائح حسب تنوع المكان والنوع والسن، ما يجعل من تحليل مكوناته لفهم من يعمل فيه بطريقة مناسبة أمرا ضروريا ومعقدا في نفس الوقت. وقبل معرفة من يعمل في الاقتصاد غير الرسمي سيتم التطرق بداية إلى العمل و ظروفه في الاقتصاد غير الرسمي ثم تمثيل النساء والشباب فعمالة الأطفال التي تميز الاقتصاد غير الرسمي.

أولا: العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

يمثل عمال الاقتصاد غير الرسمي أكثر من نصف العمالة في البلدان النامية. يأجر منخفض و من دون عقود توظيف أو منافع اجتماعية، لكنهم يمثلون القطاع الأكثر ديناميكية في الاقتصاد. إن الزيادة الكبيرة في عدد العمالة غير الرسمية يجعل الأمر أكثر إلحاحا وضرورة لوضع سياسات عامة محددة بهدف ليس فقط تحسين رفاه الملايين من هؤلاء العمال وخلق وظائف أفضل للجميع بل ولضمان التنمية المستدامة لأنها تعتمد في المقام الأول على القضاء على الفقر وتحسين الرفاهية (OCDE, 2009, p. 02). فالعمل غير الرسمي هو الشكل السائد في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. بل هو من الأهمية في بعض الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع. وفي كثير من الحالات، فإن حصة الوظائف الممارسة خارج هياكل المؤسسات الرسمية لبلد ما قد تمثل أكثر من نصف العمالة غير الزراعية، وتصل إلى 90% إذا شملت العمالة الزراعية.

الشكل رقم (1 - 02) : العمل غير الرسمي والرسمي في العالم.



Source: OCDE, l'Emploi Informel dans les pays en développement, Centre de Développement de l'OCDE, 2019, LABORSTAT, OIT; Global Employment Trends, OIT, janvier 2019. www.oecd.org/dev/pauvrete/emploi/42529344.PDF consultée le:13/02/2022 à 14:30

انطلاقاً من الشكل (02) وطبقاً لدراسة حديثة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فمن بين ثلاث (3) مليارات شخص في العالم لديهم عمل، يجري توظيف حوالي الثلثين (1.8 مليار شخص) في الاقتصاد غير الرسمي في العالم، أي بنسبة 60% مقابل 1.2 مليار عامل أي بنسبة 40%.

ثانياً: ظروف العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

بشكل عام، العمال في الاقتصاد غير الرسمي يحصلون على دخل أقل وحقوقهم الأساسية هي الأكثر عرضة للخطر ويصعب الدفاع عنها. واللا رسمية يمكن أن تكون سبباً رئيسياً للفقير، فمعظم العمالة غير الرسمية ليست لديها حماية كافية من المشاكل الصحية، وتعمل في ظروف أكثر خطورة، وهي معرضة للفصل دون تعويض. والأشخاص الأكثر فقراً هم الأكثر عرضة لهذه الظروف، لأن هذا النوع من العمل غالباً ما يكون مصدرها الوحيد للدخل. كما أن ارتفاع نسبة العمال غير الرسميين، يؤدي بدوره إلى نقص في العائدات الضريبية وتخفض من قدرة الدولة على تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 700 مليون عامل في الاقتصاد غير الرسمي يعيشون في ظروف الفقر المدقع وبأقل من 1.25 دولار لليوم، حيث أن هذه الأخيرة تفتقر إلى شبكات الحماية الاجتماعية الفعالة. كما أن نسبة العمالة غير الرسمية تتجه نحو الزيادة خلال الفترات الاقتصادية الصعبة نتيجة فقدان الوظائف في الاقتصاد الرسمي، فضلاً عن انخفاض الأجور والمداخيل في طبقات المجتمع الأكثر ضعفاً وعليه فإن لفترات الأزمات تأثيراً على العمل غير الرسمي. كما تجدر الإشارة إلى أن 90% من التدريب التقني والمهني في أفريقيا يحدث في الاقتصاد غير الرسمي كونها بلدان متخلفة وضعيفة الدخل وفقيرة وتشكو من مشاكل في التنمية ومن تعقد التنظيمات والممارسة الديمقراطية، وهي عوامل تشكل أرضية خصبة لنمو الاقتصاد غير الرسمي والعمل فيه. لكن من يعمل في الاقتصاد غير الرسمي؟.

ثالثاً: تمثيل النساء والشباب في الاقتصاد غير الرسمي.

تشكل الفئة الشبانية دون سن 24 سنة نصف سكان العالم، ويعيش 85% من الفئة الشبانية في العالم في الدول النامية خاصة في جنوب آسيا وإفريقيا، أين تتوجه فرص العمل فيها إلى الاقتصاد غير الرسمي، في الوقت الذي يواجه فيه الاقتصاد الرسمي فشلاً في توفير فرص العمل المناسبة للفئات الشابة كما للبالغين. وبناء على

مؤشرات منظمة العمل الدولية، فهناك حوالي 85% من فرص العمل الجديدة حول العالم يتم إيجادها ضمن القطاع الحضري غير الرسمي، وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب العاملين في الاقتصاد الحضري غير الرسمي هم من سكان العشوائيات (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، يونيو 2007، صفحة 09).

وفي إفريقيا يعتبر الاقتصاد غير الرسمي أهم موفر للوظائف لا سيما بالنسبة للشباب والنساء بحيث سجل التزايد الأسرع للسكان والأكثر شبابا في العالم. كما تهدد الأزمات الاقتصادية بوجود مزيد من الضغط على أسواق العمل و توقعات قليلة من الوظائف في المستقبل، وعليه فيوجد وظائف قابلة للبقاء لصالح الشباب شرط مسبق لاستئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. كما يتم تشغيل النساء بشكل مفرط في الاقتصاد غير الرسمي حيث يشكلن 92% من إجمالي فرص العمل خارج الزراعة (مقابل 71% للرجال)، ويتم القيام بقرابة 95% من هذه الوظائف على أيدي عمال ذوي مهن حرة، بينما تعمل نسبة 5% فقط كمستخدمين مقابل أجر وهذا في إفريقيا جنوب الصحراء (لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي، 04 جوان 2011، صفحة 05) كما أن لإفريقيا النصيب الأوفر من النساء الخدمات بشكل غير رسمي، مقارنة لبقية أنحاء العالم، فالصلة بين العمل في الاقتصاد غير الرسمي والفقر هي أقوى بالنسبة للنساء منها بالنسبة للرجال.

رابعا: عمالة الأطفال .

تنتشر عمالة الأطفال في الاقتصاد غير الرسمي وغالبا ما تعمل ضمن أكثر أشكال العمل خطورة دون تمتع بأي نوع من الحماية الاجتماعية. كما أن كل عمل يضر بالسلامة الجسمية أو النفسية للطفل يدخل في إطار التعريف بأسوأ أشكال عمل الطفل (مثل استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة والعمل المنزلي والاتجار بهم واستغلالهم جنسيا وممارستهم الأعمال الخطيرة في القطاعات الزراعية والتجارية غير الرسمية وقطاع خدمات الاقتصاد غير الرسمي). وقدرت منظمة العمل الدولية أن 217.7 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات، و 17 سنة يشاركون في عمل الطفل عبر العالم. وقد وجد أن 162.3 مليون من هؤلاء يمارسون أسوأ أشكال عمل الطفل. كما يعتبر 49.3 مليون طفل في إفريقيا جنوب الصحراء من الناشطين اقتصاديا (لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي، 04 جوان 2011، الصفحات 19-20).

ولا تزال توجد ثغرات معرفية فيما يخص مشكلة النوع والعمالة في الاقتصاد غير الرسمي، وعليه لا يمكن اتخاذ قرارات فاعلة لحل هذه المشاكل إلا في حال معرفة و بصورة أوسع لدي حجم الاقتصاد غير الرسمي و من هم الأشخاص المرتبطين بالنشاطات غير الرسمية ومدى تكرار هذه النشاطات.

الجدول رقم (1 - 05): مكونات الاقتصاد غير الرسمي

المعاملات غير النقدية		المعاملات النقدية		نوع النشاط
مقايضة المخدرات والسلع المسروقة والمهربة		الاتجار في السلع المسروقة والاتجار في السلاح والمخدرات وتصنيعها.		أنشطة غير مشروعة
التجنب الضريبي	التهرب الضريبي	التجنب الضريبي	التهرب الضريبي	
جميع الأعمال التي يقوم بها الفرد لنفسه أو للمساعدة التي يحصل عليها من	تبادل السلع والخدمات المشروعة	التخفيضات والمزايا التي تمنح للموظفين	دخول الأعمال الحرة التي لا يبلغ عنها الدخل التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ	أنشطة مشروعة

جيرانه			عنها والتي تتصل بالسلع والخدمات المشروعة
--------	--	--	--

Source: Schneider Friedrich and Klinglmair Robert, Shadaro economies the world: what do we Know?, working paper n:403

départements of economies, university of Linz-Auhof, AusTRaliA, April 2004, p5. (بتصرف)

الفرع الثاني: أشكال الاقتصاد غير الرسمي.

يكاد الاقتصاد الموازي يغطي جميع مجالات النشاط الإنتاجي والخدمي والتجاري في العالم وفي البلدان النامية على وجه الخصوص فهو يتميز بتنوع كبير ويلبي بشكل معتبر المعايير المعتمدة المستخدمة في تحديد مجال نشاط الاقتصاد غير الرسمي لأنه يتطور باستمرار حسب التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد، وفيما يلي يتم توضيح أهم هذه المعايير:

أولا: معيار المشروعية.

هو معيار اجتماعي قانوني، حيث يلعب النظام القانوني دورا حيويا في توجيه النظام الإقتصادي، ولذلك تصنف أنشطة الاقتصاد الموازي تبعا لخصائصها القانونية، ويكون التصنيف على النحو التالي (اندرأوس، 2005، صفحة 17):

1) أنشطة مشروعة؛ ومنها أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة والقطاع الحرفي و المني وأنشطة اقتصادية تنتج سلعا وخدمات مشروعة يتولد عنها دخول غير واضحة و غير مصرح بها للسلطات المالية والاقتصادية.

2) أنشطة غير مشروعة؛ ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

- نشاط غير رسمي دائم "غير رسمي بحت": ومنه تجارة المخدرات، القمار، التهريب وتبييض الأموال و غيرها، وهي الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات غير مشروعة لا يسمح القانون القيام بها.
- نشاط غير شرعي مؤقت (مصرح به جزئيا): ويتضمن أنشطة مخالفة للوائح التي تضعها الدولة فهي نشاطات غير محظورة لكن القانون لا يسمح القيام بها مادام أصحابها لم يصرحوا بها، فعدم المشروعية تتعلق بالنشاط وليس بالسلعة وتعد اللامشروعية أمرا نسبيا يختلف باختلاف الأهداف والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، مثال ذلك تهريب البضائع المشروعة والدخول المتولدة بطريقة شرعية، لكن لا يعلن عنها للإدارات الضريبية.

وحسب هيئة الأمم المتحدة وبعض الهيئات الوطنية والدولية تم وضع معايير لتصنيف النشاطات غير المشروعة من خلال ما يلي (كنغوش، الصفحات 08-09):

أ) النشاط الموازي (غير الرسمي): حسب مكتب العمل الدولي بعد النشاط الموازي من خلال المعايير التالية:

- النشاط غير مسجل في صندوق الضمان الاجتماعي ولدي مصالح الضرائب وفي الإدارة العامة ولدى مصالح الإحصاء.
- نشاطات تمارس بدون سجل.
- نشاطات غير قانونية.
- نشاطات محظورة.

- نشاطات مختلفة غير مرخص بها.
- (ب) المؤسسة غير الشرعية (غير الرسمية): هي وحدة لإنتاج الخدمات التجارية وتتميز بصغر حجمها وعدم احترام القوانين والتنظيمات ذات الصلة بإنشائها وتشغيلها واستغلالها ويتعلق الأمر بالمؤسسات التالية:
 - عائلية: تمويل ذاتي و استعمال مساعدات عائلية.
 - محدودة الإنتاج.
 - لا تستجيب لمعايير العمل في مجال النظافة والأمن ولها نمط تسييري تقليدي وقديم.
- حتى و ان كان مصرح بها.
- تتزود بالمواد الأولية والقروض من السوق غير الرسمية.
- (ت) الإنتاج غير الشرعي (غير الرسمي): وهو إنتاج سلع وخدمات تتميز بغياب معيار الإنتاج والأمن ورداءة النوعية وسعرها تنافسي في السوق وتخصيص الإنتاج للاستهلاك الخاص وللسوق.
- (ث) العامل غير الشرعي: وهو عامل دائم ومؤقت لا يستفيد من تشريع العمل ونتيجة لذلك لا يستفيد من الحماية وقد يكون هذا العامل:
 - عامل بالمنزل ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجرا و غير مصرح به.
 - كل عامل يمارس نشاطا غير شرعيا غير مصرح به.

ثانيا: معيار خصائص السوق.

وفقا لهذا المعيار تقسم أنشطة الاقتصاد الموازي إلى ما يلي (اندرأوس، 2005، صفحة 16):

- (أ) أنشطة نقدية: وهي تلك الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات يمكن تبادلها من خلال الأسواق وتستخدم النقود كوسيط للتبادل، قد تكون مشروعة أو غير مشروعة.
- (ب) أنشطة غير نقدية: وهي الأنشطة التي تنتج عنها سلع وخدمات حقيقية ولكن لا يتم تبادلها من خلال الأسواق، فيتم تبادلها بأساليب غير رسمية كاستخدام المقايضة أو قد تستهلك ذاتيا عن طريق الوحدات المنتجة لها وقد تكون مشروعة و غير مشروعة.

ثالثا: معيار الدخل.

يعتبر معيار الدخل من أكثر المعايير استعمالا لتحديد هيكل ومكونات الاقتصاد الموازي وفي هذا الإطار يوجد مفهومان لتحديد هيكل الاقتصاد الموازي هما (اندرأوس، 2005، الصفحات 18-19):

- (1) الدخل الاقتصادي الكلي: تحدد النظرية الاقتصادية الدخل على أنه مقدار الحد الأقصى من الاستهلاك الذي يمكن تحقيقه خلال فترة زمنية معينة وذلك دون تغيير رصيد الثروة، وبذلك فالدخل يشمل كلا من الاستهلاك السوقي و غير السوقي، ويمكن تقسيم الدخل الاقتصادي الكلي إلى جزأين:
 - (أ) الدخل المسجل: ويمثل جزء من إجمالي الدخل القومي المسجل بالحسابات القومية ويشمل:
 - الجزء الأكبر من الدخل السوقي المتولد من أنشطة مشروعة.
 - جزء يسير من الدخل المتولد من أنشطة غير سوقية مشروعة وهو ما يسمى بالدخل الافتراضي ويعكس تكلفة الفرص البديلة للموارد المستخدمة في الأنشطة المنتجة له.
 - (ب) الدخل غير المسجل: هو جزء من الدخل القومي لم يدرج بالحسابات القومية ويشمل:
 - الدخل المستمد من أنشطة غير مشروعة سواء كانت سوقية أو غير سوقية.

- جزء من الدخل المستمد من أنشطة مشروعة والذي سقط سهوا من التقديرات الرسمية، إما نتيجة الإهمال في إجراءات التسجيل ذاتها، أو نتيجة لإهمال قاعدة البيانات التي تؤسس عليها التقديرات.
- معظم الدخل المتولد من أنشطة مشروعة غير سوقية، والذي لم يدرج بالحسابات القومية، لأسباب قد تتعلق بصعوبة قياس حجم تلك الدخول أو تتعلق بطبيعة القواعد المتصلة بالتسجيل فيها.

(2) الدخل الضريبي: يقصد به الدخل المحدد من وجهة نظر التشريع الضريبي وبعكس القاعدة الضريبية للدولة فهو يتضمن عناصر لا يمكن اعتبارها من قبيل الدخل الاقتصادي، فالأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع الأصول الثابتة لا تدخل ضمن الدخل الاقتصادي في حين أنها تمثل جزءا من الدخل الضريبي، ومن ناحية أخرى لا تدخل قيمة الإنتاج العائلي في الدخل الضريبي رغم أنها جزء من الدخل الاقتصادي.

رابعا: أنشطة إضافية.

من خلال العمل لفترتين أو الجمع بين أكثر من وظيفة أثناء ساعات العمل الرسمية ، وبين الحصول على دخل إضافي في سوق العمل غير الرسمية: وقت الفراغ يعتبر سلعا دنيا بالنسبة لمعظم العمال المهرة والحرفيين، كما أن معدل الأجر بالساعة في الأنشطة الثانوية يفوق معدلات الأجر النقدي السائد في الوظائف الأساسية، ولذلك يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة الحرفيين والعمال المهرة في أنشطة سوق العمل غير الرسمية.

مما سبق يمكننا القول أن أهم النشاطات المدعومة للسوق الموازية هي كل النشاطات الإنتاجية المشروعة والتي أصبحت غير مشروعة ابتداء من الوقت الذي تم تداولها من قبل منتجين غير مرخص لهم إذا كانت الأشكال المسابقة اتخذت على أساس قانونية النشاط فإنه يمكنه من إدراج أشكال أخرى والتي تكون حسب طبيعة النشاط الممارس (عبد المطلب، 2005، صفحة 244).

ويمكن ذكر أهم الأنشطة التي تمارس فيها السوق غير الرسمية:

- 1) تقديم الخدمات: يمكن للخدمة أن تخص الأفراد (الخدمات الشخصية) وأيضا مختلف الأمور والأشياء (الخدمات المادية) ونجد:

- الفئة الأولى:

وتشمل خادمي المنازل، البساتين، الحراس، ماسحي الأحذية... الخ الخدمات المقدمة لتحل محل السلع المعمرة المكلفة للغاية (وسائل النقل، آلة الغسيل... الخ) وكذلك الخدمات المنزلية والخدمات الاجتماعية (الحلاق، المؤلف...) حيث ترتبط أهمية هذه الخدمات بعدم العدالة في توزيع الدخل، وكذلك غياب السياسة الاجتماعية للدولة.

- الفئة الثانية (خدمات الأجهزة):

وتشمل السباكين، الكهربائيين، وعمال الصيانة. وترتبط هذه الخدمات بمخزون السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الرأسمالية، أو حد ادني لرأس المال، ومع ذلك تبقى العائدات من هذه الأنشطة منخفضة جدا وأعلى نسبيا مقارنة بالخدمات الشخصية.

(2) إنتاج السلع الصغيرة:

يمكن أن نجد ثلاثة أشكال لتنظيم الإنتاج (BOUNOUA, 1992, p. 04) :

(أ) تحويل المنتجات القابلة للاسترجاع: ونجد (أواني المطبخ، الملابس، لعب الأطفال) إذ تستهدف هذه الأنشطة أساساً ذوي الدخل المحدود بما فهم النازحون الجدد إلى المدن العمرانية والذي لا يستطيعون شراء هذه السلع بسبب الفقر المدقع لهم.

(ب) الحرف: إن الوصول إلى نشاطات الحرف يتطلب في البداية حد أدنى من رأس المال، مؤهلات مهنية، وتوفير محل ثابت، حيث تتميز هذه الأنشطة بعدم اللجوء إلى الائتمان الرسمي، فالجزء الأكبر من الأموال تأتي إما من وقرات الموظفين أو من تبرعات في الأوساط العائلية، ومن أجل توفير احتياجات هذه النشاطات من المواد الخام فإن الحرفيين يمولون من القطاع الصناعي أو قنوات التجارة (المحلية أو الدولية)، إذ يمكن أن تخص تجار الجملة، التجزئة، أو بعض حالات فرص السوق.

فيما يخص الإيرادات من هذه الأنشطة فإنها تغطي تكلفة الإنتاج بصفة عامة، لكنه كثيراً ما يسجل زوال وفقدان وحدات إنتاجية بسبب المنافسة الوطنية والدولية، أما الوحدات المتبقية فتحاول البقاء من خلال الاستغلال الكثيف للذين يتم تعيينهم غالباً في إطار عائلي أو عرفي، وبالتالي تحقيق إنتاجية عالية.

(ج) التعاقد من الباطن: ويتعلق الأمر بالعاملين في المنازل، المقاولين الصناعيين، العاملين بالقطعة في قطاع البناء، والمقاولين من الباطن، التجار، واغلب هؤلاء المنتجين المستقلين وضعوا أثناء أو سلسلة من الإنتاج فهم في وضعية أشباه الموظفين.

3 الأعمال الصغيرة:

هذا النشاط يقوم على سلع تامة الصنع وتسليمها للمشتري ويتعلق الأمر خاصة بالتجارة بالتجزئة الصغيرة وهناك في هذا النوع من الأنشطة عدة أنواع من البائعين:

(أ) الباعة المتجولون: ويكون العمل دون محل أو مبنى ثابت، وهروباً من الضرائب حيث يتم تسويق المنتجات المباعية إلى مختلف المؤسسات وعادة ما تكون الإيرادات من هذه الأنشطة منخفضة.

(ب) الباعة على الطاولات في الأرصفة: هؤلاء الباعة لديهم موقع ثابت على مستوى الأسواق الدائمة وظيفتهم الأساسية مثل الباعة المتجولين (بيع المنتجات).

(ت) أصحاب المحلات (الأكشاك): على عكس الفئتين السابقتين فإن أصحاب المحلات لهم محلات ثابتة وتجارهم أكثر أو أقل تخصص (محلات البقالين، الملابس المستعملة، والخردوات) فوجود مثل هذه الأنشطة تلبى احتياجات ذوي الدخل الضعيف.

(ث) النقل: ويضم هذا النشاط عربات اليد، سيارات الأجرة، الدراجات النارية، العربات التي تجرها الخيول أو الثيران حيث تتيح هذه الأنشطة تدفق منتجات مجزأة أو نقل الأفراد بأسعار تقل عن نقلهم بوسائل النقل الآلية.

يفسر نمو مثل هذه الأنشطة بأهمية حركة المرور في المدن نتيجة الكثافة السكانية واتساع الأسواق (BOUNOUA, 1992, p. 07).

✓ المطلب الثاني: فرص وتهديدات الاقتصاد غير الرسمي.

إن تواجد الاقتصاد غير الرسمي الذي يعتبر ظاهرة من الظواهر الاقتصادية متعددة الأبعاد بشكل بالغ الصعوبة والتعقيد ما يفرض جملة من التهديدات على الاقتصاد الوطني الرسمي، وعلى الرغم من التهديدات والتي غالباً ما تعيق سير السياسات التي تضعها الدولة خاصة في الجانب الاقتصادي إلا أنه لا يمكن إنكار وجود

فرص متاحة يحملها هذا الاقتصاد يمكن الاستفادة منها باعتبار أنه يحتوي على مجموعة من الأنشطة المشروعة التي قد تخفف العبء على السلطات الحكومية خاصة في الجانب الاجتماعي إذا ما تم إدماجها في الاقتصاد الرسمي.

الفرع الأول: تهديدات الاقتصاد غير الرسمي.

أولا: الأثر على العدالة والمساواة في توزيع الأعباء الضريبية.

1) الأثر على التوزيع العادل للدخل.

يظهر تأثير الاقتصاد غير الرسمي على التوزيع العادل للدخل من خلال التهرب الضريبي، فهذا الأخير يعيد توزيع الدخل بطريقة عشوائية تماما لأنه يؤدي إلى الإضرار بالمكلفين الذين يتحملون فعلا العبء الضريبي، مما يخل بفكرة العدالة والمساواة أمام الأعباء العامة، في مقابل الحصول على نفس الخدمات العامة وقد يدفع هذا إلى مزيد من عدم مراعاة العدالة بفرض مزيد من الضرائب (الشرقاوي ع.، 2006، الصفحات 180-181).

2) الأثر على فقدان حصيلة الضرائب.

ويحدث ذلك عندما يقوم بعض الأفراد بإخفاء حقيقة دخولهم أو طبيعة أعمالهم التي يقومون بها و عدم الكشف عنها للسلطات الضريبية في الدولة (صفوت و الله، 2002، الصفحات 51-52)، وكذلك يترتب على وجود الاقتصاد غير الرسمي ونموه عدم إمكانية تحصيل بعض من الضرائب مثل ضرائب الدخل بأنواعها المختلفة و الضريبة على القيمة المضافة وضريبة المبيعات و عندما يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا فإن ذلك يؤدي إلى فقدان جانب هام من الإيرادات العامة للدولة وهو ما يكون له أثاره السلبية على معدلات التنمية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، كما يتسبب ذلك في عدم قدرة الدولة على تنفيذ بعض المشروعات ذات النفع العام (الشرقاوي ع.، 2006، صفحة 155).

وهكذا في حالة زيادة حجم الدخل المحققة في الاقتصاد غير الرسمي فإن الإيرادات العامة للدولة ستصبح أقل من القدر اللازم لمواجهة نفقاتها العامة حيث يتمتع هؤلاء الأفراد الذين يحصلون على دخول من مصادر خفية بخدمات التعليم والصحة والمياه والصرف والطرق والمواصلات العامة، وغيرها من المشروعات ذات النفع العام ومن ثم تزداد حاجة الدولة إلى التوسع في الخدمات العامة مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام والذي يحتاج بدوره إلى حصيلة كبيرة من النفقات التمويلية وهو ما قد تضطر معه الحكومة إلى زيادة معدلات الضرائب على الدخل المشروعة والمسجلة رسميا في الحسابات القومية (صفوت و الله، 2002، صفحة 52).

ثانيا: الأثر على صنع السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يتسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي في فشل السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و ذلك عن طريق حصول المسؤولين عن صنع السياسات الاقتصادية للدولة على معلومات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات، مثال ذلك معدلات النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، معدلات التضخم، ... الخ، و من ثم فهناك احتمال أن يقع صانعوا السياسة الاقتصادية في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب التشخيص غير السليم للمشكلة و التي تتم بناءا على المعلومات الخاطئة التي يتسبب فيها الاقتصاد غير الرسمي (نبيه عبد الحميد، الاقتصاد الخفي، 2008، صفحة 08).

1) الأثر على المعلومات والإحصاءات الرسمية (الوهم الإحصائي).

عندما يزداد حجم الاقتصاد غير الرسمي تنخفض درجة مصداقية البيانات و الإحصائيات الرسمية، و من ثم تصبح المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لصنع السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، و عندما تكون الإحصائيات الاقتصادية متحيزة، فإن الاقتصاديين سوف يقومون بإجراء توقعات خاطئة و تقديم تحليل غير صحيح لصانعي السياسة الاقتصادية، و الذين يقومون بدورهم باتخاذ سياسات خاطئة للتعامل مع المشاكل المطروحة و عندما تكون التوقعات غير صحيحة و السياسات غير مناسبة، فإن النتائج تأتي عكس المتوقع لها.

وكمثال على ذلك، نجد أن استبعاد الدخل التي تحقق في نطاق الاقتصاد غير الرسمي، يترتب عليه عدم صحة البيانات الخاصة بحساب الدخل الوطني، و كذلك البيانات الخاصة بمعدل النمو السنوي في حجم الدخل الوطني، و الذي يبدو أقل من قيمته الحقيقية، و هو ما يعتبر مظلاً للسلطات الاقتصادية المسؤولة عن وضع السياسات الاقتصادية مما يؤدي إلى نتائج عكسية على الاقتصاد الوطني (نبيه عبد الحميد، الاقتصاد الخفي، 2008، الصفحات 8-9).

كما يرجع البعض تباطؤ النمو في الاقتصاد الرسمي إلى تركزه في الاقتصاد غير الرسمي، ما ينفذ إلى افتراض أن هناك علاقة عكسية بين دورات الاقتصاد الرسمي ودورات الاقتصاد غير الرسمي، ويقول "E,Feige" أن الكساد الذي ساد في منتصف السبعينات مع الارتفاع في مستوى الأسعار ليس إلا نوعاً من الوهم الإحصائي المترتب على نمو الاقتصاد غير الرسمي وأنه حتى لو كانت الحالة الاقتصادية قوية فالتحول من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي سيترتب عليه انخفاض في الدخل الحقيقي المسجل، و ارتفاع مستوى البطالة وانخفاض مستويات الإنتاجية وارتفاع مستويات الأسعار (نبيه عبد الحميد، الاقتصاد الخفي، 2008، صفحة 07).

و يرى "Feige" أنه إذا كان الاقتصاد غير الرسمي ينمو بمعدل أسرع من الاقتصاد الرسمي، فإن الإحصاءات الرسمية عن الدخل قد لا تبالغ في معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الكلي (الشرقاوي ع، 2006، صفحة 165).

2) الأثر على التضخم (تشوه الأسعار).

في ظل وجود الاقتصاد غير الرسمي فإن معدل التضخم سيكون مغالياً فيه، إذ ستميل الأسعار في الاقتصاد غير الرسمي إلى التزايد بمعدلات أقل من تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي، خاصة إذا كان الاقتصاد غير الرسمي منافساً للإقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع والخدمات، إذ أنه من المتوقع أن تكون الأسعار في الاقتصاد غير الرسمي أقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي لغياب التكاليف الضريبية والإجرائية فيه، أما في حال كانت السلع في الاقتصاد الرسمي مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري أو تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير في الطلب عليها، في هذه الحالة يحدث تمييز في بيانات التضخم، لأن السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الإقتصاد غير الرسمي كحقيقة واقعة، وبالتالي قد تواجه حالة من الاتنين إما المغالاة في معدلات التضخم أو أن تظهر معدلات التضخم بأقل من الواقع (بن موسى و براغ، 2013، صفحة 207).

3) الأثر على معدلات البطالة.

يتسبب الاقتصاد غير الرسمي في إعلان معدل مرتفع للبطالة من المعدل الحقيقي لها، مما قد يضطر الحكومة إلى تطبيق سياسة اقتصادية توسعية بشكل مبالغ فيه، حيث يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على

دخول عن الأنشطة التي تمارسها في نطاق الاقتصاد غير الرسمي، ضمن الفئات العاملة في المجتمع واعتبارهم عاطلين على خلاف الواقع الأمر الذي يؤدي إلى إعلان معدل مرتفع للبطالة ويعتبر معدل البطالة من الأمور الهامة والحيوية من الناحية السياسية (صفوت و الله، 2002، الصفحات 57-58)،

ولقد أصبحت الدول اليوم تحتسب التشغيل غير الرسمي ضمن التشغيل الإجمالي، مما يسمح بتقليص معدل البطالة وتفاذي التقديرات الخيالية لها: فعلى سبيل المثال هناك بعض الدول النامية يفوق التشغيل غير الرسمي التشغيل الرسمي لو تم اعتبار الأفراد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي على أنهم بطالين بلغت البطالة مستويات قياسية بالإضافة إلى كل ذلك قد تنخفض معدلات المشاركة في الاقتصاد الرسمي نظرا لتزايد أعداد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، وبالمثل قد يقل عدد ساعات العمل في الاقتصاد الرسمي مع تزايد ساعات العمل في الاقتصاد غير الرسمي، وهذا في ظل ارتفاع أجور الاقتصاد غير الرسمي (فريدريك و دومنيك، 2002، صفحة 10).

4) الأثر على معدلات النمو الاقتصادي.

يؤدي الاقتصاد غير الرسمي إلى كبح نمو إجمالي الناتج المحلي حيث أن انكماش الاقتصاد غير الرسمي يترتب عنه الزيادة في الإيرادات الضريبية مما ينتج عنه زيادة الإنفاق العام خاصة على البنية التحتية والخدمات التي تحفز التوسع في الإنتاج مما يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي الكلي (فريدريك و دومنيك، 2002، صفحة 10).

كما يتسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي في اختلاف معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد عن معدل النمو الرسمي فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي ينموان بصورة متوازنة فإن التميز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفرا، أما إذا تجاوز معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي معدل نمو الاقتصاد الرسمي فإن معدل نمو الاقتصاد العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع أو تقديرات مبالغ فيها عن معدل النمو الاقتصادي بالتالي فإن طرق قياس الناتج القومي التي تأخذ في الحسبان الاقتصاد غير الرسمي تكون غير دقيقة (السوق السوداء، 2010).

ثالثا: الأثر على كفاءة توزيع الموارد.

1) الأثر على الاستثمار.

تتسم أغلب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بأنها أنشطة غير إنتاجية وسريعة الربحية، لا تهتم بالاستثمار الجاد الذي يساهم في تحقيق التراكم الإنتاجي والرأسمالي وخلق قيمة مضافة للناتج المحلي، وبالرغم أن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي المشروعة تساهم في استقطاب مزيد من العمالة في قطاع البناء و التشييد والعمل الزراعي والحرفي و غيرها، إلا أنها تعمل خارج منظومة السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا ما يكسب الاقتصاد غير الرسمي عموما ميزة تنافسية غير متكافئة مع النشاط الاستثماري المنتج، وهذا نتيجة لعدم التزام تلك الأنشطة غير الرسمية بالأنظمة والقوانين، أو لتهربها من الرسوم والضرائب، أو أية إسهامات حقيقية تجاه الدولة، و بهذا تكون النتيجة في النهاية تشويه مناخ الاستثمار (الاسرج، 2010، صفحة 07).

2) توليد هياكل اجتماعية جديدة.

يساهم الاقتصاد غير الرسمي في توليد هياكل اجتماعية جديدة أهمها ما يتعلق بتعميق مجتمع الاستهلاك داخل المجتمع، والذي يتميز بالخروج على قواعد الرشد الاقتصادي في الإنفاق، نمو الطلب على السلع الاستهلاكية

وزيادة الاستهلاك الترفي ونمو فئات اجتماعية تساهم بدور أساسي في عملية الاستهلاك وذات دور أقل في عملية الإنتاج، وقد يترتب على ظهور تلك الفئات تعديل في المراكز بالنسبة لأفراد المجتمع والتأثير في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي (صقر عطية، 2010، الصفحات 14-15).

3) المساهمة في خلق جرائم اقتصادية (الفساد الاقتصادي).

يوجد ارتباط وثيق بين الأنشطة غير الرسمية والجرائم الاقتصادية حيث توجد تغطية مرتدة Feed Back، أو علاقة دائرية تعمل في الاتجاهين على نحو متضاعف فالأنشطة الإجرامية تمثل المصدر الأساسي للأموال، والدخول غير المشروعة والتي تجد طريقها للاستثمار والتوظيف في الاقتصاد غير الرسمي ثم تعود هذه الأموال والدخول غير المشروعة لتمويل أنشطة إجرامية جديدة و هكذا تتوغل الجريمة وينتشر الفساد في المجتمع (صفوت و الله، 2002، الصفحات 68-69) و بالتالي فإن العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الفساد الاقتصادي علاقة قوية و ايجابية وهذا حسب العناصر التالية (Schneider & Buehn, 2009, pp. 30-36) :

- 1- كونها علاقة تختلف حسب الوضع الاقتصادي للدولة، وسيادة الأنظمة والالتزام الاجتماعي، حيث أن الفساد في الدول ذات الدخل المرتفع يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق بعض المزايا التي تجعل العمل في الاقتصاد الرسمي أسهل بينما يعزز كل من الاقتصاد غير الرسمي والفساد في الدول منخفضة الدخل الآخر، حيث تطلب الأنشطة غير الرسمية لاستمرار تدفق الرشاوي و أنواع الفساد الأخرى.
- 2- التأثير النسبي للاقتصاد غير الرسمي على الفساد أقوى، وربما يعود ذلك إلى اعتبار الفساد ضريبة إضافية في الاقتصاد الرسمي، مما يشجع على زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي.
- 3- يقلل الاقتصاد غير الرسمي من حجم الفساد في البلاد ذات الدخل المرتفع ويكون هذا تأثير تبادلي، في حين يزيد من الفساد في البلاد ذات الدخل المنخفض ويكون تأثير تكاملي حيث أن الحجم الكبير للاقتصاد غير الرسمي في تلك الدول مرتبط بزيادة مستوى الفساد.
- 4- العلاقة المقررة بين الاقتصاد غير الرسمي والفساد مبنية في أصلها على الآثار السلبية للفساد، والتي تساعد على نمو الاقتصاد غير الرسمي، مثل: التستر على أداء الالتزامات الضريبية ورسوم الخدمات، وتضييع القانون، وكل هذا سبب لنشوء الاقتصاد غير الرسمي.
- 5- إن العلاقة التكاملية بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية تخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي، وتضعف كفاءة البنية التحتية والإنتاجية، وتغير من بنية الإنفاق الحكومي.
- 6- تتمثل أهم أسباب الفساد المشجعة على نمو الاقتصاد غير الرسمي في ضعف الرقابة الذاتية وتدني الرواتب والأجور، وضحامة الإغراءات المقدمة من الإقتصاد غير الرسمي وترجل وبيروقراطية الجهاز الحكومي وتزايد أعداد العاملين فيه، وضعف العقوبات وكثرة الإجراءات وتعدد الأنظمة مع سهولة التحايل عليها، والقيود المفروضة على التجارة وممارسة الأنشطة والدعم الحكومي، وتحديد الأسعار وبعض العوامل الاجتماعية والمحابة للأقارب والأصدقاء.

رابعا: الإضرار بالقطاعات الكبرى .

1) القطاع الصناعي.

تسبب ارتفاع إجمالي الواردات في انحصار حصة الشركات المحلية في السوق، وقد سجل القطاع الصناعي المحلي أكبر تراجع، مسجلا نسبة نمو سلبية قدرت بـ 2.2% نتيجة المنافسة غير القانونية، وعدم تنافسية القطاع

الصناعي، وهو ما فتح الباب للقطاع غير الرسمي ليغطي الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية التي تراجعت أسعارها في السوق غير الرسمية، مستفيدة من رداة نوعيتها وإلغاء الرسوم الجمركية وهي الممارسات التي امتدت خلال السنوات الماضية لتشمل القطاع التجاري، الموسوم بمظاهر غياب الفوترة»، وبالتالي عدم وجود ضريبة القيمة المضافة، والضمان وخدمة ما بعد البيع والتصريح الجبائي وبالأخذ بعين الاعتبار العمل الموسمي والعمل غير الرسمي في القطاع الرسمي، فإن العمل غير الرسمي يمثل 32% من قوة العمل، كما أن ما نسبة 35% من العمالة غير الزراعية غير مصرح بها في الضمان الاجتماعي، إضافة إلى نسبة مهمة (15%) من العمالة الرسمية غير مصرح بها (بوكروخ، عوائد القطاع الموازي في الجزائر).

(2) القطاع التجاري.

يعرف القطاع التجاري أكبر نسبة من النشاطات غير الرسمية، فمن بين 1.14 مليون شخص يشتغلون في القطاع التجاري، يشتغل 545 ألف بصفة قانونية، مقابل 592 ألف يشتغلون بطريقة غير قانونية، أو ينشطون من دون وجود قانوني لنشاطهم، ويوجد من بين الذين يشتغلون بطريقة قانونية 100 ألف غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي، و بإضافة الرقم نفسه إلى الذين يشتغلون بصفة قانونية يرتفع العدد إلى 700 ألف وظيفة غير قانونية، وهو ما يعادل 60 بالمائة من العاملين في القطاع التجاري قطاع المحروقات و 25% من فائض الاستغلال خارج القطاع وهو مستوى متواضع بالنظر إلى العدد القليل للمؤسسات التجارية البالغ عددها 30 ألف مؤسسة موزعة على 22 ألف مؤسسة تنشط في قطاع التجزئة و30 ألف مؤسسة في نشاط الجملة و25 ألف شركة استيراد (بوكروخ، عوائد القطاع الموازي في الجزائر).

خامسا: الأثر على السياسة النقدية.

يعتمد الإقتصاد غير الرسمي في أنشطته على النقود السائلة، وفي ظل غياب الإحصائيات الرسمية عن حجم النقود السائلة المتداولة في الإقتصاد غير الرسمي، فإن تأثير السياسة النقدية سوف ينحصر في الاحتياطات البنكية والنقود السائلة المتداولة في الإقتصاد الرسمي، وبالتالي تتوقف فعالية السياسة النقدية على حجم التعاملات النقدية في الإقتصاد غير الرسمي، هذا ما يؤثر سلبا على أهداف السياسة النقدية (قوري، 2018، صفحة 40).

سادسا: الأثر على سوق الصرف.

يعد تثبيت معدلات الصرف الأجنبي عند مستويات تختلف بصورة جوهرية من معدلات الصرف الحقيقية أحد الخصائص المهمة لنظم الصرف الأجنبي في الدول النامية، ويهدف المحافظة على استقرار معدلات الصرف فان حكومات هذه الدول تقوم بفرض القيود بهدف تخفيض الضغوط على العرض المحدود من الصرف الأجنبي، ولعل أهم هذه القيود هو فرض قيود على تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج .

وغالبا ما تفرض تلك القيود بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي في مواجهة العرض المحدود منه، في ظل هذه الظروف تتوافر هذه الفرصة السانحة لازدهار أسواق الصرف غير الرسمية والتي تعمل بصورة موازية لأسواق الصرف الرسمية، بتوفير النقد الأجنبي للمعاملات التي لا يسمح لها نظام الرقابة على الصرف بتمويلها، غير أن السوق غير الرسمية غالبا ما تعمل في ظل إطار من الحرية فيما يتعلق بالطلب والعرض ولذلك ينظر إلى معدلات الصرف السائدة في السوق غير الرسمية للنقد الأجنبي على أنها تعكس المعدلات الحقيقية للصرف، والتي يجب أن تسود في ظل غياب الرقابة على الصرف، إلا أن هناك ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن معدلات الصرف السائدة في

السوق غير الرسمية للصراف الأجنبي قد تكون أعلى من تلك المستويات التي يمكن أن تسود في ظل غياب الرقابة التي تسود على الصراف ذلك لأن التعامل في السوق غير الرسمية للنقد الأجنبي يعد مخالفة قانونية قد يتعرض بمقتضاها المتعاملين لغرامة مالية أو السجن أو مصادرة الكميات المضبوطة من النقد الأجنبي أو جميع هذه الأمور معا، وهو ما يعني أن المتعاملين في السوق غير الرسمية يعملون في ظل مخاطرة تعتمد درجتها على حدة عقوبات المطبقة، وفي ظل هذه الظروف لا بد من تعويض المتعاملين عن هذه المخاطرة من خلال إضافة علاوة مخاطرة على معدل الصراف في السوق غير الرسمية حتى تبرر تحمل المخاطرة والانخراط في هذه المعاملات (عبد الباسط و عزوز، 20-21 نوفمبر 2007، صفحة 17) ومن الأسباب التي أدت إلى ظهور سعر الصراف غير الرسمي:

- ندرة العملة الصعبة.

يصبح البنك المركزي عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، الأمر الذي ينفذ الراغبين في الحصول عليها بشرائها بأعلى سعر ممكن، الأمر الذي يشجع مالكيها على بيعها في السوق غير الرسمية بدلا من السوق الرسمية (بودلال، 21-22 مارس 2002، صفحة 07).

- التسارع الكبير في مجال تحرير الأسعار خاصة مع الظروف والمعطيات الدولية الجديدة.

وفي ظل ذلك يصعب تقدير حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق غير الرسمية للعمليات الصعبة، وبالتالي يصعب معها تحديد مصادرها وتمويلاتها الحقيقية، الأمر الذي يفتح المجال واسعا أمام عملية تبيض الأموال والمتاجرة في الممنوعات، إذ أن كميات كبيرة من الأموال الناتجة عن هذه العمليات غير المشروعة تبدأ في التداول في مرحلة الأولى في الأسواق غير الرسمية (عبد الباسط و عزوز، 20-21 نوفمبر 2007، صفحة 12)، من أجل التمهيد لعملية غسلها أو تنظيفها عن طريق دخولها البنوك والمصارف، وهو ما قد يؤثر سلبا على أسعار الفائدة وأسعار الصراف، وهكذا فكلما اتسع حجم الأسواق غير الرسمية للصراف وتزايد عددها كلما كان ذلك مؤشرا على وجود أموال قدره متداولة داخل هذه الأسواق، وهو ما قد ينعكس سلبا على الدخل الوطني بحيث تؤدي العملية إلى زيادة المداخيل غير الشرعية التي يحصل عليها أفراد لا يستحقونها وعليه فان وجود الاقتصاد غير الرسمي يترتب عليه تقديم بيانات غير الحقيقية عن كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية، مما ينتج عنه سياسات اقتصادية غير فعالة من الناحية الاقتصادية باعتبارها غير مناسبة للواقع العملي وان كانت متفقة مع الحسابات الرسمية.

سابعاً: الأثر على السياسات الاجتماعية.

1) الأثر على المجتمع:

- إن الاقتصاد غير الرسمي يحد من سلطة الدولة، بل ويحطمها، وذلك بتعويد الأفراد على العيش في مخالفة دائمة. ساعيا إلى تعميق التفاوت بين الأفراد الملتزمين بالقانون و أولئك الذين لا يتحملون أي نوع من الأعباء والمسؤوليات المفروضة في الإطار الرسمي، وبالتالي تعميق الهوة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، مساهما في خلق جو من الخداع بين أفراد المجتمع و استفحال مظاهر الانحطاط المدني فيما بينهم وجعله بذلك الأسلوب عادة متفشية في المجتمع.
- إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أنتجت ثقافة جديدة هي ثقافة الفردية " الريح السريع" لصغار المنتجين (حيث لا يتحملون أي نوع من الأعباء). هذه الثقافة تترجم في بروز إيديولوجية جديدة في مجتمعات مضادة للمجتمعات القائمة، والتي تعتمد على أخلاقيات وسلوكيات كالرشوة مثلا اعتقادا

منهم بأن هذه الأخيرة مهما ارتفعت تكاليفها فهي أقل وأخف من تكاليف الالتزام بالقانون (معتوق، 2012/2011، صفحة 122).

- أخطر ما يواجه المجتمع الذي يضطر أفراده للعمل خارج الإطار الرسمي هو طمس الحدود بين ما هو شرعي وبين ما هو غير شرعي، بما نتج عنه خلط بين الأبرياء و المجرمين وبين الشرفاء والفسادين، فيتآكل النظام العام للمجتمع تدريجيا، وينكمش احترام المواطنين للقانون والشرعية، ويتجه المجتمع للغموض والانهيار التدريجي (نواره، 2007، صفحة 05).

(2) الأثر على الأفراد.

- انتشار عمالة الأطفال في هذا الاقتصاد يؤثر سلبا في التنمية البشرية بصفة عامة، ويؤدي إلى انتشار الأمية بين الأفراد مما يضعف القدرات الإنتاجية لهم، فضلا عن المشاكل الاجتماعية التي تنتشر وسط هؤلاء الأفراد الأميين (عبد المعطي، 2007، صفحة 04).

باعتبار أن الأرباح والمكاسب المحققة من خلال ممارسة الأعمال في الاقتصاد الرسمي، فإن هذا يشجع التلاميذ والطلاب على ترك المقاعد الدراسية والتوجه للعمل غير الرسمي، خصوصا أن مصير المتعلمين أصبح مجهولا، بحيث أن أغلبية المتخرجين بطالين، الأمر الذي أدى إلى تطور مثل هذه الأفكار، وانخفضت الرغبة في التعليم (جباري، 02/03 نوفمبر 2010، صفحة 10).

- الظلم الاجتماعي و السيطرة، عدم الاستقرار، ضياع الحقوق... وغيرها من المشاكل التي يعاني منها كافة العاملين في هذا الاقتصاد، ويظهر ذلك سواء من نوعية النشاطات الممارسة من طرفهم والتي تحتاج إلى تأهيل كباقي القوى العاملة، أو مختلف الممارسات والضغوطات التي تتعرض لها هاته الفئات من الجهات الحكومية والمنعكسة في غياب التأمينات والحماية، وكذلك المطاردات والتغريم التي تتعرض لها سواء من الجهات الحكومية أو مؤسسات الاقتصاد الرسمي، ومن المشاكل التي نسمعها عن باعة الخضار الذين يسرعون بالاختباء كلما مرت سيارة البلدية، ونجدها عند بائع الفاكهة الذي يشكو من ضياع حقوقه لدى تاجر الجملة وتعهد هذا الأخير الضغط عليه، واستغلال ضعفه لعمله خارج الإطار الرسمي، إلا دليل على وجود عدة أشكال للتبعية والسيطرة الممارسة واقعا.

- الإخلال بالعدالة في توزيع الدخل في المجتمع، حيث تخطى عدد فئات العاملين في هذا الاقتصاد مثل السماسرة والوسطاء، وتجار الأراضي، العقارات والمهريين...، و غيرهم من أصحاب الدخل الثابتة، ومؤدى ذلك صعود بعض الفئات من أصحاب الدخل الخفية إلى أعلى درجات السلم الاجتماعي بسبب زيادة الدخل والثروة، في حين يتضاءل المركز النسبي للفئات المتوسطة والفقيرة في الدخل (معتوق، 2012/2011، صفحة 123).

ثامنا: الأثر على السياسات السياسية.

استغلال المجرمين للأموال المتوفرة عندهم في تنفيذ مشاريعهم السياسية والانتخابية نتيجة لقدرتهم المالية، وقد يصبحون مؤثرين في صياغة و إقرار القرارات السياسية، حيث أن زيادة قوتهم قد تؤدي إلى تراجع هيبة الدولة وبالتالي الإساءة على الاستقرار السياسي والاجتماعي والنمو الاقتصادي،

تتدخل أحيانا مافيا الاقتصاد غير الرسمي في دواليب النظام الحاكم حتى يتمكنوا من تسهيل أعمالهم الخفية بطرق غير شرعية، وتجنيد بعض العاملين لحسابهم من خلال الرشوة والإكراميات وهذا ما يسمى الفساد السياسي (بورعدة، 2014، الصفحات 74-75)

الفرع الثاني: الفرص التي يقدمها الاقتصاد غير الرسمي.

تركز معظم الدراسات التي اهتمت بموضوع الاقتصاد غير الرسمي على الجوانب السلبية فيه إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يقدم فرصا للاقتصاد.

أولا: توفر الاقتصاد غير الرسمي على رأس مال غير منتج وغير مستقل.

حسب نتائج دراسة "دي سوتو" سنة 1997 التي انطلق منها فكرة أن الدول النامية تملك أصول كامنة جاهزة لوضعها موضع الاستغلال فقط إذا أمكن التوصل إلى كيفية تحويلها إلى رأس مال يدر عائدا فقام مع باحثيه ومعاونيه في معهد الحرية والديمقراطية في البيرو بإجراء مسح في خمسة (5) من مدن العالم الثالث هي: القاهرة وليمبا، ومانيلا، ومكسيكو، وبورت، في محاولة لتقدير قيمة ممتلكات الأشخاص في الاقتصاد غير الرسمي، وركز فريق البحث على الأصول المادية التي يمكن اكتشافها بسهولة وهي العقارات، لأن المباني لا يمكن إخفاؤها ويكن أن تحدد قيمتها بمجرد حساب تكاليف مواد البناء، وملاحظة أسعار بيع المباني المماثلة، واكتشف خلال الدراسة طرق كثيرة للالتفاف حول القوانين العقارية كانت نتيجتها عدم معرفة أي شخص من يملك ماذا؟ أو أين؟ ومن يمكن مسألته؟ ومن هو المسؤول عن الخسائر؟ وبالتالي فمعظم الأصول المحتملة في هذه البلدان لم يتم تحديدها وتجسيدها، وبالتالي لا يمكن استخدامها للحصول على فائض القيمة من خلال الصفقات والمعاملات المتعددة وبالتالي فهي رأس مال غير منتج لا يدر عائدا (هرناندو، 1997، الصفحات 32-33).

ثانيا: خلق توازن بين طبقات المجتمع خاصة الفقيرة والمتوسطة.

يشكل الاقتصاد غير الرسمي صماما للأمن الاجتماعي في فترات الانكماش والأزمات الاقتصادية أين ينخفض حجم العمل في القطاع العام (لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي، 28 سبتمبر-2 أكتوبر 2009، صفحة 04)، كما أن له القدرة على تجنب بعض آثار الإجراءات التنظيمية مثل الحد الأدنى للأجور والضرائب، والتي تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة للتغيرات التي تحدث في السوق مقارنة بالاقتصاد الرسمي وبالتالي يحقق أثارا توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل، ما قد يؤدي إلى تخفيض الفروق في توزيع الدخل (BAJADA & SCHNEIDER, 2005, p. 100).

ثالثا: موفر رئيسي للخدمات التي تحتاجها المدينة.

يوفر الاقتصاد غير الرسمي للمدن الكثير من الخدمات والسلع الرخيصة الضرورية لاقتصاديات المدن وتجارها ومستهلكها، وهكذا قد لا يكون الكثير من الفقراء مستخدمين رسميا ولكن أغلبيتهم يعملون في معامل وشركات إنشائية غير مسجلة أو يبيعون البضائع على قارعة الطريق، أو يخيطنون الألبسة في بيوتهم، أو يعملون خدما أو حراسا في أحياء الطبقات الغنية وهكذا فإن أغلبية من يسمون العاطلين عن العمل يعملون في الواقع من 10 إلى 15 ساعة يوميا و من 6 إلى 7 أيام في الأسبوع ومشكلتهم ليست البطالة بقدر ما هي الأجور المنخفضة (نبيه عبد الحميد، الاقتصاد الخفي، 2008، الصفحات 94-95).

كما ويلعب البناء غير الرسمي دورا هاما في المدينة، إذ يشيد معظم البناء في المدن بطريقة غير رسمية وخارج الخطط الرسمية الحضرية، حيث يتم بناء المساكن أو أعمال الصيانة أو التحديث في مدن البلدان النامية خارج

إطار الخطة الرسمية وفي مستوطنات غير قانونية عادة وتقوم هذه العملية بتعبئة موارد غير مستثمرة، والمساهمة في تكوين رأس المال وتحفيز العمالة و يمثل بناء القطاع غير الرسمي مصدرا هاما للعمالة في المدن خصوصا العمل المتدني وغير الماهر . وهم ليس لديهم ما يتسم بكثافة رأس المال أو التكنولوجيا أو الطاقة ولا يشكلون في مجموعهم عبئا يستنزف العملات الأجنبية وبطريقتهم الخاصة يتمتعون بمرونة في تلبية الحاجات والطلبات المحلية وقد بدأت حكومات عديدة ترى الحكمة في السكوت عن عملهم بدلا من ملاحقتهم (نبيه عبد الحميد، الاقتصاد الخفي، 2008، صفحة 95).

رابعا: الأثر على التشغيل.

إن وجود الاقتصاد غير الرسمي يساعد على حل أزمة البطالة، ويرفع من معدلات التشغيل باعتبار أنه لا يحتاج إلى موافقات رسمية أو مستوى علمي معين ولا لأعمار محددة، وبالتالي توفير فرص العمل لمختلف الفئات.

خامسا: الأثر على ميزان المدفوعات.

يساعد الاقتصاد غير الرسمي على تخفيف نسبة الواردات من خلال إنتاجه للسلع التي لا تستوردها الدولة نتيجة غيابها في الاقتصاد الرسمي، وبالتالي يقلل من عجز ميزان المدفوعات للدول.

سادسا: الأثر على الإنتاج والعرض السلعي.

يخفف الاقتصاد غير الرسمي الأعباء الإجتماعية للعديد من الطبقات التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي، وأيضا يساهم في زيادة حجم المعروض السلعي.

سابعا: الأثر على الإستثمار.

يساهم الاقتصاد غير الرسمي في الرفع من عدد الاستثمارات من خلال إستثمار الأموال غير المشروعة في مشروعات إستثمارية تفيد المجتمع.

ثامنا: الأثر على الدخل القومي.

حيث أن زيادة حجم المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي يولد دخولا إضافية خفية للأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للدول (محمود و رمزي، 2019، صفحة 35).

✓ **المطلب الثالث: العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي.**

هناك اتفاق شبه تام أن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ليست منفصلة عن الأنشطة الرسمية رغم اختلافهما في العديد من النقاط، إلا انه يوجد تشابك بينهما والذي يتجسد في العلاقة التي تتم بطريقة غير مباشرة بينهما.

الفرع الأول: الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي.

يمكن المقارنة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (1 - 06): الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي.

البيان	الاقتصاد الرسمي	الاقتصاد غير الرسمي
الهدف الرئيسي	-تعظيم الأرباح.	-تحقيق مداخيل في السوق.
شرعية النشاط	-قانوني/مشروع.	-غ.قانوني/مشروع/غ.مشروع.
	-وجود حواجز عند الدخول.	-غياب الحواجز عند الدخول.
	-علامات مسجلة ومحمية.	-أسواق غير محمية.
	-منتجات معيارية وأصلية.	-منتجات مقلدة وقد تكون

هيكل السوق	- أجور وعقود عمل. - إجراءات إدارية معقدة. - عدم المرونة.	محظورة. - التشغيل ذاتي. الأجرة على الوحدة المنتجة.
تنظيم السوق	- دخل منظم - تطبيق تشريعات العمل. - الاستفادة من قروض وطنية وأجنبية. - وجود نقابات عمالية. - الالتزام بدفع الضرائب. - حقوق محفوظة بموجب القانون.	- سيولة الدخل. - مخالفة تشريعات العمل. - تمويل ذاتي. - وجود قوانين للعمل. - عدم دفع الضرائب. - حقوق غير محفوظة.
التكنولوجيا	- حديثة ومستوردة. - كثيفة رأس المال. - إنتاج واسع النطاق. - تكوين مهني رسمي.	- تقليدية، مكيفة، محلية. - كثيفة العمالة. - وحدات إنتاجية صغيرة ومحدودة. - تمهين غير رسمي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: حميدة محصول، فيروز عياش، انعكاسات الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2009، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى تاسوست، جيجل، 2013-2014، ص 16.

الفرع الثاني: العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي.

من الأمور التي تساعد على فهم الاقتصاد غير رسمي توضيح العلاقة بينه وبين الاقتصاد الرسمي حيث لا يمكن أن نهمل علاقة تأثير - تأثر بين هذين الأخيرين (أ.رمضاني، 2019، الصفحات 37-38) حيث انه غالبا ما تم انتقاد عبارة قطاع عند الحديث عن السوق الرسمية، فهي توجي بوجود قطاعين منفصلين تماما (الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي) ولكن هناك العديد من الصلات بينهما ذلك كون أن الحاجة لزيادة الإنفاق العام من قبل الدولة مع اتساع مهامها تفرض عليها زيادة معدل الإصدار النقدي أو زيادة معدل الضغط المرابي خاصة مع القطاع الخاص الذي يتكيف مع هذه الزيادة بالاتجاه نمو الاقتصاد الموازي ورفع نسب التهريب الضريبي.

كما قد يأخذ الاقتصاد غير الرسمي سلع وخدمات يستعملها لاستهلاكه الوسيط من الاقتصاد الرسمي ليستخدمها في إنتاج سلع جديدة في الاقتصاد غير الرسمي ومن ثم إعادة بيعها في السوق الوطنية. كما قد يترجم السوق الموازي التطبيق الفعلي لقانون العرض والطلب الذي قد تغيبه البرامج العملية في السياسة الاقتصادية العامة للدولة ومن هنا قد يكون السوق غير الرسمي في بعض الحالات المرآة الأوضح لمستوى الأسعار بعيدا عن سياسات التدعيم (أ.رمضاني، 2019، صفحة 38).

ولقد ظهرت ثلاث تيارات فكرية التي تطرقت إلى مسألة العلاقة بين الإقتصاد غير الرسمي والإقتصاد الرسمي والمتمثلة في (قارة، 2008-2009، صفحة 41):

أولاً: التيار الثانوي.

يرى بأن الإقتصاد غير الرسمي هو اقتصاد هامشي ليس له علاقة مباشرة مع الإقتصاد الرسمي واعتبره مصدر رزق لشريحة الفقراء، وقد ظهر كنتيجة لعجز النمو الاقتصادي والتطور الصناعي في امتصاص البطالة.

ثانياً: التيار البنوي.

يرى بأن الإقتصاد غير الرسمي نابع من الإقتصاد الرسمي وأن الرأسماليون الذين لهم نفوذاً يحاولون إضعاف علاقات العمل بين القطاعين، وبالتالي جعل اليد العاملة غير الرسمية تحت تبعيتهم من أجل تخفيض تكلفة العمل وتحسين جو المنافسة.

ثالثاً: التيار القانوني.

يعتبر هذا التيار أن العمل غير الرسمي أو الأنشطة غير المصرح بها ليست إلا عبارة عن رد فعل عقلائي للمبالغات القانونية المفروضة من الإدارة في الإقتصاد الرسمي.

كما تتحدد العلاقة بين الإقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي من منظور أن الإقتصاد غير الرسمي يتعايش جنياً لجنب مع الإقتصاد الرسمي، بالإضافة إلى أنه لا يستطيع أن يقوم كقطاع لوحده وذلك لعدة اعتبارات منها: (بورعدة، 2013-2014، صفحة 25).

- يعتمد الإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الرسمي في عملية التموين والحصول على اليد العاملة ذات المهارة مقابل محفزات مالية.

- يقوم الإقتصاد غير الرسمي بتوزيع منتجاته في السوق الرسمية إلى جانب منتجات الإقتصاد الرسمي.

- يعتبر الإقتصاد الرسمي مرجعاً للإقتصاد غير الرسمي في عملية تسعير منتجاته حيث تكون منخفضة السعر بالمقارنة مع منتجات الإقتصاد الرسمي.

- يعتمد الإقتصاد غير الرسمي على علامات مقلدة ذات سمعة جيدة في الإقتصاد الرسمي.

ولهذا نجد أن القائمين على إدارة الإقتصاد غير الرسمي يسعون لإقامة علاقات بين الأنشطة التي يمارسونها والأنشطة الإقتصادية الرسمية بهدف تعظيم المكاسب والعوائد من الأنشطة غير الرسمية وأيضاً إكساب صفة الشرعية أو القانونية لأنشطتهم في المجتمع (عبد الحميد، 2003، صفحة 240). كما أن الإقتصاد غير الرسمي يعمل بالعديد من الطرق على تعويض أنشطة الإقتصاد الرسمي، حيث يعتبر مصدر بديل للسلع والخدمات غير المتوفرة في الإقتصاد الرسمي أو موجودة لكن بأسعار مرتفعة نتيجة لارتفاع التكاليف (Bill, 2006, pp. 7-8).

أما في المجال المالي فيلاحظ بأن العلاقة بين الإقتصاديين تكون جد مهمة، ولو أننا نستطيع القول بأن الإقتصاد الرسمي يكون له النصيب الأكبر من الربح مقارنة بالقطاع الآخر لأنه يستخدم جزء كبيراً من وفرة الإقتصاد غير الرسمي، معنى ذلك أن الإقتصاد الرسمي يستخدم مدخرات الأفراد الذين يعملون في الإقتصاد غير الرسمي المودعة في البنوك ويوظفها في شكل قروض، في حين أن أصحاب الإقتصاد غير الرسمي لا يستفيدون كثيراً من القروض لعدة أسباب أهمها عدم ثقة البنك فيهم نظراً لعدم توفر لديهم وثائق تثبت مهنتهم وقلة أو ندرة الضمانات، فنجدهم عادة ما يعتمدون في تمويل أنشطتهم على التوفير الشخصي أو مساعدة الأقارب،... الخ (قارة، 2008-2009، صفحة 42).

كما يمكن أن نلاحظ أن هناك علاقة تغذية مرتدة (عكسية) بين أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وأنشطة الاقتصاد الرسمي حيث أن الاقتصاد غير الرسمي يسعى إلى تحقيق أهدافه من التعامل مع الاقتصاد الرسمي، والاقتصاد الرسمي بسياساته وآلياته والتغيرات الموجودة في نظمه وضعف نفوس بعض القائمين على إدارته، يعمل على تغذية أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وزيادتها في ظل غياب إستراتيجية واضحة لمواجهة (عبد الحميد، 2003، صفحة 240).

على الرغم من تعدد الفروقات بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي إلا أنه هناك علاقة دائما بين الإقتصاديين، ولقد تعددت التيارات والآراء المفسرة للعلاقة بينهما حسب نظرة كل جهة، هذا ما جعل كل من القائمين على الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي يسعون إلى إقامة علاقات بينهما لاستفادة كل إقتصاد من مزايا الآخر.

وفي الأخير نجد أن مصطلح الاقتصاد غير الرسمي يشير إلى تلك الأنشطة الاقتصادية التي لا يتم التصريح بها ويمدأخيلها، حيث أن هذه الأنشطة ليست حديثة النشأة بل ظهرت قبل ظهور أنشطة الاقتصاد الرسمي، وأهم خاصية يتميز بها هذا الاقتصاد عن نظيره الرسمي هو السرية التامة في أنشطته، ورغم تعدد الفروق بينهما إلا أن ذلك لا ينفي وجود علاقة بين الإقتصاديين إذ يمكن اعتبار أن كل إقتصاد مكمل للآخر. إذن فالسوق غير الرسمي يشابه الجسم الطفيلي الذي ينخر السوق الرسمي.

✓ المطلب الرابع: إشكالية إدماج الاقتصاد غير الرسمي.

الفرع الأول: محاولة إدماج السوق غير الرسمية.

لتقليص السوق غير الرسمية وتطوير المنافسة ودعم النمو اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات والمبادرات والتي تعتبر جريئة إلى جانب العمل على إلزامية استخدام وسائل الدفع الكتابية بقوة القانون وسيتم شرحها في الأتي :
أولا: تقليص السوق غير الرسمية.

يهدف تأطير الأسواق غير الرسمية، قامت السلطات العمومية بالتعاون مع السلطات المحلية بإدراج فضاءات في إطار منظم يتوافق مع التشريعات السارية وكان من ضمن الإجراءات الإستعجالية الواجب المبادرة بها (بختي):

- إحصاء وبدقة الأماكن التي تمارس على مستواها النشاطات التجارية غير الرسمية مداخل العمارات، الشوارع، الأزقة، الساحات والأرضيات الواسعة، مواقف السيارات، محيطات المساجد، داخل الأسواق المنظمة وخارجها، محطات المسافرين).

- تقدير مساحة أماكن الفضاءات غير الرسمية.

- معرفة أهم النشاطات التجارية غير الرسمية الممارسة وطبيعة المنتجات المسوقة.

- إحصاء وتحديد، إن أمكن، هوية المتدخلين الذين يمارسون النشاطات التجارية غير الرسمية وفي حالة عدم التمكن من ذلك، تقدير عدد المتدخلين الناشطين يوميا على مستوى هذه الأماكن .

عند الانتهاء من هذه العمليات، يستوجب على المجالس الشعبية البلدية القيام بإجراءات جريئة بهدف :

- إجلاء الفضاءات المشغولة بطريقة غير رسمية بدعم من مصالح الأمن الوطني والدرك الوطني، حسب الحالة.

- إدماج، وفقا للإمكانات المتاحة، المتدخلين على مستوى هذه الأماكن في الفضاءات التجارية الشرعية بعد قيدهم في السجل التجاري.

- الصرامة في التعامل مع التجار الذين يملكون مربعات للعرض داخل الأسواق المغطاة ويفضلون عرض سلعهم في محيطها و بالموازاة مع هذه الإجراءات الفقيرة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات المهنية وجمعيات حماية المستهلك في إنجاح هذه العملية.

ودائما ويهدف تنظيم الأسواق غير الرسمية في الجزائر والقضاء عليها زار الاقتصادي دي سوتو مجددا الجزائر سنة 2015 بدعوة من نادي "CARE" في إطار ندوة بعنوان رسملة الاقتصاد غير الرسمي "Formaliser l'économie informelle" والتقى مع وزير التجارة الجزائري "يختي بلعاب" أين تمت مناقشة قضية إضفاء الطابع الرسمي وتنظيم الأسواق غير الرسمية، بحيث أشار إلى أن ليس لديه أرقام محددة عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لكن بالمقارنة مع الدول المجاورة كتونس وليبيا فيبلغ 70 إلى 85% وأن الأقلية هي التي تمثل الصفة الرسمية وبالنسبة للأسواق الفوضوية فإن إزالة هذه الأسواق يجب أن يواكب مدة إقامة أسواق جديدة إلا أن هذه العملية تتم بشكل بطيء بسبب مشكلين: أولهما يتمثل في العقار والثاني يتمثل في إقامة الأسواق الرسمية خارج المناطق الحضرية، وهو ما يدفع للدخول من جديد في حلقة بناء أسواق غير رسمية (DE SOTO, 2015).

وتجدر الإشارة إلى أن خصوصية بعض الأسواق غير المنظمة تجعل من الأفضل تقبلها كما هي، فبدل من غلقها يتم مثلا تنظيمها من خلال تصريحات تقسمها البلديات مثلا لأصحاب هذه الأسواق (منور، 2022) وحسب ممثل وزارة التجارة فإن هناك 14000 سوق غير رسمية في الجزائر نظم منها 872 سوق أين تم إنشاء 676 سوق مجاور و 291 سوق مغطى بكلفة إجمالية بلغت 22 مليار دينار جزائري. كما تم إحصاء 42000 تاجر غير رسمي تم تسوية وضعية 19000 تاجر (حجي، 2019).

ثانيا: إقامة سوق للعقار وتسوية وضعية البناءات غير الرسمية لحل مشكل الملكية.

بغرض حل مشكل العقار الذي يعتبر أهم عقبة تعترض طريق الاستثمار تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANTREF) تابعة لوزارة الصناعة والمناجم بهدف إقامة سوق للعقار وترقية وتسيير الممتلكات الموجهة للاستثمار بحيث يزود سوق العقار في الجزائر بمختلف المعلومات حول العرض العقاري الاقتصادي ويقدم مؤشرات بشأن الطلب المتوقع حوله (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري).

وللحد من فوضى العمران ومن البناءات غير المشروعة في الجزائر قامت الدولة بإصدار قانون 08-15 المؤرخ في 20 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها، ويهدف بالأساس إلى وضع حد لحالات عدم إنهاء البناءات وتحقيق مطابقة البناءات المنجزة أو التي في طور الإنجاز قبل سنة 2008 إلى جانب تحديد شروط شغل واستغلال البناءات وتأسيس تدابير ردعية في مجال احترام قواعد العمران، كما يدخل في مفهوم هذا القانون كل منشأة يوجه استعمالها للتجهيز أو النشاط التجاري أو الإنتاج الصناعي والتقليدي أو الإنتاج الفلاحي أو الخدمات، ويمنع القانون تشييد أي بناية دون الحصول على رخصة للبناء ولتسوية وضعية المبنى المشيد قبل سنة 2008 على صاحب البناية أو المنشأة حسب نص هذا القانون بالتصريح عن البناية غير المشروعة من خلال تشكيل ملف مرفق بطلب تحقيق المطابقة يقدم إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا أين تقوم المصالح التقنية التابعة للبلدية بعد التحقيق الميداني بإرسال محضر من التحقيق مع ملف التصريح إلى لجنة

الدائرة المكلفة بالبداية في تحقيق مطابقت البنائات وكيفيات سيرها، أين تقوم بمنح سندات التسوية. وتجدر الإشارة إلى أن آجال تطبيق هذا القانون كانت محددة بخمس سنوات ابتداء من 2008 ثم مددت إلى 3 سنوات أخرى (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2015).

كما تم إصلاح المنظومة التشريعية التي تخضع لها شروط وترتيبات الحصول على الامتيازات والأراضي التابعة لأمالك الدولة الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2015. هذا في إطار تأطير الأسواق غير الرسمية أما في مجال التعاملات المالية والتجارية فقد قامت الدولة بإلزام المتعاملين باستخدام وسائل الدفع الكتابية.

ثالثا: استخدام وسائل الدفع الكتابية للحد من تداول العملة خارج القنوات الرسمية.

سعيًا للحد من تداول العملات الورقية خارج القنوات الرسمية ومكافحة تبييض الأموال، تم سن تشريعات منها القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فبراير 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما حيث هدف إلى تحديد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية و المالية، حيث تم إلزام المتعاملين العموميين والخواص بتسوية التبادلات والفواتير والديون بواسطة وسائل الدفع التالية: صك، التحويل، بطاقة الدفع، الاقتطاع، سند لأمر وكل وسيلة دفع كتابية أخرى، بحيث شملت في البداية العمليات التي تتجاوز خمسين ألف (50000 دج) دينار جزائري حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 05-442 المؤرخ في 14 نوفمبر 2005 لتفوق قيمتها خمسمائة ألف (500000 دج) في المرسوم التنفيذي رقم 10-181 المؤرخ في 13 يوليو 2010 لتشمل عمليات الدفع الجزئي للدين، ثم في المرسوم التنفيذي رقم 15-135 المؤرخ في 16 يوليو 2015 تم تحديد الحالات التي يكون فيها الدفع إلزاميا وهي :

- شراء العقارات التي تكون قيمتها تساوي أو تفوق خمسة ملايين دينار.
- شراء بعض المنقولات التي تفوق قيمتها مليون دينار.
- كل عملية دفع تساوي أو تفوق واحد مليون دينار التي تتم لتسديد الخدمات التي يقدمها كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاط غير ذلك النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية.

رابعا : الامتثال الجبائي الإرادي لتعبئة الموارد المالية الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي.

يهدف تعبئة الموارد الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي وتشجيع المقاول غير الرسمي على بدء نشاطه في السوق الرسمي أوجد برنامج الامتثال الجبائي الإرادي واستحدثت الضريبة الجزافية الوحيدة.

1) برنامج الامتثال الجبائي الإرادي .

يهدف برنامج الامتثال الإرادي أساسا إلى تعبئة الموارد المالية الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي قصد تمويل الاستثمارات المنتجة وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين والمواطنين على الانضمام بصفة تدريجية إلى الاقتصاد الرسمي (وزارة المالية، 27-31 مارس 2019). وانطلق هذا البرنامج بتاريخ 02 أوت 2015 على أن ينتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2016 وتمتد إلى نهاية 2017. بحيث يتعين على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين إيداع أموالهم لدى البنوك مع دفع رسم جزافي محرر بمعدل 7 % وفي المقابل يتم تقديم شهادة تسوية جبائية للمكتب.

وبلغ عدد المواطنين الذين تم استقطابهم في إطار هذا البرنامج 250 ألف مواطن ويعتبر رقما ضعيفا (عبد القادر ت.، 2015) ويرجع البعض ضعف هذا الرقم إلى فقدان ثقة المواطن في البنك في ظل البيروقراطية وغياب الضمانات المصرفية وتم التفكير في هذا البرنامج نظرا لتراجع مداخيل عائدات الجزائر من البترول ما أدى إلى

التفكير في الاستدانة الخارجية كحل، أو امتصاص كل الموارد الموجودة في الداخل خاصة الكتلة النقدية الموجودة والمتداولة في الاقتصاد غير الرسمي والتي تم تقديرها ب 31 مليار دولار كما أن هناك من اقترح تغيير العملة (جريدة الوسط).

وعن مدى فعالية عملية سحب الكتلة النقدية الموجودة في السوق غير الرسمي بفائدة تقدر ب 7% يشير "دي سوتو" أن الحكم على فعالية هذا الإجراء يكون من خلال الاتصال بأصحاب هذه الأموال (contacter les informelles) لأنهم هم من يملك الحلول التي يرونها مناسبة، والتي يمكن على أساسها صياغة قوانين أو إجراءات إدارية ملائمة وناجعة في نفس الوقت (DE SOTO, 2015).

2) الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU).

جاءت الضريبة الجزافية الوحيدة محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات وتغطي زيادة عليهما الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني. و يطبق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على كل شخص طبيعي أو معنوي، شركة أو تعاونية، يمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، بحيث لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي ثلاثين مليون دينار 30.000.000 دج.

و يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، والمؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار 30.000.000 دج و يخضع المكلفون بالضريبة الجدد لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ابتداء من تاريخ انطلاق نشاطهم (وزارة المالية، نشرة 2017).

و يمكن القول إن هذا القانون يعبر عن رغبة الدولة في ضبط التعاملات التجارية التي يغلب عليها التعامل النقدي، والذي يفتح الباب واسعا للفساد.

الفرع الثاني : تحديات إدماج الاقتصاد غير الرسمي.

على الرغم من الجهودات والقرارات التي اتخذتها الجزائر طيلة فترة الإصلاحات خاصة بعد سنة 1999 إلا أنه قد ميزها مجموعة من الإخفاقات و نقاط الضعف الجلية. لذا سيتم تسليط الضوء على أوجه القصور فيما يتعلق بالقرارات والسياسات الموجهة للاقتصاد غير الرسمي مع توضيح مختلف الانتقادات الموجهة للبرامج والإصلاحات التي قامت بها الجزائر والتي مست قطاع الاقتصاد غير الرسمي بصفة غير مباشرة .

أولا: غياب النظرة الإستراتيجية للتنمية المحلية ودورها في رسم سياسية للاقتصاد غير الرسمي.

تجسد غياب نظرة الدولة للتنمية المحلية في الاقتصاد غير الرسمي من جهة وفي قطاع المؤسسات الصغيرة من جهة ثانية من خلال :

- الإفراط في المركزية وغياب شبه تام للتنمية المحلية و الجهوية فديناميكية التطور تقوم على تفاعل ثلاث مستويات (محلي، جهوي، وطني) ما يفسر بوجود مخططات تنمية وفق هذه المستويات لأن الأمر يتعلق بتنفيذ إستراتيجية وطنية، كما يلاحظ قصور فيما يتعلق بانسجام الإستراتيجية الوطنية مع السياسات

القطاعية، ما أفضى إلى وجود عدة مخططات قطاعية تفتقد إلى آليات انسجام فعالة⁶. كما أن طبيعة السياسات على المستوى الوطني لا تتناسب في الغالب مع السياسات المحلية ولا تتناسق معها، فالسياسات الموجهة للاقتصاد غير الرسمي يجب أن تكون في صميم اهتمامات القضايا المحلية.

- المسؤولية عن اندماج وحدات الاقتصاد غير الرسمي وتنظيمه تتركز على المستوى المحلي كما أن السياسات تستهدف في الغالب الاقتصاد الرسمي وتنسى أو تتناسى الاقتصاد غير الرسمي في كثير من الأحيان.
- ركزت السياسات الموجهة للاقتصاد غير الرسمي على قطاعات محددة كالتجارة غير المشروعة وما تعلق بها من تنظيم للأسواق غير الرسمية وكذا قطاع العمران لتنظيم المدن.
- خلصت تحاليل على مدار 25 سنة لمختلف هيئات الدولة، إلى أن الجزائر بلد منظم بطريقة لكي يبقى متخلفا، فالطريقة التي يتم بها تنظيم مسار اتخاذ القرارات وتدفق المعلومات والمسارات التسييرية للدولة تجعل من أي برنامج حكومي قوي وفعال ينتهي به المطاف للانحرافات بسبب التداخل الكبير بين القرارات السياسية والتقنية، ما يتطلب إعادة تنظيم أقل مركزية مع وجود هيئة تلعب دور الوسيط بين السياسة الكلية والقطاعية.

هذا ما تفسره حسب الباحثة بعدم وضوح إستراتيجية للتنمية الصناعية⁷ في الجزائر فعندما تملك الدولة هيئات منظمة ومسيرة بعقلانية من طرف كفاءات، ستجسد على يدها أي سياسة اقتصادية، ويمكن أن نعبر عنه بلغة الإحصاءات من خلال الانتظام في احتلال ترتيب أواخر الدول في مختلف التصنيفات الدولية (مناخ أعمال، تنافسية، مؤشرات التنمية، محاربة الرشوة....) و في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2017 احتلت المركز 156 من أصل 190 دولة.

ثانيا: القصور في الملكية والعقار.

تسير عملية نقل الملكية بخطوات بطيئة ومتثاقلة فإذا علمنا أن ثلاثة أرباع ثروة معظم الدول تتمثل في الأراضي والمباني، فصكوك الملكية تسمح بالتمويل فضلا عن بدء مزاولة النشاط التجاري. لذا يجب تسجيل صكوك الملكية على نطاق واسع من خلال تبسيط تسجيل الملكية (إدماج أو تخفيض عدد الإجراءات) وتسريع وتيرتها وجعل نقل الملكية أرخص تكلفة وأسرع وتيرة (باستخدام النظام الإلكتروني إجراءات آلية ومعالجتها على الانترنت) وفرض رسم ثابت ومحدد في تسجيل الملكية، لأن فرض الرسم كنسبة مئوية من قيمة العقار يشجع على الاحتيال والغش والتدليس في الإقرارات الخاصة بقيمة الممتلكات (البنك الدولي، 2008، صفحة 25).

ويعتبر مشكل العقار في الجزائر مسألة حساسة، فعلى الرغم من تعليق كل أحكام القانون 15-08 و تمديد الحكومة الأجل إيداع ملفات التصريح بالبنائية غير المشروعة إلى غاية 2019 إلا أن استجابة أصحاب البنائات للقانون كانت ضعيفة جدا، بسبب عدم وجود ملكية الأرض، وعدم مطابقة رخصة البناء لدفتر الشروط الموجود

⁶ لعبت وزارة التخطيط في الجزائر دورا في تصور وتنفيذ ومراقبة مختلف البرامج والمخططات القطاعية في سنوات 70 و80 ويمكن القول أن تنظيم الدولة كان منسجما بعض الشيء.

⁷ كمثال على ذلك التدرج في تسمية مديرية الصناعة والمناجم من مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سنة 2003 إلى مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار سنة 2011 إلى مديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار 2014 ثم مديرية الصناعة والمناجم سنة 2015.

لدى الشبكات الموحد التابع للمصالح التقنية التابعة للبلدية، مما يترتب عليه الحرمان من حقوق البيع والإيجار كتبعات لعدم تطبيق هذا القانون، وعلى الرغم من تحمل الجهات المختصة (شرطة العمران رئيس البلدية والوالي) لجزء كبير من مسؤولية هذا الفشل بسبب غياب الصرامة في الرقابة، والفشل في تطبيق القانون تتحملة الإدارة والمواطن معا، ومن أسباب سوء الاستجابة لهذا القانون، البيروقراطية المسجلة للحصول على سندات التسوية (كورتل، 2016).

ثالثا: القصور في تنظيم التجارة ومكافحة الأسواق غير الرسمية.

بذلت الجزائر جهدا من أجل مكافحة السوق غير الرسمية، من خلال ترميم قطاع تجاري ومعاملات غير قانونية بلغ حجمها 40% من حجم السوق سنة 2011، بهدف استعادة الموارد المالية المتداولة خارج الاقتصاد الرسمي وتثمين الجباية العادية والكتلة النقدية، من خلال استعادة 25 مليار دينار جزائري كتهرب ضريبي سنوي وإصدار قرارات متعلقة بتسليم الأسواق من خلال الدفع بالصك، والتعامل بالفواتير.

وعلى الرغم من أن الفكرة كانت جيدة إلا أنها لم تكن ناجعة حسب الخبراء بسبب سوء تقدير ردود أفعال أصحاب المصلحة (ردة فعل التجار)، وعدم قدرة الدولة على احتواء عوامل المقاومة التي أدت إلى ارتفاع تركيبة الأسعار في الأسواق الوطنية، والذي تنتج عنه إلغاء عزم الحكومة على مكافحة الأسواق غير الرسمية (مصيطفى، 2011، صفحة 30).

ومن جهة ثانية ومن زاوية العنصر الرقابي فأعوان الرقابة التابعين لمديريات التجارة يتركز عملهم حول أصحاب المحلات فقط بسبب ما تعرضوا له من مواجهة حتى التهديد من الذين يحتلون الأرصفة خاصة في بداية من سنة 2015 حين حاولت الحكومة تنظيم عمل هؤلاء التجار، مما اضطرها إلى تكليف مصالح الأمن بهذه المهمة، لكن في مرحلة معينة أصبح حتى الأمن لا يتدخل، وغضت السلطات البصر عن أنشطة هذه الفئة لاعتبارات اجتماعية وسياسية وأصبح غير الرسمي لا يقترب نحوه مما زاد من انتشار التجارة غير الرسمية.

رابعا : فيما يتعلق بإلزام المتعاملين بوسائل الدفع الإلكتروني.

تواجه عملية إلزام المتعاملين بوسائل الدفع الإلكتروني، العديد من التحديات بسبب استفحال السوق غير الرسمية تتمثل في :

- إمكانية البيع والشراء على مراحل لتجنب بلوغ القيمة المالية المحددة قانونا ب مليون دينار جزائري لمختلف المعاملات وخمس مليون دينار للعقار والسكنات، أو تسجيل المعاملة على أنها هبة ليتم التخليص بعدها بين البائع والمشتري بشكل غير رسمي و غير معلن.
- عدم جاهزية البنوك وأجهزة الرقابة كمنظومة مالية لمثل هذا النوع من التعاملات.
- نقص ثقة المواطن بإيداع أمواله في البنوك وتفضيل إدخارها في البيوت مع تجذر ثقافة استخدام السيولة النقدية في المعاملات.

خامسا: فيما يتعلق بمحاربة الرشوة والفساد.

كي توضع الأمور في سياقها الطبيعي يجب الاعتراف أنه لا يوجد بلد يدعي القضاء كليا على ظاهرة الرشوة، لكن حينما تصبح الرشوة ظاهرة مجتمعية طاغية على الحياة الاقتصادية يعتمد عليها كإستراتيجية للمواجهة وكفعل يأتي بنتائج ملموسة، وفي هذا الصدد يقول الخبير عبد الحق العميري أن 90% من المواطنين يتخذون مواقف سلبية بمنح الرشوة أو قبولها كما أن أغلبية الأفراد يتخذونها كسلوك يشكل رد فعل على النظام وليس كرد فعل

ناجم عن قيم ذاتية ويضيف إلى أن الجزائر قامت بترقية جميع الترتيبات التي تشجع على الرشوة (توزيع سكنات مجاني، منح قطع أراضي، تكفل طبي) (لعميري، 2015، الصفحات 218-219) ويقول الخبير الاقتصادي بشير مصطفى أنه قد أثبتت تجربة الجزائر القانونية في مجال مكافحة الفساد فشلها عندما تأكد للجميع أن المشاريع الكبرى التي أطلقها برنامج دعم النمو قد طالتها الممارسات المسمومة بشكل أو بآخر حتى باتت الصفقات العمومية أكثر عرضية من غيرها لعقود مشكوك فيها"، ومما زاد التجربة فشلا الملاحظات اليومية للمواطن و المتعامل الخاص عن عمليات الرشوة (مصيطفي، 2011، صفحة 123).

وهذا يفسر نقص التدابير القانونية أو عجز إرادة الدولة أو نقص الأخلاق العامة أو تقاعس في تطبيق القوانين أو كل من هذا وفيما يتعلق بالقانون 06-01 يقول الخبير القانوني والحقوقي مصطفى بوشاشي "ان قانون محاربة الفساد رقم 06-01 هو قانون شجع أكثر على الفساد حين تحولت جريمة الفساد من جناية عقوبتها السجن المؤبد إلى مجرد جنحة وعقوبتها من سنتين إلى عشر سنوات" (بوشاشي، 2019).
سادسا: القصور فيما يتعلق بالابتكارات.

بما أن الابتكار وحقوق الملكية يمثلان مجالا حيويا لنشوء المؤسسات الاقتصادية ونموها يبقى السؤال إلى أي مدى يمكن اعتبار براءات الاختراع و الابتكار التكنولوجي أولوية من أولويات السياسة الوطنية فيما له صله بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن الخبراء من يشير إلى أن مشكلة القطاع الخاص الجزائري لم تنتهي حتى يتفرغ للابتكار فيها؟ (مصيطفي، 2011، صفحة 81).

والباحثة لا تتفق مع هذا الرأي فشروط الإقلاع تبدأ بالتركيز على الابتكارات إذ لا بد من جعل الابتكار أولوية ضمن السياسة الوطنية كمطلب لا مفر منه وكحل للقطاع الخاص. إلا أنه ومن زاوية الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي الموضوع فتي والسياسات المنتهجة فيما يتعلق بالابتكار في الجزائر بالكاد بدأت تهتم بالاختراعات على مستوى الاقتصاد الرسمي وتبقى السياسات الابتكارية الوطنية لا تعير اهتماما بالاقتصاد غير الرسمي ولا يعتبر الاقتصاد غير الرسمي هدفا لسياسات الابتكار في الجزائر.

-خلاصة الفصل :

مما تقدم طرحه في الفصل الأول يمكن أن نستخلص ما يلي :

- ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي هي ظاهرة إقتصادية قديمة النشأة، إذ أن الأنشطة غير الرسمية قد مارسها الإنسان منذ ظهوره قبل ظهور الدولة وجهازها الرقابي، بمعنى قبل ظهور الإقتصاد الرسمي الذي تحكمه السلطات الحكومية للدول.
- صعوبة تعريف الإقتصاد غير الرسمي واختلاف وجهات النظر في تفسير علاقته بالإقتصاد الرسمي ما زاد من صعوبة ضبط تعريف موحد له إذ مازلنا من دون تعريف علمي شامل، و أن كل ما بأيدينا مجرد مؤشرات إجرائية بعضها قابل للقياس، وبعضها الآخر كيفي أو نوعي يصعب التعبير عنه كميًا.
- كما تتعدد أسباب نمو حجم الإقتصاد غير الرسمي لكن أهمها هو عبء الضرائب والضمان الاجتماعي وكثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة وتعهدها بغرض التدخل الحكومي في الأسواق المختلفة و تدني كفاءة وجودة خدمات القطاع العام والعاملين فيه إضافة إلى غسيل الأموال، الفساد الإداري، ضعف رسوخ سيادة القانون، انتشار ظاهرة التخلف، وجود طبقة في المجتمع، انتشار البطالة، والجريمة المنظمة، انتشار الغش وتفكك و انهيار القيم في المجتمع، سياسات التكييف الهيكلي والخصخصة وما يترتب عليها، الثغرات الواردة في تشريعات العمل و النقد والصرف وتفشي ظاهرة الديون المتعثرة وهي ظروف تعتبر بمثابة أرض خصبة لنمو وانتشار الأنشطة غير الرسمية وانتشار الفساد لذا يجب الارتقاء بالتفكير حول الإقتصاد غير الرسمي و الفهم المعظم لأسبابه .
- لقد تغيرت النظرة للاقتصاد غير الرسمي فقديمًا كان ينظر له على أنه مجرد مجموعة من الأنشطة الطفيلية والهامشية التي تشترك في محاولة التهرب من الأعباء الضريبية والاجتماعية، والتحلل من القيود الرسمية والتي تبدو واضحة في مجالات عديدة. والآن أصبح ينظر للنشاط غير الرسمي على أنه وسيلة لتشغيل الإقتصاد، حيث يمكنه أن يتولى الدور الريادي في عملية التنمية الاقتصادية نظرًا لما يقوم به من دور إنتاجي - استيعابي - خدمي وأن بقاءه خارج الأطر الرسمية يمثل عبء على الوحدات التي تعمل فيه يحرمانها من الآثار الإيجابية التي تحققها المشروعات في الإقتصاد الرسمي.
- تنقسم أنشطة الإقتصاد غير الرسمي إلى أنشطة مشروعة يمكن مزاومتها في الإقتصاد الرسمي بشكل قانوني لكنها تقام في الإقتصاد غير الرسمي دون وجود رخصة قانونية مثل عمليات البيع في الأسواق الأسبوعية على الطاولات والنقل البري للأفراد غير المرخص، وأنشطة غير مشروعة لا يسمح بها القانون حتى في إطار النشاط الرسمي كعمليات تهريب السلع والمتاجرة بالممنوعات.
- على الرغم من النظر إلى مصطلح الإقتصاد غير الرسمي بشكل سلبي إلا أنه يحمل العديد من الفرص الإيجابية سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أهمها توفير الدخل للأفراد الناشطين فيه الذين فشل الإقتصاد الرسمي في توظيفهم، بالإضافة إلى التقليل من واردات الدولة من السلع في حال كان الإقتصاد غير الرسمي إقتصاد منتج، كما يعد مخزن كبير للمبادرات بسبب ما يضمنه من عدد هائل من الوحدات الاقتصادية و يمكن الاستفادة منها في زيادة الثروة الوطنية.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للفساد الإداري

-تمهيد.

لقد حظي موضوع الفساد الإداري بقدر واسع من الدراسة والبحث لدى الباحثين والأكاديميين وتنوعت مفاهيمه وتغيرت تبعاً للتغيرات التي شهدتها العالم مما جعل من مفاهيمه محط جدل ونقاش كبير وهو أخطر أنواع الفساد باعتباره قائماً على الإدارة التي تمثل المحرك الرئيسي لنشاط الدولة، والحديث عن الفساد الإداري لا يخص مجتمع بعينه أو دولة بذاتها وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منه كل الدول لما له من آثار سلبية على كيان الدولة.

إذ تعتبر قضية الفساد من القضايا المؤثرة على الاقتصاد الجزائري كذلك، وعاملاً داعماً لنمو الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي فهو يعتبر أحد العقبات الأساسية التي تهدد التنمية في الجزائر ومن هنا تظهر أهمية معالجة الفساد الإداري.

ومن أجل الإحاطة أكثر بكافة جوانب الموضوع نسعى من خلال هذه الدراسة في هذا الفصل إلى إقرار اقرب المسميات والتعاريف وتحليل أهم الأسباب التي تخدم موضوع الدراسة ونحاول أن نسلط الضوء على الإطار العام لهذا النوع من الفساد من خلال التقسيم التالي :

- المبحث الأول: نشأة ومضمون الفساد الإداري.
- المبحث الثاني: أشكال الفساد الإداري وطرق مكافحته.

■ المبحث الأول: نشأة ومضمون الفساد الإداري.

لقد بدأ الفساد يظهر وينتشر في الجزائر مع كل المراحل و التطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

✓ المطلب الأول: نشأة الفساد الإداري في الجزائر.

إن الدراسة الواقعية لأوضاع الدولة الجزائرية عامة وإدارتها خاصة، ومن ثم واقع الجهود المبذولة لتطويرها يقتضي فهم واقع الجزائر المستعمرة أولاً، ثم فهم المحيط العام السائد غداة استقلالها مباشرة، حيث خرجت الجزائر من فترة إستعمارية طويلة كان فيها النظام الإداري في قبضة المستعمر الفرنسي لتحاول دعم ملامح نظام إداري جزائري بعد الإستقلال.

بعد الإستقلال شهدت الجزائر مرحلة إنتقالية من 1962 إلى 1965، لم تتضح خلالها ملامح النظام الإداري، حيث بدأ الفساد يظهر من خلال التوجه من خدمة الأهداف الوطنية إلى خدمة مصالح أشخاص المعينين في السلطة، أين ظهر العديد من الخلافات حول مناصب المسؤولية إلا أنه بعد 1965 و بالضبط سنة 1967 إلى غاية 1978، ما يعرف بمرحلة الفساد الكبير تم وضع إستراتيجية للنمو الإقتصادي والإجتماعي، حظي فيها القطاعين الصناعي والعمومي الأولوية الكبرى، ولقد صاحب هذه المرحلة إنتشار الممارسات الفاسدة والتي حاولت إستغلال موجة الإصلاحات لتشكيل الثروات الطائلة، وقد أرجع البعض أسباب الفساد إلى عملية التصنيع السريعة عن طريق سياسة الإستثمارات الهائلة والمكلفة، والتي إعتمدت أساساً على اللجوء للخارج من أجل إستيراد التكنولوجيا، وما أنجر عنه من تبديد للأموال العمومية والإسراف الناتج عن سوء التسيير الذي تميزت به المؤسسات الصناعية العمومية. ما أدى إلى هدر و اختلاس كبير لموارد الدولة، والتي كانت تعتمد في تمويل البرامج التنموية على إيرادات البترول.

بينما يرجع معظم المهتمين بالشأن الإداري، ارتفاع جرائم الفساد في الجزائر في الفترة الممتدة (1988 1989) إلى غياب الرقابة، ومساوئ التخطيط المركزي، فبالرغم من الإصلاحات التي بدأت تطبقها الجزائر في الثمانينات، إلا أن الفساد استمر في الاتساع حيث شمل برامج مهمة للإستثمار في القطاعات التي عرفت بعض التأخير كبناء السدود والعمران، المنشآت الصحية و الجامعية، إنجاز الطرقات والسكك الحديدية و المطارات، وهي مشاريع يسهل إخفاء ممارسات الفساد فيها. أما بالنسبة للإستيراد فرغم الرقابة التي فرضت على عقود الإستيراد الكبيرة ابتداء من 1980 ولكن حتى هذا الإجراء لم يمنع من ظهور فضائح الفساد. وفي سنة 1988، لم يتم إحصاء وإدراج جرائم الفساد في خانة الجزائر، لأن أحداث أكتوبر 1988، التي أدت إلى أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية في البلاد.

لقد عرفت الجزائر بعد هذه الأحداث تغير في الإيديولوجية أين أسفرت عن وضع حد للفلسفة الإشتراكية، التي كانت سائدة منذ الإستقلال من خلال دساتير وبرامج وتكريس النهج الليبرالي، بموجب دستور 1989، وبعده تتالت التغييرات على المستوى التشريعي و ظهور سلطات جديدة لم تكن مألوفة في المنظومة القانونية الجزائرية، حيث ظهر لأول مرة المجلس الأعلى للإعلام كسلطة إدارية مستقلة، وقد كان الفساد في هذه الفترة ذو أوجه متعددة، فانخفض في مجال الإستيراد بسبب انخفاض قيمة الواردات كمحاولة لإرجاع التوازن الخارجي، و تواجد في عمليات برامج إعادة الهيكلة التي فرضها صندوق النقد الدولي بدءاً من 1994، أين بلغ الفساد مستويات قياسية حتى أصبح النهب يتم علناً لثروات البلد، فشمّل الثروات البترولية و الصناعات الغذائية التي هيمن عليها

بارونات الفساد من خلال التحكم في أسعارها بهدف تحقيق الربح السريع و يعود السبب في ذلك إلى الفراغ المؤسساتي و عدم الاستقرار الأمني وضعف الجهاز القضائي.

أما (1990- 2000)، وهي الفترة الإنتقالية من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية وإنتهاج اقتصاد السوق فيها، تزايدت مظاهر الرشوة والإختلاس بمعدلات ضخمة، وشهدت انتشار كبيرا للفساد خاصة الإداري منه ونهب الموارد الدولة وممتلكاتها من قبل مجموعة من الفاسدين في مختلف القطاعات والمؤسسات العامة، أين زادت الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر، آنذاك من فرص تفضي هذه الظاهرة، كما ساهمت الإصلاحات السياسية (تبني التعددية السياسية والإقتصادية)، (التخلي عن الإقتصاد الموجه و التحول إلى الإقتصاد الحر)، التي تبناها المشروع في ظل دستور 1989، وتغلغل الفساد في القطاعات الإستراتيجية للدولة حيث تركز الثروة في أيدي قلة من رجال المال والأعمال وبرزت ظاهرة الرشوة في هذه المرحلة الإنتقالية، والتي تم فيها التنازل عن ممتلكات الدولة بمبالغ رمزية إلى أشخاص نافشين في السلطة تحولوا في فترة وجيزة إلى رجال أعمال نافذين.

شهدت الجزائر في الفترة الممتدة (2000_2012)، تورط مسؤولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات، خاصة مع الأموال الضخمة المبرمجة لتمويل الإقتصاد الوطني في إطار كل من برامج الإنعاش الوطني وبرامج دعم النمو المخطط الخماسي)، حيث عرفت انتعاش أسعار البترول، و تبني الحكومة برامج لدعم النمو و الإنعاش الإقتصادي و المخطط الخماسي، الأمر الذي فتح المجال أمام الفساد ليتوسع أكثر مما حمل الدولة خسائر كبيرة. فانفجرت الكثير من قضايا الفساد بدءا بقضية البنوك، و قضايا الفساد في البناء و الأشغال العمومية و فضيحة سوناطراك أما في الفترة 2010_ 2014، الذي خصص لها حوالي 286 مليار دولار، وهي مبالغ ضخمة حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للكثير من المشاريع الكبرى الخاصة بالبنية التحتية، وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (الرشوة، نهب للمال العام، إضافة إلى عقد العديد من الصفقات المشبوهة الخ)، تكبدت الجزائر من جرائه خسارة قرابة 30 مليار دولار بين عامي 2000 و2010.

و يمكن توضيح تطور الفساد للفترة (2010-2021) من خلال الجدول رقم (01).

الجدول رقم (1- 01) : تطور الفساد في الجزائر في الفترة 2010/ 2021

السنوات	مؤشر الفساد	الرتبة	عدد الدول
2010	2.9	105	178
2011	2.9	112	182
2012	3.4	105	174
2013	3.6	94	175
2014	3.6	100	174
2015	3.6	88	167
2016	3.4	108	176
2017	3.3	112	180
2018	3.5	105	180
2019	3.5	106	180

179	104	3.6	2020
180	117	3.3	2021

SOURCE : <https://www.transparency.org/en/cpi/2021> consultée le 19/04/2022 à 10:37 (بتصرف)

ما يمكن إستخلاصه أن الجزائر رغم تحقيقها إستقلالها السياسي، إلا أنها لم تحققه إداريا وكأهم مظاهر الخلل الإداري، أنها بقيت تابعة للمنظومة الإدارية الفرنسية، فورثت الإدارة مشاكل كثيرة، منها انعدام الإطارات المؤهلة القادرة على تسيير البلاد وشغل الوظائف الإدارية فالمشروع الجزائري قد أحدث عدة نقائص وثغرات فالعجز يظهر بشكل واضح في الإدارة العمومية الجزائرية، خاصة ما يتعلق في تحقيق الأهداف المسطرة لها وهذا يترجم نفور المواطنين وتذمرهم منها ما يفقدتهم الثقة بالإدارة.

✓ المطلب الثاني: مفهوم الفساد الإداري.

يعد الفساد الإداري ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية دولية أشغلت بال الكثير من المسؤولين في القطاعين العام والخاص لما لتلك الظاهرة من آثار سلبية على النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر نتيجة لما تحدثه من سوء في تخصيص الموارد وفي توجيهها نحو الاستثمارات غير المنتجة بهدف تحقيق الكسب غير المشروع عبر قنوات عديدة أهمها (الرشا، العمولات، والاختلاس) (VITO & DAWOODI, 1997, p. 01).

إذ لا يوجد تعريف محدد للفساد، لكن هناك عدة توجهات متنوعة تتفق كلها في كون أن الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة، وسنورد في هذا الصدد بعض التعريفات المختلفة التي سعت لتحديد وإثراء ماهية الفساد الإداري وهي كالتالي:

- عرفته (منظمة الشفافية الدولية) بأنه: "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام، لتحقيق مصلحة لنفسه أو جماعته".
- ويعرفه (البنك الدولي) بأنه: "سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة".
- وتعرفه (موسوعة العلوم الإجتماعية) بأنه: "استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة".
- وتعرفه الموسوعة الحرة (Wikipedia): "الفساد مفهوم عام يصف أي تنظيم أو نظام مستقل، لا يتم أداء جزء من واجباته أو مهامه بالشكل المعتاد أداؤه، بصورة طبيعية أو أدائه بصورة خاطئة تخالف الغرض الأساسي من تحديد النظام" (حمدي، 2008، صفحة 13).
- ويعرفه (فيتو تانزي) بأنه: "تعمد مخالفة مبدأ التحفظ الحرص على تطبيق قواعد العمل، في التعامل مع كافة الأطراف بهدف الحصول على مزايا شخصية أو مزايا لذوي الصلة" (بيجو فيتش، 2004، صفحة 23).
- ويعرفه (Lamber dorf) بأنه: "مخالفة القواعد التي تحكم اللعبة بطريقة لا يتوقعها الآخرون، ويمكن أن يترتب على هذه المخالفة منافع لأكثر من طرف" (حمدي، 2008، صفحة 13).
- ويقصد بالفساد الإداري، "إساءة استعمال السلطة الحكومية للحصول على مكاسب أو منافع خاصة، بالمخالفة لما تنص عليه القواعد أو القوانين أو التشريعات أو اللوائح الحاكمة للعمل الحكومية" (حمدي، 2008، صفحة 23).
- ويقصد بالفساد الإداري "إتيان أفعال تمثل أداء غير سليم أو إساءة أو إستغلال لوظيفة أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر، أو إثر قبول مزية ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر سواء

للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر " (حمدي، 2008، صفحة 13). ويقصد بالفساد الإداري " الخروج عن القانون والنظام وعدم الإلتزام بهما، أو إستغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو إجتماعية للفرد أو جماعة معينة، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا لتحقيق مكاسب خاصة مالية أو معنوية" (خلف السكارنة، 2009، صفحة 281). وهناك من يرى أن الفساد أزمة أخلاقية يعرف على أنه سلوك لا أخلاقي للموظف العام (عبيد الناصر، 2002، صفحة 68).

كما يأخذ الفساد أشكالا متنوعة إلا أنه سيتم التركيز على الفساد الاقتصادي ممثلا في الرشاوي وانطلاقا من التعريفات السابقة يمكن أن نعرف الرشوة بأنها (طلب الموظف العمومي أو تقديم صاحب المؤسسة المقابل مادي (أموال، هدايا، مزايا) مقابل أداء خدمة أو الحصول على خدمة).

✓ المطلب الثالث: أسباب تبني الفساد الإداري في الجزائر.

إن انتشار ظاهرة الفساد الإداري يعكس ضعف المنظومة الاقتصادية و السياسية و القانونية للدول باعتبار أن ممارسي الفساد يحاولون دائما إخفاءه عن أعين المسؤولين لكن ما هي الأسباب التي تفسر سيطرة الفساد وتحوله إلى أداة للحكم والتحكم؟. فرغم تشابه الأسباب المشتركة للفساد في الدول النامية إلا أننا سنحاول التركيز على حالة الجزائر من خلال بعض الخصوصيات التاريخية، والثقافية والإجتماعية، والسياسية والإقتصادية لذا يمكن توضيح العوامل التي أدت إلى ظهور الفساد و تغلغله داخل القطاعات المختلفة طوال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري في:

الفرع الأول: الأسباب السياسية والاقتصادية.

أولا: الأسباب السياسية.

تعتبر أزمة الشرعية العامل الرئيسي للأزمة المركبة التي تعرفها الجزائر، فمنذ تحقيق الهدف الذي رسمته الثورة الجزائرية وهو الاستقلال الوطني في 5 جويلية 1962، أصبحت إشكالية الشرعية التي يستند إليها أي نظام سياسي في الجزائر تطرح نفسها بحدة فمن الشرعية الدستورية في عهد الرئيس بن بلة إلى الشرعية الثورية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين إلى الشرعية الدستورية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، إلى الأزمة السياسية والأمنية التي عرفها البلاد في الفترة ما بين 1992 إلى 1999، والتي طرحت فيها إشكالية الشرعية الشعبية بكل قوة نتيجة تصارع القوى والزمير على دواليب الحكم، إلى حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي يستمد شرعية حكمه من الإرادة الشعبية، و في مرحلة ما الرجل التاريخي المنقذ للجزائر من أزمتها المتعددة الجوانب برغم أنها تحولت هذه المرحلة إلى أكثر المراحل في تاريخ الجزائر فسادا سياسيا إداريا وماليا (بقشيش، 2012، صفحة 221) وسنحاول فيما يلي حصر أهم الأسباب السياسية لظاهرة الفساد في الجزائر من خلال النقاط التالية :

لا يختلف اثنان في القول أن التسلط هو منبع الفساد وكل نظام استبدادي وشمولي يستخدم القمع والفساد والزيونية في إدارة الشؤون العامة، يعجز عن وضع حد لفساد النخبة وتطهير المؤسسات من العناصر القاعدة التي يستعملها للحفاظ عن إستقراره وديمومته وهو حالة النظام الجزائري في كثير من مراحله .

ضعف البنية المؤسسية السياسية والإدارية وغياب المحاسبة والشفافية. فجل المؤسسات السياسية منقوصة الشرعية (برلمان، أحزاب، حكومة...الخ) (شعبان، 2009، صفحة 09). كما أن المؤسسات الإدارية تعاني من البيروقراطية والرشوة والجهوية والمحابة مما يفقدها المصدقية لدى المواطن.

ضعف مفهوم المواطنة وعدم وجود عقد إجتماعي لعلاقة الحكام بالمحكومين، من خلال دستور واضح ومحدد وعصري، يستجيب لحاجيات التطور كحرية التعبير وحق الاعتقاد وتأسيس الأحزاب والجمعيات والنقابات، وضعف المشاركة السياسية، وتفشي الأمراض الاجتماعية مثل الجهوية وغيرها (شعبان، 2009، صفحة 09)، وهذه المواصفات تنطبق على حل البلدان النامية ومنها الجزائر التي لم تعرف تحول حقيقي إلى نظام ديمقراطي تتجسد فيه صفات المواطنة الحقة.

ضعف المشاركة السياسية وحالة المجتمع المدني حيث أن الجزائر مازالت تعاني من مخلفات النظام الأحادي الذي يتميز بالاحتكار السياسي وسيطرة ذهنية التسيير المركزي للشؤون العامة، وفقدان حق التصويت لمضمونه تعبير مباشر للمشاركة بحيث تحولت المشاركة في عهد الانفتاح الديمقراطي إلى مشاركة شكلية نجر مؤثرة ومبرمجة وفق ما تريده السلطة، ومشاركة موسمية مرتبطة بالمواعيد الانتخابية فقط، رغم النسب الضئيلة للمشاركة التي تسجلها المواعيد الانتخابية حيث بلغت في الانتخابات التشريعية % 46 وهذا ما يبين أن المواطن أصبح غير مقتنع بهذه الانتخابات مما جعل المقاطعة سلوكا معبرا عن أزمة الحكم التي جرت في 30 ماي 2002 .

وهذه الوضعية أنتجت مؤسسات سياسية منقوصة الشرعية ومنتخبين مشكوك في نزاهتهم وخدمتهم للصالح العام، فتلوثت الممارسة السياسية بسلوكيات فاسدة، ناتجة عن استعمال المال لشراء الأصوات وقضاء المصالح وعض أن تكون المؤسسات السياسية هي التي (برلمان، حكومة، أحزاب...) تحارب الفساد أصبحت منتجة له.

عدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلالية ونزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد (بقشيش، 2012، صفحة 203).

ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتهما وتهميش أنوارها بحيث تصب المرصد الوطني لمكافحة الفساد والوقاية منه في الجزائر، ولكن خضوعه التام الوصاية الأجهزة الحكومية سيحمله مكتب تسجيل لا أكثر ولا أقل.

عدم الاستقرار السياسي أو رفض التداول السلمي الديمقراطي على السلطة وخاصة في المرحلة الانتقالية التي أعقبت توقيف المسار الانتخابي في 11 جانفي 1992 والتي ترتبت عليها مؤسسات إدارية سياسية منقوصة الشرعية ما غرس سلوكيات وأخطاء غير خاضعة للرقابة، فطيلة هذه المرحلة التي امتدت إلى غاية 1994، وما بعدها لم يقدم وزيرا واحدا استقالته نتيجة خطأ أو التحمل مسؤولية فشل مشروع ما وفي البرلمان لم يقدم وال توصية بإقالة وزير في الحكومات المتعاقبة .

ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وعدم اتخاذ إجراءات ردية ضد من ثبت في حقهم الفساد بسبب انغماسها في الفساد أو انغماس بعض عناصرها وخير مثال على ذلك قضية (بنك الخليفة) التي أطلق عليها قضية القرن في الجزائر والتي جعلت من صيدلي بسيط يتحول في ظرف وجيز إلى ملياردير يملك العديد من المؤسسات والاستثمارات، وما كان ليصل إلى الحصول على هذه الثروة لولا تواطؤ العديد من مسؤولي الدولة في مد يد العون له للحصول على هذه الامتيازات. ومثلما لا أحد بإمكانه أن يجزم أيها السبب فيما وقع من وراء بنك الخليفة أمي سواسية أم نوعية الاقتصاد؟ مثلما لا يمكن الفصل بين السياسي والمالي والقضائي في هذه

القضية المعروضة على الضمير الجماعي للجزائريين وليس فقط على محكمة الجنايات، عندما مستمع إلى شهادات الشهود أو المتورطين أو المحامين أو رجال القانون تصل دائما إلى محطة واحدة : أين كانت الدولة؟ (جوزي و اخرون، 2007، صفحة 09).

ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المهتمة بالرقابة على الأداء الحكومي أو علم تمتعها بالحياد في عملها وهذا يعود إلى طبيعة تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر التي ساهمت الدولة في إنتشارها وتمويلها وضعف تركيبها البشرية مما جعلها أدوات وأبواق تستخدم لتمجيد السياسات الحكومية وتلميع صورة المسؤولين سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني.

غياب حرية الإعلام وعدم السماح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على محمل الأجهزة الحكومية والمؤسسات العمومية فوسائل الإعلام الثقيل (كالتلفزيون) محتكرة من قبل الدولة، ولا يمكنها أن تتناول بعض الموضوعات كالفساد باعتبارها خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها أو الخوض فيها، وعلى العموم فإن طبيعة نظام الحكم المركزية وانعدام حرية التعبير وانعدام الشفافية في تسيير الشؤون العامة، وغيرها من العوامل الأخرى تساعد كلها في وجود الفارر وانتشارها.

ثانيا : الأسباب الاقتصادية.

تعتبر الجزائر أكبر بلد إفريقي، وتتوفر على ثروات طبيعية كبيرة وخاصة المحروقات مما جعلها دولة ريعية بامتياز حيث تشكل المحروقات نسبة تفوق 95% من مجموع مداخيلها السنوية، وبالإضافة إلى ذلك فإن سياسات التنمية المعتمدة في الجزائر منذ الاستقلال والى يومنا هذا تعتمد مخططات ثلاثية ورباعية وحماسية ذات حجم استثمار ضخم 57 مليار دولار المخطط الخماسي (1999. 2003) 150 دولار المخطط الخماسي (2004. 2009) المخطط الخماسي المخطط الخماسي (2010. 2014) 286 مليار دولار، أن وجود مثل هذه المبالغ كاستثمارات عمومية جعلها مطمع العديد من المقاولين والممولين والمديرين الوطنيين أو الأجانب، وفي غياب وعدم تفعيل آليات الرقابة فإنه تم هدر الكثير من الأموال في مشاريع وهمية أحيانا وغير متطابقة مع المعايير أحيانا أخرى، ويجب الملاحظة أن كثير من الباحثين يربطون بين تفشي الفساد و مفهوم الدولة الريعية التي تتوفر على موارد مالية هائلة ولكن ظهور أعمال الشغب و الاحتجاجات في ظل النعمة البترولية (ارتفاع أسعار النفط) يطرح تساؤل : لماذا لا يسمح توزيع الريع كما تدعي ذلك نظرية الدولة الريعية شراء التأييد الشعبي؟. وكيف يمكن تفسير انتشار ظاهرة الفساد في أنظمة غير ريعية كتونس والمغرب الفساد إذن مستقل عن الريع البترولي؟. (بقشيش، 2012، صفحة 211).

وعليه يمكننا إجمال أهم الأسباب الاقتصادية للفساد في الجزائر في النقاط التالية :

- ضخامة حجم المشاريع في القطاع العام و صرف مبالغ طائلة عليها وتشعب القنوات الاتفاقية، مما يغري بعض المواطنين الطامعين في الكسب السريع (مقدم و حليبي، 2006، صفحة 121).
- تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع إلى المساءلة فهم يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوي.
- اتساع الهوة بين كتلة الأجور والقدرة الشرائية. فرغم الزيادات في الأجور التي أقرتها الحكومة ابتداء من 2008/01/01 فإن ذلك لم يحدث توازنا في ميزانيات الأسر نتيجة الغلاء الفاحش في أسعار مواد

الاستهلاك والخدمات والزيادات المستمرة في أسعار هذه المواد، مما جعل الموظف العمومي محل إغراءات ورشاوي للحصول على موارد مالية إضافية لسد حاجياته الاستهلاكية المتزايدة (HACHMAONI, 2011, p. 03).

- عدم جدية الحكومة في توفير مناخ استثمار يتميز بالشفافية والريادة الاقتصادية و أخلقة المناخ الاقتصادي حيث يقول الخبراء أن مسؤولية الحكومة كاملة في هذا الموضوع، حيث يعني الخطاب الرسمي المتعلق بأخلاقه المناخ الاقتصادي ، وزيادة الشفافية مجرد كلام مناسباتي لتزيين وجه الحكومات المتعاقبة أمام نظرائها، وأمام الهيئات والمنظمات الدولية فضلا عن مسعى الحكومة في عرقلة الأجهزة والمؤسسات المخولة دستوريا في مراقبة المال العام، وطرق إنفاقه ومنها مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، والبرلمان الذي منع نوابه من المبادرة بلجان تحقيق في قضايا الفساد، وبمنع نوابه من الكشف عن نتائج لجان التحقيق في ملف السكر والزيت فكيف سيكون الأمر لو تم التحقيق في ملف الخليفة أو شركة سوناطراك أو الطريق السريع شرق-غرب (بوكروح، 2011، صفحة 02).

هذا المناخ الغير السليم الذي يتميز بالضبابية والغموض وعدم الاحتكام إلى القانون والعدالة في شفافية تامة يشجع على تكريس الفساد الإداري والمالي في تعاملات المؤسسات والأفراد و وجود بعض القوانين والتشريعات التي يكتنفها الغموض وعدم الوضوح خاصة القوانين الضريبية والمالية ، مما يترك هامشا للجهاز البيروقراطي في تفسيرها وتطبيقها حسب مصالحه الشخصية، وينطبق ذلك على القوانين التي تتعلق بالترخيص بالاستثمار أو رخص الاستيراد، إن البيروقراطية في هذا الميدان لها سلطات واسعة في تفسير وتبرير القرارات وفق فهمها للقوانين والتشريعات المعمول بها فهي بإمكانها قبول أو رفض أي مشروع اقتصادي حسب مصالحها الخاصة.

الفرع الثاني: الأسباب الاجتماعية الثقافية والأسباب الإدارية القانونية.

أولا: الأسباب الاجتماعية الثقافية.

لقد أصبح الفساد ظاهرة اجتماعية روتينية ومعدية في الجزائر وهو مرتبط بسير عمل الإدارة والعدالة والمؤسسات والهيئات العامة، فالفساد الصغير أصبح أكثر انتشارا ووضوحا في أوساط المواطنين لأنه أصبح منتشرا جدا في المصالح التي يفترض أنها في خدمة المواطن أما الفساد الكبير فيمكن تحديد بدايته بتطبيق سياسة التصنيع الضخمة في البلاد ونمو إستيراد منتوجات الاستهلاك التي أعقبت ارتفاع الأجور وتحسن وضعية العمل منذ نهاية الستينات والسبعينات منذ القرن الماضي، أن المجتمع الجزائري انتشر فيه بعض الأمراض الوظيفية والبيروقراطية كرسست كثيرا من مظاهر الفساد والرشوة و المحسوبية والجهوية والمحاباة (بن بيتور، 2011) وسنحاول فيما يلي حصر أهم الأسباب الاجتماعية والثقافية للفساد:

- إنتشار وسيطرة العائلات الشخصية في الحياة الاجتماعية والسياسية المبنية على الولادات العشائرية أو الجهوية والأسرية و الصالحية على حساب العائلات والمصالح الوطنية فأصبح الشعور بالانتماء إلى هذه العناصر المسابقة الذكر أكثر أهمية من الانتماء إلى مصالح الدولة الوطنية التي يفترض أنها فوق الأشخاص والجهة والمصالح .

- ظهور فئة اجتماعية حققت رفاه اقتصادي ومالي مثير في ظرف قياسي دون أن تكون تمتلك مبررات الحصول على هذه الثروات وهذا نتيجة لأعمال الفساد والرشوة والمحسوبية والمتاجرة بالمال العام و الغش في الصفقات وانجاز الأعمال المقاولاتية... الخ ، مما جعل كثيرا من أفراد المجتمع ينظر إلى هذه

- الفئة على أساس أنها فئة (شطار)، وجعل مسلم القيم يصبح في غير موضعه الحقيقي فأصبح القاعد والراشي والغشاش (شاطرا) في الخطاب الشعبي (بقشيش، 2012، صفحة 219)
- انتشار مظاهر الفقر والتهميش الإجتماعي لدى فئات عريضة من المجتمع، مما جعلها عرضة الابتزاز أصحاب المال والوظائف والمناصب المهمة، سواء في شراء أصواتهم خلال الحملات الانتخابية أو عدم تطبيق قوانين وتشريعات العمل عند تشغيلهم، أو حتى استعمالهم في تجارة الممنوعات كالمخدرات والمصالح والدعارة وكل مظاهر الفساد المرتبطة بالفقر والتهميش الإجتماعي.
 - انتشار البطالة بصورة كبيرة بين مختلف فئات المجتمع خاصة فئة الشباب مما جعل الكثير منهم يلجأ إلى الأسواق الموازية للقيام بأنشطة تجارية وحتى أنشطة مخالفة للقوانين، وممنوعة كالإتجار في الكحول والمخدرات والممنوعات ورغم أن هذه الأنشطة تغطي على نشاطات مشبوهة ورؤوس أموال كثيرة مجهولة المصدر كنوع من تبييض الأموال ، وحسب بعض الإحصائيات فإن معدل البطالة بلغ % 45 سنة 2000 و 17 مليون شخص يعيشون تحت مستوى خط الفقر من ضمن 32 مليون نسمة، إضافة حركة النزوح الريفي التي تقدرها نفس المصادر بحوالي أربعة (4) مليون نازح خلال فترة التسعينات ، ورغم التحسن الكبير الذي عرفه الجزائر خلال السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع المداخيل من البترول والغاز في مظاهر الفقر والتهميش الإجتماعي والبطالة مازالت موجودة في أوساط المجتمع، وما مظاهر الاحتجاج والتظاهر وغلق الطرق وحرق المرافق العمومية، إلا تعبيراً عن عمق هذه المشاكل الإجتماعية رغم الجهود الكبير الذي تقوم به الدولة في مختلف القطاعات وخاصة الخدمات.
 - إستغلال النفوذ والصراع من أجل الحصول على مناصب قيادية لتحقيق أهداف ذاتية، وهذا يؤدي إلى تقديم المصلحة الذاتية على المصلحة العامة بحيث أصبح هم القيادة البيروقراطية ليس تفعيل القرارات والسلوك وإنما العكس من ذلك هو جمع الثروة بكل الوسائل، فانتشرت المظاهر غير الأخلاقية، كالرشوة والتزوير في أوساط الموظفين والمنتسبين إلى الإدارة (الشيرازي، 2007)
- وعلى العموم فإن الأسباب الاجتماعية والثقافية تلخص في المستوى الإجتماعي والثقافي الذي وصله المجتمع، فالمشاكل الاجتماعية والمرتبطة أساساً بتدني مستوى المداخيل وانتشار مظاهر الفقر والعوز الإجتماعي وانتشار الجهل والأمية وعدم نضج قيم المواطنة لدى الفرد الجزائري، كلها عوامل تدفع إلى الاتجاه نحو سلوكيات فاسدة متنافية مع القيم الاجتماعية والدينية السوية، التي يحث عليها ديننا الإسلامي الحنيف وتكرسها قيم وتقاليده المجتمع الجزائري العريق.

ثانياً: الأسباب الإدارية والقانونية.

تعتبر الأجهزة الإدارية الحكومية البيئة الخصبة التي يظهر فيها الفساد الإداري والمالي، ونظراً لسيطرة الأجهزة على المعاملات الإدارية وتشابك علاقاتها وتعقد إجراماتها اتجاه الجمهور المتعامل معها فالأجهزة الإدارية الحكومية في الجزائر تكاد تسيطر على كل المعاملات الإدارية بين المواطنين والمرافق العامة، مما جعل هذا الجهاز الإداري يتميز بالبيروقراطية وتفقد الإجراءات وطولها. وبالنظر للوضعية المهنية والوظيفية التي يعيشها عمال هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الاقتصادية والإنتاجية الأخرى، والتي تتميز بتدني الأجور وانخفاض الحوافز، فإن كثيراً من موظفي هذا الجهاز أصبحوا عرضة للمساومات والرشاوى من أصحاب المصالح المتعاملين مع الجهاز. وعليه يمكن حصر أهم الأسباب الإدارية للفساد في الجزائر فيما يلي:

- زيادة التضخم الوظيفي والتنظيمي للجهاز الحكومي وتحوله إلى هيكل هش، وقد اقترن هذا التضخم المؤسسي يتداخل وازدواج في اختصاصات أجهزته وتفاقم مشكلة التنسيق على مختلف المستويات.
 - تحول الجهاز البيروقراطي الحكومي إلى مركز قوة في المجتمع الجزائري يسيطر على موارد الأمة دون رقابة خارجية فعالة نتيجة عدم وجود سلطة تشريعية فعالة، وسلطة قضائية مستقلة، ومكن هذا الاحتلال النخبة البيروقراطية أن تتحصن وأن تكتسب مناعة ضد المعاملة والحساب، وكذا الإصلاح والتنمية الإدارية.
 - نمو الأعراض البيروقراطية (المرضية الجزائرية من الإفراط في الرسمية والشكلية والجهود ومقاومة التغيير و تحويل الوسائل إلى غايات، وهذا أمر فتح الباب للعلاقات الشخصية، وتقديم الرشاوي والهدايا، لقضاء المصالح وتجاوز العراقيل البيروقراطية.
 - هجرة الكفاءات الإدارية الجزائرية، وافتقار الإدارة إلى الكوادر القادرة على تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية، ويرجع هذا المشكل إلى أسباب متعددة منها ان عملية التوظيف تتأثر بالاعتبارات الشخصية كالوساطة وتقديم أهل الثقة على أهل الخبرة في تولي المناصب القيادية وفي الترقية وفي منح الحوار . وانجاز هذا في المناصب السياسية العليا فإنه يصبح غير مناسب في الوظائف التقنية والإدارية. وتأثير المحيط الاجتماعي والاقتصادي وانتشار ظاهرة الثراء بلا سبب والمساومة على حساب المصلحة العامة الكب مصالح شخصية.
 - إنتشار المظاهر السلبية في المؤسسات الإدارية نتيجة انحسار المد القيم الأخلاقي، وتحلل العاملين فيها من القيم المهنية والأخلاق الوظيفية إلى توجيه سلوكهم وتحرك قراراتهم وترشد تصرفاتهم الرسمية وغير الرسمية.
 - التهرب من المسؤولية وانتشار أساليب الاتكال في مختلف المستويات البيروقراطية والتهرب من الواجبات لاعتقادهم بأنهم يعملون وغيرهم يجني الثمار، وهذا ما يؤدي إلى انعدام المبادرة والاتكال.
 - غياب الرقابة الفعالة في الإدارة الجزائرية أدى إلى تفشي الظواهر السلبية كالبيروقراطية والفساد الإداري والرشوة والمحسوبية والوصولية والتحايل على القوانين واحتقار العمل كقيمة حضارية. (بوكروح، 2011، صفحة 02).
 - طبيعة التنظيم الإداري في الجزائر المبني على المركزية الشديدة والتي تؤدي إلى التباطؤ في اتخاذ القرارات، والاستجابة لمطالب المواطنين، مما جعل المواطن يلجأ إلى الأساليب الغير الأخلاقية كالرشوة القضاء مصالحة وتدير شؤونه.
- وكخلاصة فإن الجهاز الإداري الجزائري الذي يتميز بالتضخم الوظيفي والتنظيمي وتأثره بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي وتحوله إلى مركز القوة البيروقراطية داخل المجتمع، نتيجة الاعتبارات الشخصية في التوظيف كالوساطة والجهوية والمحسوبية وبالإضافة إلى المركزية الشديدة، وثقل الإجراءات الإدارية، وبطئ اتخاذ القرارات التي تستجيب لمتطلبات المتعاملين والمواطنين، كل هذا مهد الطريق لظهور جهاز إداري بيروقراطي فاسد في كثير من جوانبه مما أدى إلى عدم ظهور الخدمة الإدارية الراقية البعيدة عن كل أشكال الفساد وهو ما أدى إلى تعميم روح المواطننة واستمرار النهب والفساد كوسيلة للمعاملات اليومية، فانتشار وتعميم الفساد في كافة قطاعات النشاط أضحي توجهها متوقعا يؤدي إلى تبذير الموارد الوطنية وخاصة هجرة الرأسمال البشري نحو

الخارج والاستغلال غير العقلاني للموارد، ولقد بدأ هذا التوجه بالرشوة البسيطة على مستوى البيروقراطيين وصغار الموظفين ليتوسع نطاقها ومداهما إلى الرشوة الكبيرة التي تجلت في القطاعات المالية لدى إبرام العقود الخاصة بإنجاز مشاريع البنية التحتية والهياكل القاعدية، وشراء المعدات والتجهيزات الجماعية والحصول على القروض البنكية، لقد ساهم الجهاز الإداري الجزائري في زيادة تفشي ظاهرة الفساد بسبب تضخمه الوظيفي والبيروقراطي بسبب عدم كفاءة الموارد البشرية المشرفة عليه، وانحصار قيم الأخلاق والمثل العليا المتعلقة بخدمة الصالح العام، لصالح فيما جديدة واحدة هدفها خدمة المصالح الشخصية والأنانية الصفقة، مما أضر بمصالح الوطن والمواطنين والجهاز الإداري هو المسئول الأول على تنفيذ برامج التنمية المختلفة.

■ المبحث الثاني: أشكال الفساد الإداري وطرق مكافحته.

لقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة في سبيل أقلمة منظومتها، القانونية والتشريعية والتنظيمية مع المنظومة الدولية (الاتفاقيات الدولية)، وذلك في سبيل مكافحة شتى أنواع الجرائم المنظمة وخاصة آفة الفساد بشتى أنواعه وصوره، بحيث عدلت الكثير من قوانينها ونظمها ووضعت العديد من النصوص القانونية التشريعية والتنظيمية بحيث أصبحت تتوفر على ترسانة من النصوص القانونية التي تشكل النظام القانوني لمكافحة الفساد.

✓ المطلب الأول: أشكال الفساد الإداري.

يقسم الفساد حسب عدة معايير منها حسب حجمه، وانتظامه، واتساعه ومجاله وغيرها على النحو التالي:

أولا: الفساد العادي والفساد غير العادي.

- الفساد العادي: هو الذي يقوم به الموظفون العموميون الصغار في المؤسسات العمومية وفي المستويات المتوسطة و الدنيا، و يتمثل في الرشاوي الصغيرة المنتشرة بين الموظفين الحكوميين من ذوي الرواتب المحدودة بهدف زيادة دخلهم (الصيرفي، 2008، صفحة 32)، من آلياته دفع الرشوة و العمولة و كذلك وضع اليد على المال العام، الوساطة من أجل الحصول على مواقع للأقارب و المعارف (خروفي، 2012، صفحة 05)

- الفساد غير العادي: و يكون بقيام القادة السياسيين و كبار المسؤولين بتخصيص الأموال العامة، للإستخدام الخاص و اختلاس الأموال العامة و الدخول في رشاوي و صفقات التي تتضمن مبالغ مالية و صفقات كبيرة و من آلياته صفقات السلاح التجارية، إن المعيار الذي إعتده صندوق النقد الدولي هو حجم الفساد.

ثانيا: الفساد النظامي أو المنتظم.

وهو الذي حينما تتحول الإدارة أو المنظمة إلى إدارة فساد، بمعنى آخر أن يدير العمل برمته شبكة مرتبطة بالفساد ويستفيد ويعتمد كل عنصر منها على الآخر، والمثال على ذلك الفساد الذي يحدث نتيجة الشبكة من الفساد تضم رئيس الدائرة ومدير المشروعات والمسئولين عن شؤونهم المالية.

ثالثا: فساد محلي وفساد دولي.

أما هذا التصنيف الفساد فقد ركز في ذلك على درجة الإنتشار، حيث قسم الفساد إلى:

-فساد محلي: وهو الذي ينتشر في داخل البلد الواحد في مؤسساته الإدارية، وضمن المناصب الصغيرة.

-فساد دولي : بله مدى واسع عالمي يعبر حدود الدولة ضمن ما يطلق عليه بالعولمة، بفتح حدود أي مجتمع وبإختلاف بيئته الإجتماعية المتكونة من مجموعة الأنظمة، هذه الأخيرة مترابطة فيما بينها وبين الدول أو تحت مظلة ونظام الإقتصاد الحر.

رابعا :الفساد طبقا للمجال الذي نشأ فيه (المجال الذي ينتشر فيه أو نشاطه).

يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي تم الإستاد عليها، لتحديد أنواع الفساد على الإطلاق، ويقسم الفساد تبعا لهذا المعيار إلى ما يلي:

- الفساد الأخلاقي : هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الإنحطاط، في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله ، الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات، فيستسلم لذواته ورغباته فينحط بذلك إلى أقل الدرجات والمراتب، وينتج عن ذلك إنتشار الرذيلة والفاحشة، و السلوكيات المخالفة للأداب (بن محمد بن فهد الزهيرى القحطاني، 2005، صفحة 06).

- الفساد الثقافي : ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة، مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي، وهو عكس الأنواع الأخرى من الفساد، يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجريمه، لتحصنه وراء حرية الرأي والتعبير والإبداع (البشرى، 2007، صفحة 04).

- الفساد الإجتماعي : هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الإجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته، كالأسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل، كما أن التنشئة الفاسدة نادي حتما إلى فساد اجتماعي مستقبلي، يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي، وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الأوامر والإخلال بالأمن العام (حاجي، 2012-2013، الصفحات 28-29).

- الفساد القضائي : وهو الإنحراف الذي يصيب الهيئات القضائية، مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم، ومن أبرز صوره المحسوبية والواسطة، وقبول الهدايا والرشاوى، وشهادة الزور، والفساد القضائي بهذا الشكل هو من أخطر ما يهلك الحكومات والشعوب، لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة (البشرى، 2007، صفحة 48).

- الفساد السياسي : للفساد السياسي عدة تعريفات منها :

تعريف الموسوعة الحرة ويكيبيديا والتي تعرفه كما يلي : " هو إساءة إستخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة".

كما عرفته هيئة الأمم المتحدة بأنه : " إستغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة " أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين.

ويعتبر المجال السياسي من أوسع الميادين التي يتفشى الفساد وينتشر فيها، وهو الأساس والنواة لبقية أنواع الفساد، وذلك راجع إلى كون الذي بيده صنع القرار هو الذي يتحكم في مصائر الناس ماليا وثقافيا وتربويا...فالإعلام بتوجيه منه، والمناهج والقوانين والإقتصاد والإدارة التي تحكم وتسير المجتمع كلها تحت سيطرته، وللفساد السياسي عدة مظاهر أهمها الحكم الشمولي الفاسد، غياب الديمقراطية فقدان المشاركة، فساد الحكام ...، و يقسم الفساد السياسي إلى عدة أقسام منها فساد القمة، فساد السلطة التشريعية و التنفيذية، والفساد الإنتخابي (العلا ولد محمد، 2014)

- الفساد الإقتصادي: يتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة، والاستغلالية للإحتكارات الإقتصادية وقطاعات الأعمال، التي تستهدف تحقق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع، بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الإقتصادي، أو هو الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون، كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال إفتعال أزمات في الأسواق والرشاوى التي تمنحها الشركات الأجنبية، تهريب الأموال، الفساد الجمركي، التهريب الجمركي (مصطفى، 2004، صفحة 12).
- الفساد المالي: ويتمثل في مجمل الإنحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية وتنوع مظاهر الفساد المالي لتشمل غسل الأموال والتهرب الضريبي، تزيف العملة النقدية... الخ.
- الفساد الإداري: ويقصد به مجموع الإنحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وكذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته (حاجي، 2012-2013، صفحة 29).

✓ المطلب الثاني: علاقة الفساد الإداري بالاقتصاد غير الرسمي.

يمكن تقسيم الأدبيات التي تعرضت لدراسة الفساد و علاقته بالاقتصاد غير الرسمي إلى قسمين:

- الدراسات النظرية الأكاديمية عن العلاقة التفاعلية بين الاقتصاد غير الرسمي و الفساد.
- الدراسات التطبيقية عن العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الفساد.

الفرع الأول: العلاقة التكاملية والبديلة للاقتصاد غير الرسمي والفساد الإداري.

أولاً: العلاقة التكاملية بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي.

من الدراسات التي تناولت العلاقة التكاملية بين الفساد الإداري والاقتصاد غير الرسمي نذكر ما يلي:

(1) دراسة جونسون وآخرون (Johnson et al) 1997.

من خلال نموذجهم عن التوظيف الكامل، بين جونسون أن العمل يمكن أن يمارس في الاقتصاد الرسمي أو في الاقتصاد غير الرسمي، فالزيادة في التوظيف في أحدهما يؤدي إلى نقصان في الآخر، كما ويعمل الفساد كنوع من الضرائب الإضافية التي تضاف إلى جملة الأعباء التنظيمية في الاقتصاد الرسمي، والذي بدوره يزيد من رغبة المقاولين للعمل في الاقتصاد غير الرسمي وعليه فالفساد والاقتصاد غير الرسمي متكاملين فالزيادة في الطلب على الرشاوى من قبل موظفي الحكومة يقود إلى المزيد من الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي (BUEHN & SCHNEIDER, February 2012).

(2) دراسة هندريكس وآخرون (Hindriks et al) 1999.

في هذه الدراسة تمت الإشارة إلى أن مفتش الضرائب يقوم بالإبلاغ عن التزامات ضريبية منخفضة للمكلفين بالضريبة، في مقابل الحصول على رشوة، ما يسمح له من الحصول على فرص مربحة وفي هذا السياق يكون كل من الفساد والاقتصاد غير الرسميين مكملين لبعضهما⁸.

ثانياً: العلاقة البديلة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي.

⁸ يمكن الرجوع إلى الأوراق البحثية التالية: التي بحثت في العلاقة التكاملية بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي وهي:

AJIT Mishra, RANJAN Ray. Informality, Corruption, And Inequality. JEL classification.015017. October 2011.

بينت هذه الدراسات وجود علاقة بديلة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي وتمثلت في :

(1) دراسة شوا وتوم 2004 (Choi, Thum).

في سنة 2004 قدم كل من شوا وتوم نموذجا عن العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفساد، وفيه أظهر أن اختيار المقاولين للتوجه إلى الاقتصاد غير الرسمي هو بسبب تصادمهم مع تقديم رشاي سيطلبها منهم موظفون حكوميون، فالاقتصاد غير الرسمي يثبط ويكبح من رغبة أولئك البيروقراطيين الذين يودون الحصول على أرباح شخصية وبالتالي كلما زاد التوجه إلى الاقتصاد غير الرسمي قل دفع الرشاي و بالتالي قل الفساد.

(2) دراسة دراهر وآخرون 2009 (Dreher et al).

قاموا بتوسيع حقل دراسة شوا وتوم السابقة، ولكن بتسليط الضوء ليس على المقاولين في الاقتصاد غير الرسمي وإنما بتوضيح خصوصية ونوعية المؤسسات الحكومية، فتوضح أن الاقتصاد غير الرسمي والفساد هما بديلين عن بعضهما البعض لأن الاقتصاد غير الرسمي يضع معوقات على البيروقراطيين وهي نفس النتيجة التي خلص إليها شوا وتوم.

وحسب فريديريك شنايدر فغالبا ما ينظر للاقتصاد غير الرسمي والفساد على أنهما كالتوأم أين يحتاج أحدهما للآخر وقد يحارب أحدهما ضد الآخر (SCHNEIDER, July 2007, p. 22).

مما سبق يمكن القول أن علاقة الفساد بالاقتصاد غير الرسمي علاقة غير ثابتة بإمكانهما أن يكونا إما مكملين أو بديلين عن بعضهما البعض.

من بين أهم الدراسات الميدانية في إطار دراسة العلاقة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي دراسة فريديريك شنايدر وأكسل دراهر في سنة 2006 (Schneider Dreher).

قام كل من فريديريك شنايدر وأكسل دراهر في سنة 2006 (Schneider Dreher) باختبار الفرضيتين التاليتين : (DREHER & SCHNEIDER, 2010, pp. 118-119)

- فرضية 01: علاقة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بالفساد في البلدان ذات الدخل المنخفض (علاقة تكاملية).

- فرضية 02: علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالفساد في البلدان ذات الدخل المرتفع، (علاقة بديلة).

على 120 دولة وكان هذا ما بين 1994 و 2002 (SCHNEIDER, July 2007, pp. 29-31) وقسمت العينة إلى مجموعتين حسب الدخل وفق المعادلتين التاليتين (DREHER & SCHNEIDER, 2010, p. 222) :

$$\gamma_{it} = \alpha + \beta_1 X_{it} + \beta_2 Z_{it} + E_{it} \dots \dots \dots (1)$$

$$X_i = \gamma I_i + \epsilon_i \dots \dots \dots (2)$$

γ : يعبر عن الاقتصاد غير الرسمي.

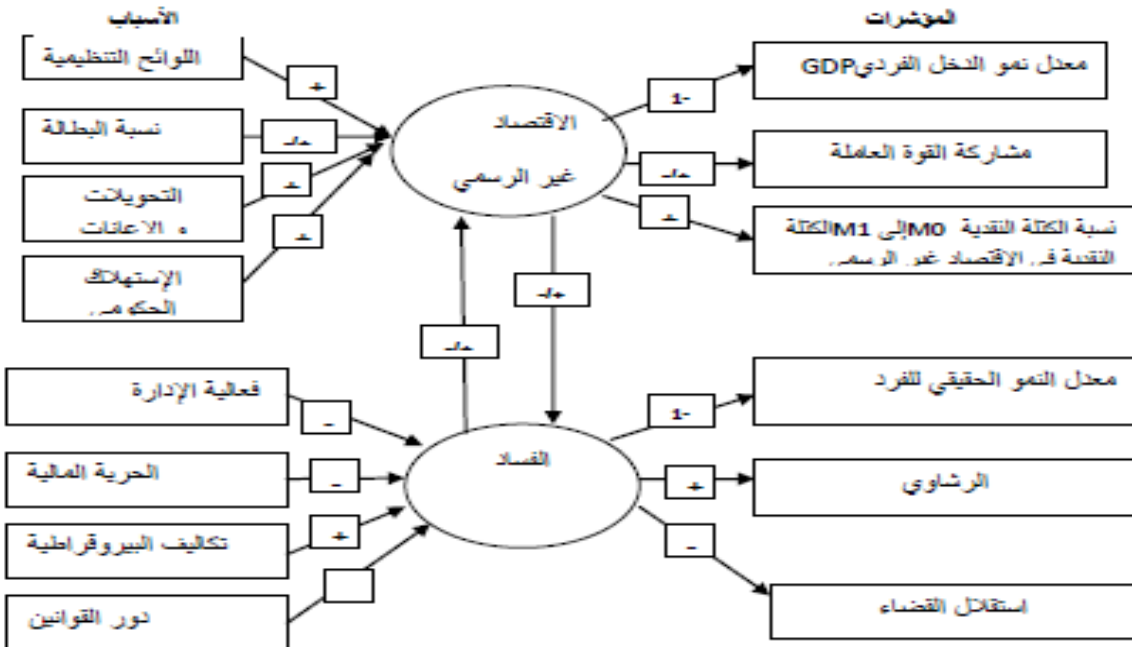
X : الفساد.

Z : يعبر عن اتجاه المتغيرات.

وفي سنة 2011 قام كل من فريديريك شنايدر وانديراس بوهن (Andreas Buehn, Friedrich Schneider) بنشر دراستهما التجريبية لدراسة العلاقة النظرية عن الفساد والاقتصاد غير الرسمي حيث يعتبران العلاقة غير ثابتة،

لوجود عدة أسباب منها : إرتفاع أو انخفاض دخل البلدان و مست الدراسة 51 دولة من مختلف أنحاء العالم الفترة الممتدة بين 2000 و 2005 بحيث اختارا كل من الاقتصاد غير الرسمي و الفساد كمتغير كامن باستعمال مؤشر الديميك و الشكل المبين أدناه يشرح طبيعة التأثيرات المتبادلة بين المتغيرين وأسبابهما وكذا مؤشراتهما.

الشكل رقم (II - 01) طبيعة التأثيرات المتبادلة للفساد والاقتصاد غير الرسمي.



SOURCE: Andreas Buehn, Friedrich Schneider: "Corruption and the shadow Economy" like oil and vinegar, like water and fire
 ?"International Tax Public Finance, february 2012, Volume 19.p185. (بتصرف)

من الشكل رقم (01) نلاحظ جملة التأثيرات المؤثرة والمتأثرة على كل من الفساد والاقتصاد غير الرسمي حيث يتضح من الشكل أن العلاقة غير ثابتة، حيث التأثيرات عكسية ومتبادلة من الإتجاهين، فعلى سبيل المثال يظهر أنه كلما زاد الفساد قل معدل النمو الحقيقي للفرد وزادت الرشاوي وتراجعت استقلالية القضاء بتراجع دور القوانين وتزداد تكاليف البيروقراطية وتقل معها فعالية الإدارة.

يدفع فساد الأعمال للهروب إلى الاقتصاد غير الرسمي، ويضع العقبات أمام دخول الشركات الجديدة إلى السوق، ويرفع تكلفة القيام بالأعمال، مما يؤدي إلى تقليل فرص العمل في الاقتصاد الرسمي، ويقلل فرص الشركات في النمو وتعاني الأعمال الصغيرة من ذلك بشكل خاص. وسيتم إبراز العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفساد ثم تكاليف هذا الأخير.

يرتبط الاقتصاد غير الرسمي بالفساد ارتباطا وثيقا في الجزائر، إذ تمثل الأنشطة غير الرسمية في مجال التجارة و الشغل وبيع وشراء مختلف العملات الصعبة والأشياء ذات القيمة من أبرز مسببات بروز مظاهر الفساد في الاقتصاد الجزائري .

إن تغذية الاقتصاد غير الرسمي للفساد في الجزائر يمكن إيضاحه من خلال إعطاء بعض الأمثلة التالية :

- وجود أكثر من 200 ألف تاجر و 700 سوق في الجزائر تنشط خارج القانون، بمعنى خارج القنوات المعلوماتية (عزي، أبريل 2012، صفحة 290).

- وجود أفراد معدودون يستولون و يحتكرون أنشطة اقتصادية وتجارية رئيسية ومعينة ويتحكمون من خلالها في الأسعار المحلية ويجنون من خلالها أرباح خيالية غير مراقبة من طرف الدولة .
 - إن تشكيل السوق غير الرسمية لنسبة 25% من الاقتصاد الوطني من شأنه حرمان الدولة من عائدات جبائية معتبرة.
 - عدم استخدام الفوترة في الأنشطة غير الرسمية يعيق الدولة في عملية تحديد عدد و قيمة الخاضعين للضريبة.
 - وجود 35% من الشركات التجارية الوطنية مصنفة كشركات وهمية، حيث تقوم هذه الشركات بتضليل مصالح المراقبة عن طريق تقديم معلومات خاطئة عن مقرها ونوعية نشاطها في السجلات التجارية.
- وغالبا ما ينظر إلى الاقتصاد غير الرسمي والفساد على أنهما وجهان لعملة واحدة أو " كالتوأم يحتاج أحدهما إلى الآخر أو يحارب بعضهما بعضا " ما دفع إلى البحث في علاقة أحدهما بالآخر، وهذه العلاقة يمكن أن تختلف فقد تكون تكاملية وقد يحل أحدهما مكان الآخر.
- بحسب الدول مرتفعة الدخل أو منخفضة الدخل، في الدول ذات الدخل المرتفع وذات الديمقراطيات الكبيرة والتي تتسم بالعدالة وحكم القانون يتجه فيها الاقتصاد غير الرسمي إلى التضاؤل لأنه لا ينمو في ظل وجود حكم راشد، إذ يحل الحكم الراشد محل الفساد، أما في الدول ذات الدخل المنخفض فالعلاقة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي علاقة تكاملية أي كلما زاد الفساد زاد الاقتصاد غير الرسمي.
- ينتشر الاقتصاد غير الرسمي في الدول التي لا تمارس فيها الحريات الديمقراطية والتي لا يطبق فيها حكم القانون بالرغم من وجود القوانين و بالتالي تنتشر المعاملات الفاسدة في سعي كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة إذا لم يحققها له القانون فإنه يوجد قانونه الخاص به وبدلا من حكم قانون واحد تكثر القوانين المتعارضة وتعم الفوضى ويتفشى الفساد بكل مظاهره وصوره.

الفرع الثاني: نتائج دراسة شنايدر.

خلصت دراسة شنايدر إلى جملة من النتائج عن الدول مرتفعة ومنخفضة الدخل (SCHNEIDER, July 2007, p. 31):

أولا: البلدان مرتفعة الدخل.

- أوجد واقع انتشار الخدمات العامة واحترام المعاملات، وتوثيق العقود والحقوق والملكيات المحفوظة في هذه الدول، أوجد قلة من أصحاب الحرف أو المؤسسات المصغرة تفضل البقاء في الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي لا توجد رشاوي مهمة تدفع بهدف الاختباء من الاقتصاد الرسمي.
- انخفاض مستويات الفساد في البلدان مرتفعة الدخل ذلك أن أصحاب المشاريع الذين يواجهون موظفين حكوميين يطلبون رشاوي أثناء قيامهم بمهامهم، يمكنهم ببساطة أن يرفعوا عليهم قضايا وينالون بذلك جزاءهم ، وبالتالي تنحصر دائرة الفساد إلى أقل نطاق.
- تتجلى صور الفساد في الدول مرتفعة الدخل من خلال رشوة مسؤولين للحصول على عقود ضخمة من القطاع العام مثل قطاع البناء والتشييد، ويكون أصحابها أصلا يعملون في الاقتصاد الرسمي. ويشار إلى أن الفساد في هذه البلدان يمكن أن يكون أداة لتحقيق بعض المزايا في الاقتصاد الرسمي تجعل منه أكثر سهولة من ناحية المعاملات مثل الحصول على عقود من السلطات العامة و/أو الحصول على تراخيص

لتقديم خدمات وهذا لممارسة النشاط في الاقتصاد الرسمي أي من أجل مزيد من المشاركة في تنمية الاقتصاد الرسمي.

ثانياً: البلدان منخفضة الدخل.

في البلدان ذات الدخل المنخفض هناك مؤسسات تنشأ مباشرة لتعمل في الاقتصاد غير الرسمي مثل مطاعم، حلاقين، وحتى مؤسسات إنتاجية، ويرجع أحد الأسباب في ذلك إلى نوعية الخدمات العامة المقدمة في تلك البلدان، وتقوم هنا المؤسسات التي يسهل التعرف عليها من طرف السلطات العمومية، ويهدف التملص من دفع الضرائب وتجنب العقوبات برشوة موظفين حكوميين وبالتالي يزيد الفساد.

ان المقاول غير الرسمي يكون متأكداً من عدم كشف أمره لدى السلطات من خلال الرشوة التي يدفعها، ففي الوقت الذي يكون فيه الفساد مطلوباً لتوسيع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تتطلب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي الفساد، ويستفيد بذلك الموظفون الحكوميون من دخل إضافي من سوق الاقتصاد غير الرسمي وهنا تكون العلاقة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي علاقة تكاملية وهذا يتوافق ونموذج (Johnson et al) وأشار كل من " فريديريك شنايدر ودومينيك انستي" أن ثلثي (3/2) الدخل المكتسب في الاقتصاد غير الرسمي ينفق على الفور في الاقتصاد الرسمي وبالتالي قد يكون كلا الإقتصاديين مكملين لبعضهما البعض و الجدول رقم (02) الموالي يبين علاقة الفساد بالاقتصاد غير الرسمي.

الجدول رقم (II - 02): علاقة الفساد بالاقتصاد غير الرسمي.

المتغير التابع	الاقتصاد غير الرسمي			الفساد		
	الفساد			الاقتصاد غير الرسمي		
المتغير المستقل	المجموع	منخفض	مرتفع	المجموع	منخفض	مرتفع
الدليل الدولي للمخاطر القارية ICRG						
OLS	1.88 (1.20)	3.75 (1.34)	-0.84 (0.97)	0.00 (0.41)	0.01 (1.14)	-0.07 *** (3.75)
معامل الانحدار	1.32 (0.82)	—	—	0.00 (0.43)	—	—

*** دال عند 1%

Source : SCHNEIDER Friedrich. Shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries, july 2007
disponible sur http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruption_july2007.pdf, p. 32. seen 24/03/2022at 19-00, F,
(بتصرف) 32

البيانات عن الاقتصاد غير الرسمي أخذت من قياسات شنايدر بالاستعانة بنموذج الـديميميك والطلب على النقود عبر 145 دولة ولقياس الفساد استعمل مؤشر ICRG (international country risk guide) والمتكون من (0 إلى 6) درجات حيث يعبر الصفر عن أكبر قدر ممكن من الفساد أما 6 فيدل على عدم وجود فساد وتوفرت المعلومات عن كلا المتغيرين في 120 دولة كما يوضحه الجدول رقم (02) وتظهر العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% فمعامل الارتباط في الدول المنخفضة الدخل موجب 3.75 أي أن الاقتصاد غير الرسمي و الفساد متكاملين أو كما شبهها فريديريك شنايدر بعلاقة الخل و الزيت، ويبلغ معامل الارتباط -0.84 في البلدان مرتفعة الدخل دليل على وجود علاقة سلبية بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي أو ما شبهه بعلاقة النار بالماء.

الفرع الثالث: تكاليف الفساد.

في العديد من الاقتصاديات، يكون طابع الفساد مترسخا مؤسسيا ويبدو أن التعامل معه على أساس يومي أكثر سهولة من مكافحته. لكن اعتبار الفساد مشكلة اقتصادية فيعني أن الفساد هو أكثر من مجرد سلوك خاطئ، فهو يعني أن الفساد، ولو أفاد عدد قليلا من الأفراد، مكلف للمجتمع وللقطاع الخاص، وللحكومات على المدى الطويل.

تتحمل المشروعات والأعمال والمجتمع بأسره تكلفة، الفساد، وكلفة الفساد تظهر في صور شتى نعرض منها على سبيل المثال (SCHNEIDER, July 2007, p. 31):

▪ سوء تخصيص الموارد وزيادة نفقات نشاطات شركات الأعمال.

إن الموارد التي يمكن توجيهها لاستخدامات منتجة يتم توجيهها للفساد، وتفقد الشركات المال والوقت في إقامة علاقات مع المسؤولين والإنفاق على الرشوة. كما أن المسؤولين يتخذون قرارات استثمار منحازة لا تخدم الصالح العام وتفرض على دافعي الضرائب تحمل تكلفة هذه القرارات.

▪ انخفاض الاستثمارات بالتأثير على مناخ الأعمال.

يتخوف المستثمرون الأجانب والمحليون من التكاليف التي لا يمكن التنبؤ بها، كما أن المستثمرين المحتملين بدر كون من مشاهدتهم هذا الانتشار الواسع للفساد أن القانون ينتهك ولا يحترم، وبالتالي فإن الحفاظ على حقوق الملكية يصبح أمرا غير مضمون، الأمر الذي يجعل الاستثمار في مثل هذا البلد محاطا بالمخاطر، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومن ثم انخفاض معدلات النمو.

▪ ضعف المنافسة وقلة الكفاءة والابتكار.

التريح عن طريق الرشوة يعني حصول الشركات على ميزات مالية واقتصادية لا تستحقها. وهي بذلك لا تنافس على أساس قواعد السوق أي العرض والطلب وهي أيضا تحول دون دخول الشركات الجديدة إليه. وهذا بدوره يؤدي في نهاية الأمر إلى تحمل المستهلكين لأسعار أعلى للبضائع، وقبلهم بنوعيه أقل جودة، علاوة على قلة تنوع المنتجات المعروضة. وزيادة التوجه إلى السلع المعروضة لدى أصحاب الاقتصاد غير الرسمي.

▪ الفساد يثبط من فعالية الرقابة على الخدمة والمنتج.

يؤثر الفساد على السير الحسن لوظيفة الرقابة بكل مراحلها فمتى دخل الفساد في أي مرحلة من مراحل الرقابة فإن ذلك سيؤثر على فعالية الخطة كما يؤدي إلى التأثير في جودة خدمة المنتج و بالتالي التأثير على المنافسة (سوليفان و شكولينكوف، 2005، الصفحات 59-60).

▪ الفساد يخفض مستويات النمو.

الفساد يؤثر سلبا على المشاريع الصغيرة لأنها تحتمل تكاليف الفساد المرتفعة (الوقت والمال) أشد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة منه على الشركات الكبرى. فالشركات الصغرى تملك، بوجه عام، سلطات أقل لتجنب الفساد، وهي تميل إلى العمل في بيئات عالية التنافسية. وبالتالي فهي لا تستطيع تحميل المستهلكين تكاليف الفساد، وهكذا، تواجه الشركات الصغرى في البيئات الفاسدة ظروفًا أصعب للبقاء، وهذا يؤثر على معدل النمو الاقتصادي لأن الشركات الصغرى تشكل محرك النمو في معظم الاقتصاديات (DOMMEL, 2004, pp. 50-51).

▪ الفساد يخفض مستويات التوظيف في القطاع الخاص.

يخفض الفساد التوظيف في القطاع الخاص عن طريق إجبار شركات الأعمال على الانتقال إلى القطاع غير الرسمي، وعن طريق إقامة الحواجز أمام دخولها، وزيادة نفقات القيام بالأعمال، لأن الشركات لن تكون قادرة على النمو والتوسع (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2005).

■ الفساد يساهم في تحديد مستوى الاتفاق العام وعدم المساواة.

إن الفساد بتحديدده مستوى الإنفاق على خدمات القطاع العام يعزز عدم المساواة، أي يحدد مجال الوصول إلى تلك الموارد الأساسية مثل العناية الصحية والتعليم ما يزيد من تفاقم مشكل الفقر وعدم إتاحة وصول الخدمات إليهم.

■ يخلق الفساد ثقافة ترسخ بمرور الوقت وتنتقل عبر الأجيال.

يخلق الفساد ثقافة ترسخ بمرور الوقت حيث لا يكون أصحاب السلطة مسئولين عن أعمالهم وحيث لا يفرض تطبيق القانون بصورة دائمة ونزيهة. لذلك لا تفرض سيادة القانون بل سيادة الشخص الذي بيده تطبيق القانون وترعرع الأجيال في ظل هذا المناخ الفاسد ويرثون هذه الثقافة والتي تنتقل عبر الأجيال.

■ حرمان الخزينة العمومية من عوائد مالية ضخمة.

ذلك أن الاقتصاد غير الرسمي يشمل أنشطة غير مصرح بها، وبالتالي لا يمكن مراقبتها وإحصائها وبالتالي فرض الضرائب عليها، هذا الأمر يؤدي في الأخير إلى وجود أنشطة تحقق أرباح بمقابل حرمان الخزينة من عوائد الضرائب، وبالتالي تتأثر البرامج التنموية المخطط لها، حيث لا تكون الأموال كافية، ولا النتائج محققة بدقة، وهذا يعتبر شكل من أشكال الفساد.

■ تشوبه المنافسة في السوق المحلي.

ذلك أن وجود مؤسسات اقتصادية وأفراد ينشطون وفق القانون إنتاجا و تسويقا و دفعا لكافة المستحقات المالية بمقابل وجود أطراف تنشط بحرية و دون دفع الضرائب في نفس تلك القطاعات، هذا ما يجعل من صعوبة منافسة المتعامل القانوني للمتعامل غير القانوني، مما يعجل بانسحابه من السوق، تاركا المجال للأنشطة غير الرسمية، ومع مرور الزمن تعم الفوضى و ينتشر الفساد.

والجدول التالي يبين الدور الكبير الذي يمثله الاقتصاد غير الرسمي في اقتصاديات دول العالم.

الجدول رقم (II - 03) مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الاقتصاديات المتقدمة.

الدولة	نسبة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي
بولندا	45%
إيطاليا	24%
إسبانيا	23%
السويد	18%
فرنسا	15%
ألمانيا	15%
بريطانيا	12%
أمريكا	9%

اليابان	9%
سويسرا	6%

المصدر: هاشم الشموي، ايثار الفنلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، صفحة 103.

كما تعد السوق غير الرسمية مكانا مناسباً لإجراء عمليات غسل الأموال القذرة عن طريق:
الشكل رقم (II - 02): كيفية إجراء غسل الأموال القذرة عبر الاقتصاد غير الرسمي.



المصدر: حبش علي، "الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر"، مجلة معارف، السنة العاشرة، العدد 18، الجزائر، جوان 2015، صفحة 284.

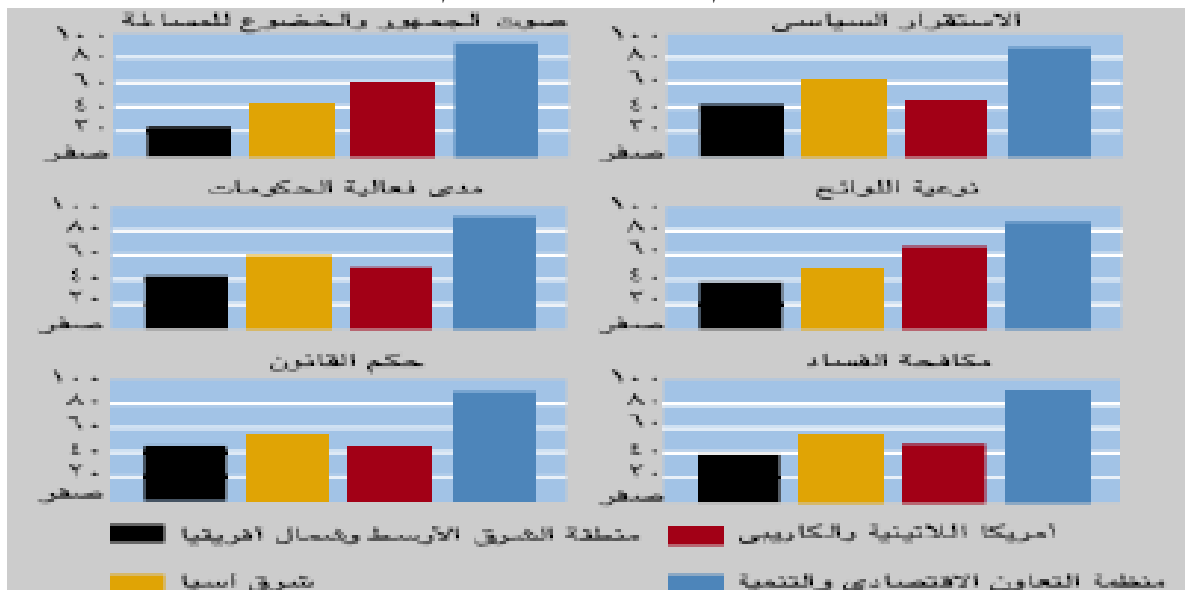
حيث أن نشأة الأموال القذرة تكون في اقتصاد يتميز بوجود أنشطة غير قانونية في حد ذاتها يتم إدخالها عبر أنشطة الاقتصاد غير الرسمي الذي قد يتميز بشعبية نشاطاته من حيث خصائص السلع المتداولة بطريقة غير قانونية وذلك بهدف إدخالها تدريجياً في الاقتصاد الرسمي.

■ الفساد يزيد عدم الاستقرار السياسي وزيادة مستويات الجريمة.

يساهم الفساد على نطاق واسع في عدم الاستقرار السياسي، كما أن عدم الاستقرار يعمل على ارتفاع مستويات الجريمة وفي علاقة الفساد بالاقتصاد غير الرسمي والجريمة فقد أثبت وجود علاقة بين الجريمة ونوعية المهن حيث ظهر أن الجريمة تصل ذروتها بين المهن الزراعية والحرف اليدوية حتى تكاد تصل أذناها بين أصحاب المهن الفكرية (أحمد رشوان، 2007، صفحة 141).

وهذه الآثار ربما هي التي جعلت مناطق كشمال إفريقيا متعثرة كثيراً في مجال مكافحة الفساد وحكم القانون مثلما يوضحه مؤشر التنظيم والإدارة أنظر الشكل رقم (03) المتعلق بالتنظيم والإدارة.

الشكل رقم (II - 03): مؤشر التنظيم والإدارة.



المصدر: جورج عايد: لما تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعملة " وعد...لم يتحقق"، مجلة التمويل والتنمية، البنك الدولي، مارس، 2003 ص13.

يتضح جليا من الشكل رقم (03) أن منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا متخلفة كثيرا عن باقي المناطق فيما يخص مؤشر التنظيم والإدارة من ناحية الاستقرار السياسي أو من ناحية الخضوع للمساءلة أو حكم القانون وفاعلية الحكومات أو من ناحية الخضوع للمساءلة وهذا ينعكس على نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي في هذه المناطق، بعكس دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تبلغ فيها المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر درجات كبيرة تقترب في جميعا إلى نسبة 100%.

✓ المطلب الثالث: انعكاسات الفساد الإداري.

يؤثر الفساد الإداري والمالي على جميع مناحي الحياة، سواء الاقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية وحتى البيئية، ويمكن تلخيص أهم الآثار كما يلي:

أولا: الأثر على النمو الاقتصادي.

يعوق الفساد النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الربح "الإستثمار بالفائض الإقتصادي" مما يؤثر سلبا في هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية، كما يزيد من مشكلة الرشوة و عدم التأكد مما إذا كان الموظفون الذين يتقاضون الرشوة سينفذون دورهم في الصفقة أم لا، و مع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوي و العمولات إلى تكاليف، ما برفع التكلفة الإجمالية للمشروعات و يخفض العائد على الإستثمار، فما يرافق الفساد الإداري من دفع للرشاوي يمثل لكثير من رجال الأعمال نوعا من الضرائب مما يدفعهم إلى التقليل من استثماراتهم في الدول التي يوجد فيها فساد و بصفة عامة فإن الفساد المالي هو المعوق الأكبر للتنمية المستدامة و معوق أول لتفعيل الأداء الحكومي الجيد (حبيش، 2013-2014، صفحة 337).

ثانيا: الأثر على القطاع الضريبي.

تنجر عن انتشار الفساد آثار سلبية تتمثل في التقدير غير الحقيقي للوعاء الضريبي مما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة في توزيع الأعباء العامة، كما يؤدي إلى عجز السياسات المالية والاقتصادية عن تحقيق أهدافها نتيجة للتحديد الزائف للطاقة الضريبية للمجتمع (لشهب، 2017، صفحة 197).

ثالثا: الأثر على الإنفاق الحكومي.

يؤثر الفساد المالي والإداري على اتجاه الإنفاق الحكومي والذي يكون صوب الأنشطة المظهرية (الرياضة، الفن، التظاهرات)، في حين ينخفض الإنفاق على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة ضف إلى ذلك الفساد الذي يمس جانب تنفيذ المشاريع العامة عن طريق التمييز في المناقصات ومنحها عن طريق الرشوة والمحسوبية (لشهب، 2017، صفحة 198).

رابعا: الأثر على الدخل الوطني وتوزيعه.

إن إنتشار الفساد في مناحي الإقتصاد يؤدي إلى تحصيل أموال طائلة دون وجه حق، هذه الأموال يتم تهريبها دوما إلى البنوك الأجنبية من أجل إخفائها و الإحتماء بالسرية المصرفية التي توفرها ما يعرف بدول الملاذ المصرفي الآمن ، و مع تكرار هذه العمليات الإجرامية من إختلاس وتهريب للأموال إلى الخارج يحرم الإقتصاد التي تكونت فيه تلك

الأموال من أية عوائد إيجابية لو تم استثمارها محليا (السيسي، 2003، صفحة 47). ولأن أصحاب الأموال غير المشروعة لا يهتمهم أبدا الجدوى الاقتصادية لأي مشروع استثماري يقومون به، فإن ذلك يفسد مناخ الاستثمار داخل البلاد، و إن إدخال تلك الأموال القذرة في الدورة الاقتصادية يؤدي إلى حدوث خلل في توزيع الدخل الوطني (شعيب، 2002، صفحة 238) هنا الخلل في التوزيع يكون ناتج عن حصول بعض الأفراد على مداخيل لا يستحقونها، في الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخل المشروعة على أية زيادة، و ما يتبع هذا من فوارق إجتماعية خطيرة (حبيش، 2013-2014، صفحة 339).

خامسا: الأثر على مصداقية الدولة وأجهزتها.

انتشار الفساد الإداري يؤدي إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية والحيلولة دون تحقيق لأهدافه الرسمية ما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية الأجهزة الإدارية وضعف الثقة بها من قبل جمهور المتعاملين، كما أن اتساع دائرة الفساد يؤدي إلى ضعف الهياكل الإدارية الأمر الذي يقضي إلى فشل النظام الإداري (مجلة الاقتصاد الجديد، 2012).

سادسا: الأثر على الاستقرار السياسي.

فانتشار الفساد داخل المجتمع يؤدي إلى الإضرار بالاستقرار السياسي، وتدني مستوى الدخل والصراع داخل النخبة الحاكمة وفساد الإدارة وتسلسلها وتردي الأوضاع.

سابعا: الأثر على ظهور طبقة تعمل على نشر الفساد.

وهذا بغرض تحقيق مصالحها الخاصة، حيث يفقد الجهاز الإداري كيانه لصالح المنظومات الفاسدة بداخله عند انتشار الفساد ويتم تحويله لتحقيق مصالحها الخاصة بدلا من المصلحة العامة، فالمستفيدون من الفساد يعملون على نشر الفساد في أكبر عدد ممكن من الأجهزة والمؤسسات الحكومية، يدعمهم في ذلك عدم المحاسبة والمساءلة القانونية (مجلة الاقتصاد الجديد، 2012).

✓ **المطلب الرابع: طرق مكافحة الفساد والوقاية منه.**

باعتبار الجزائر دولة مريضة بالفساد، وذلك بتأكيد من أسى سلطة في البلاد السيد عبد العزيز بوتفليقة حين جاء في الخطاب الذي ألقاه في 27 أبريل 1999 ومن هنا كان التحرك ضروريا من أجل وضع مجموعة من الآليات لمكافحة الفساد و الوقاية منه، وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين و العمل على تبني مبادئ و قواعد الحكم الراشد و إرساء دولة الحق و القانون (بوسعيد و عقون، جوان 2018، الصفحات 319-326).

أولا: النصوص القانونية الخاصة بمكافحة الفساد.

بما أن الجزائر كانت من بين الدول السباقة للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العربية للأمم المتحدة، 2003) المعتمدة في 31 أكتوبر 2003، و المصادق عليها بتحفظ سنة 2004 و كذلك إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد (اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، 2003) المعتمدة في 11 يوليو 2003، و المصادق عليها في 2006 بالإضافة إلى المصادقة على الإتفاقية الأمية لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية، 2000) المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 15/11/2000 و كذا البروتوكولات الملحق بها، و إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية، 1988)، و إتفاقية الأمم المتحدة لتحريم

الرشوة ، كما أن الجزائر عضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في الشرق الأوسط التي أنشأت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسيل الأموال و الإرهاب، فإنها سعت إلى تكييف قوانينها العملية مع هذه الإتفاقيات الدولية ، و لعل أهم دليل على ذلك هو إصدار القانون 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته (القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، 2006)، والذي يعد من مفردات القوانين المعاصرة التي تصبوا إلى خدمة التنمية في الجزائر، حيث اعتمد عليه المشرع الجزائري في البحث عن الآليات المناسبة لمكافحة الفساد على المستوى الداخلي، وكانت جل قواعده منسجمة مع الإتفاقية الدولية التي صادقت عليها الجزائر، وهذا كله من أجل هدف واحد و هو العمل على الحد من هاته الظاهرة الخطيرة لتحقيق الأمن و الإستقرار و الرفاهية للمواطنين في ظل تنمية مستدامة و شاملة.

1) في مجال إبرام الصفقات العمومية:

نظرا لكون أهم مجالات الفساد الذي مس القطاع العمومي في الجزائر هي الصفقات العمومية على اعتبار أنها عقود مموله بميزانية الدولة، حيث كانت هناك العديد من التجاوزات القانونية في إبرام الصفقات العمومية، ما أدى إلى هدر و تبديد للمال العام، كل هذا دفع بالمشرع الجزائري إلى إصدار قوانين خاصة بتنظيم الصفقات العمومية، و قام بتعديلها أكثر من مرة و ذلك من أجل تعزيز الآليات الخاصة بالوقاية من الفساد ، و لعل أهم النصوص القانونية في هذا المجال ما نصت عليه المادة 09 من القانون 06/01 من ضرورة توفير قواعد الشفافية و المنافسة الشريفة و الإختبار على أساس معايير موضوعية ، كما يفترض أن تخضع المشتريات العامة " لقانون المناقصات العامة " وليس للإتفاقيات الخاصة التي حضرها الرئيس بوتفليقة في خطاب ألقاه في أبريل 2005.

2) في مجال مكافحة التهريب :

من أجل محاربة ظاهرة التهريب و التي تضر كثيرا بالإقتصاد الوطني تم إصدار الأمر 05/06 المؤرخ في 2005 (الأمر 05/06 المتعلق بمكافحة التهريب، 2005)، و الذي يهدف حسب ما جاء في مادته الأولى إلى دعم وسائل مكافحة التهريب و ذلك من خلال وضع تدابير وقائية، و تحسين أطر التنسيق ما بين القطاعات، إحداث قواعد خاصة في مجالي المتابعة و القمع، بالإضافة إلى وضع آليات التعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب.

3) في مجال مكافحة غسيل الأموال :

صدر القانون 01/05 في فبراير 2005 (القانون 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتهما، 2005) كأول قانون لمكافحة غسيل الأموال في الجزائر وتم نشره في الجريدة الرسمية، و يجري تنفيذ هذا القانون بمساعدة فنية من البنك الدولي، و يندرج في إطار سعي الجزائر الدائم لتنفيذ مختلف البنود و الإتفاقيات التي أبرمتها المجموعة الدولية، خاصة في ظل تزايد المستمر لهذه الظاهرة الخطيرة و إرتباطها بظواهر أخرى كتجارة المخدرات و الإرهاب، و تختلف المنظومة البنكية في الجزائر التي ما زالت بعيدة عن إتخاذ جميع التدابير اللازمة لكشف ما وصلت إليه هذه المظاهرة، منها على وجه الخصوص تقديم الإحصائيات المتعلقة بحجم التحويلات التي تتم إلى الخارج. كما تضمن القانون 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد مادة خاصة بتدابير منع تبييض الأموال ركزت على ضرورة إخضاع المصارف و المؤسسات المالية غير المصرفية. بالإضافة إلى ما سبق تم إصدار قرار من طرف وزارة المالية في 18 مايو 2008 يفصل المعتمدة لتتبع حركة و مسار تنقل الأموال المشبوهة.

4) في مجال محاربة الفساد الإداري.

إن أي إستراتيجية فعالة لمكافحة الفساد، لابد أن تبدأ بالاعتراف الصريح بوجود الظاهرة، وتجلى ذلك في الجزائر من خلال قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. يهدف القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص ، وقد تم في إطاره إنشاء الهيئة الوطنية المكلفة بالوقاية من جرائم الفساد ومكافحته. بموجب مرسوم رئاسي رقم 413-06 كهيئة إدارية مستقلة تجسد مبادئ القانون وتقدم التوجيهات باعتبارها هيئة استشارية لكل شخص وهيئة عمومية وتتعاون مع جميع القطاعات العامة والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة وكمهنة رقابية ووقائية من خلال استغلال كل معلومة تساهم في الكشف عن أعمال الفساد و الوقاية منه .

ولمنع ضلوع القطاع الخاص بشكل أساسي في الفساد اتخذت تدابير وجزاءات تأديبية وردعية تنص على وضع إجراءات ومعايير للحفاظ على النزاهة بما في ذلك مدونات قواعد السلوك للوقاية من تعارض المصالح، إلى جانب تدقيق داخلي لحسابات المؤسسات الخاصة، والعمل بالمعايير المحاسبية التي تمنع مسك حسابات خارج الدفاتر وإجراء حسابات، دون تكوينها وتسجيل نفقات وهمية أو الإلتفاف العمدي لمستندات محاسبية قبل انتهاء الأجال المنصوص عليها.

بالإضافة إلى الجانب التشريعي والتنظيمي لمكافحة الفساد تم تحديد وتعريف المخالفات الممثلة في الاختلاس، استغلال النفوذ، الرشوة في الصفقات العمومية، الابتزاز ، رشوة أعوان عموميين أجنب وموظفين في الهيئات العامة، استغلال منصب، الإثراء غير المشروع، عرقلة السير الحسن للعدالة. وتجدر الإشارة إلى أنه في دستور 2016 في المادة التاسعة منه تمت الإشارة إلى اختيار مؤسسات غايتها حماية الاقتصاد من أي شكل من أشكال التلاعب أو الاختلاس أو الرشوة، أو التجارة غير المشروعة أو التعسف، أو الاستحواد، أو المصادرة غير المشروعة وبالتالي فالرشوة حارها الدستور في المقام الأول.

(5) في مجال محاربة الرشوة.

اتجه المشرع الجزائري إلى تجريم الرشوة لما ينطوي عليها من إهدار للثقة ونزاهة الإدارة بينها وبين القطاع الخاص وأصحاب المؤسسات الاقتصادية، وجاء في نص المادة 25 من قانون مكافحة الفساد على أنه يعاقب كل موظف طلب أو قبل بشكل مباشر أو غير مباشر مزية غير مستحق سواء لنفسه أو لصالح شخص آخر أو كيان آخر لأداء عمل، أو الامتناع عن أداء عمل من واجباته بحيث يعاقب الموظف العمومي بالحبس من سنتين (02) إلى عشر (10) سنوات وغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج.

كما ويتعرض الشخص المعنوي المدان بجريمة الرشوة المقدر في المادة 18 من قانون العقوبات إلى غرامة تساوي مرة (01) إلى خمس (05) مرات الحد الأقصى الغرامة المقررة للجريمة عندما يكون مرتكبها الشخص الطبيعي أي ما بين 1.000.000 إلى 5.000.000 دج إلى جانب غلق المؤسسة أو فرع من فروعها والمنع من مزاوله النشاط المهني أو الاجتماعي لمدة لا تتجاوز 5 سنوات، ومصادرة الشيء الذي استعمل في ارتكاب الرشوة، ناهيك عن تعليق ونشر حكم الإدانة، ووضع تحت الحراسة. كما أن جريمة الرشوة لا تسقط بالتقادم.

وبهذه الإجراءات يمكن القول أن المشرع الجزائري لم يبخل بسن النصوص التشريعية التي تحارب كل أشكال الفساد ومكافحة الرشوة التي يمكن أن تعيق عمل المؤسسات الاقتصادية خاصة الصغيرة والصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر.

في الجزائر هنالك العديد من الهيئات و المؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد من أهمها:
(1) البرلمان .

يملك البرلمان في الجزائر العديد من الآليات المتعارف عليها دستوريا ، و التي ينبغي تفعيلها لكي تكون أكثر نجاعة ، كالحق في طرح الأسئلة الشفوية و الكتابية على الوزراء في مختلف القضايا ذات الشأن العام ، و من الآليات أيضا اللجان البرلمانية التي لها دور لا يستهان به في إعداد البرامج و تقديم المقترحات الكفيلة بالحد من الأشكال المختلفة للفساد ، بالإضافة إلى التحقيق في قضايا الفساد، وإحالة المتورطين فيها للعدالة. إلا أن الواقع العملي يثبت بأن هذه الهيئة لم ترقى بعد إلى ممارسة الدور المنوط بها في هذا المجال ، وذلك بسبب الهيمنة الواضحة للجهاز التنفيذي عليها ، و يتجلى ذلك من خلال الضعف الذي يعرفه المجلس الشعبي الوطني فيما يخص مشاركته في إعداد القوانين ، و التي لم تتعدى نسبة 0.02% من مشاريع القوانين. كما أن النائب في البرلمان ينتظر قرابة 29 شهرا لاستلام الإجابة الكتابية من الوزير في حالة مساءلته له (بوسعيد و عقون، جوان 2018، صفحة 322).

(2) مجلس المحاسبة.

هو هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية تتبع رئيس الجمهورية تهدف إلى رقابة أموال الدولة، و أموال الأشخاص العامة الأخرى من جميع مظاهر الفساد، ويقوم بمعاونة المجلس الشعبي في القيام بدوره في مجال الرقابة المالية، إذن فهو يلعب دورا مهما في الرقابة على الميزانية العامة للدولة، وقد نص دستور 2016 (القانون 02/16 يتضمن التعديل الدستوري، 2016) بموجب المادة 192 منه على دور مجلس المحاسبة، وعلى ضرورة تقديم التقرير السنوي للمجلس وأن ترسل نسخة منه إلى البرلمان باعتباره جهة معاونة للسلطة التشريعية في الرقابة المالية من شتى مظاهر الفساد المالي والإداري الخاصة. وهذا التقرير الذي يعده المجلس بعد اكتشاف المخالفات المالية قد يراجع أو ربما لا يراجع، وفي أحيان أخرى تراجع بعد فترة طويلة من إعدادها وهذا بالطبع لا يحقق الفائدة المرجوة منها. فحتى تكون الرقابة فعالة لابد من وضع قواعد وأسس يجب على أعضاء الجهاز مراعاتها لدي مباشرتهم لاختصاصاتهم الرقابية وأن تكون رقابتهم رشيدة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة من خلال الحفاظ على المال العام من مظاهر الفساد (نجار، 2014/2013، صفحة 219)، وبالرغم من الدور الهام الذي يقوم به مجلس المحاسبة إلا أن هذا الدور لا يتسم بالفعالية المتوقعة، فهناك بعض العيوب التي تحول دون إكمال دوره الرقابي وتجعل دوره محدودا أو سطحيا وغير محقق للأعمال المتوقعة، وفي الأخير نأمل أن يتلاقى مجلس المحاسبة العيوب السابقة والتي تؤثر سلبا على رقابته المالية، خاصة دعمه باختصاصات قضائية إلى جانب إختصاصاته الرقابية الإدارية المالية والقانونية.

(3) المفتشية العامة للمالية.

هي جهاز للرقابة البعدية تحت السلطة المباشرة لوزير المالية، تباشر مهمة رقابة التسيير المالي والحسابي في مصالح الدولة والجماعات العمومية اللامركزية، وغيرها من الهيئات المعنية، وهي تمارس مهامها بصفة دائمة، من خلال المراقبة بناء على الوثائق، أو في عين المكان أو بعد إشعار مسبق. والمفتشية العامة للمالية في الجزائر كهيئة مستقلة للرقابة ينتهي عملها بقرير سنوي يشمل حصيلة عملها، وهذا التقرير ملخص لمعاينتها والإقتراحات التي تراها قصد تكييف التشريع الساري المفعول مع عملها الميداني. لكن السؤال الذي يطرح نفسه

هل هذا التقرير يكفي لتحقيق عمليات الرقابة ألا وهي القضاء على الجرائم الاقتصادية الضخمة التي تمس الإقتصاد الدولة برمتها.

وكان من الأجدر أن يعطي المشرع لهذه الهيئة الوطنية صلاحيات أكبر من مجرد إعداد التقارير، بفتح التحقيقات وتلقي الشكاوى وإحالتها للقضاء ليتم النظر فيها ومتابعة مرتكبي هذه الجرائم. فأغلب الجرائم الاقتصادية التي أعدت هذه الهيئة تقارير بشأنها تكون بعد إتمام العملية الإجرامية، وهذا ما يؤدي إلى عدم ثقة المجتمع المدني في آليات الرقابة، والتي نأمل إصلاحها حتى تكون مستقبلا مجدية وفعالة للتصدي للفساد مؤسساتيا (نجار، 2014/2013، صفحة 228).

4) المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها.

أنشأ المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها في فترة حكم الرئيس السابق "اليمين زروال"، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 16-20/07/1996، وهو يضم موظفون سامون في الدولة ورجال قانون والأمن، مهمته الأساسية تقضي إلى فضح الفساد والرشوة وإختلاس المال العام، وللذكر فإن المرصد منذ بدء عمله اهتم بالعديد من قضايا الفساد في الجزائر، حيث عالج ملفات كبيرة خاصة مشاريع تنموية مثل: مشاريع تسيير أموال تنمية الهضاب العليا، ملف العقار الصناعي، ملف الطريق السيار شرق غرب..و العديد من الملفات الأخرى الخاصة بالفساد.

5) الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.

تعتبر الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته مؤسسة رسمية متخصصة في مجال الوقاية من الفساد وتم إنشاؤها نظرا للانتشار الكبير الفساد في الجزائر، وهي عبارة عن سلطة إدارية مستقلة لا تخضع لأية رقابة إدارية أو وظيفية تتمتع بالشخصية المعنوية: ثم إنشاء هذه الهيئة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06/314 المؤرخ في 02 نوفمبر 2006 وهي تعد من أهم الآليات المؤسساتية التي اقترحها القانون 06/01.

تمارس الهيئة المهام المنصوص عليها في المادة 20 من القانون 06 / 01 وهي كالآتي:

- تلقي التصريحات بالملتمكات الخاصة بالموظفين العموميين.
- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري.
- إعداد برامج تحسيسية بالأثار الضارة الناجمة عن الفساد.
- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني و الدولي... (المرسوم الرئاسي رقم 06/413، 2006).

ومن الملاحظ أن هذه الهيئة ليس لها دور فعال في مكافحة الفساد و مثال عن ذلك: عدم اختصاصها بتلقي التصريحات من طرف الشخصيات الفعالة مما يضعف دورها الرقابي، إضافة إقتصار دورها على الجانب الوقائي الإستشاري على عكس تسميتها التي تدل كذلك على الردع وعدم إمكانيتها تحريك الدعوى العمومية رغم تمتعها بالشخصية المعنوية و لها حق التقاضي. وعدم ظهور نشاطها في جانب تطبيق الإجراءات المتعلقة بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات والهيئات الوطنية و الدولية المختصة بمكافحة الفساد...

6) الديوان المركزي لجمع الفساد.

مواصلة لعملية التطهير التي تشنها الجزائر ضد أوجه الفساد قام رئيس الجمهورية بتوقيع مرسوم رئاسي رقم 11/ 426 يتضمن تشكيل و تنظيم وكيفيات عمل الديوان وهو مصلحة مركزية عملية للشرطة القضائية، تكلف

بالبحث عن الجرائم و معاينتها في إطار مكافحة الفساد و من مهامه حسب المادة 05 من المرسوم ما يلي: (المرسوم الرئاسي رقم 11/426، 2011).

- جمع الأدلة و القيام بالتحقيقات و إحالة مرتكبيها اللجنة المختصة.
- تطوير التعاون مع هيئات مكافحة الفساد و تبادل التعاون .
- جمع كل معلومة تسمح بالكشف عن الفساد...

الديوان المركزي لقمع الفساد آلية وقائية كلفت بالبحث عن الفساد ما زالت حبر على ورق و من خلال استقرار هذا المرسوم فإن عمل الديوان هو عمل إداري بحث إلى جانب أنه ليس له أي اختصاص قضائي بالرغم من تشكيلته

7) المفتشية العامة برئاسة الجمهورية.

استحدثها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، تابعة لرئاسة الجمهورية، تتولى مراقبة نشاط المسؤولين. تقوم المفتشية العامة لرئاسة الجمهورية، ضمن نشاطاتها الرقابية، بإيفاد مفتشين إلى الولايات للتواصل مع جميع فئات المجتمع من طلبة وبطالين وغيرهم. للتحري بشأن كيفية تسيير مصالح الولاية وعن مدى تطبيق القوانين والقرارات على المستوى المحلي. وتعد المفتشية هذه سابقة من نوعها يتم تنصيبها على مستوى أعلى هرم في السلطة، لتكون بمثابة عين منصبة صوب الأمور والقضايا التي تكتسي أهمية لدى السلطة والمواطن، على حد سواء (22041). حيث صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية، مرسوم رئاسي يحدد مهام وصلاحيات المفتشية العامة برئاسة الجمهورية. أين جاء فيه بأن المفتشية العامة لمصالح الدولة والجماعات المحلية تعمل تحت سلطة رئيس الجمهورية ويسيرها مفتش عام برتبة مستشار برئاسة الجمهورية. كما أن هذه المفتشية هي جهاز تفتيش ورقابة استعجالية، وتعمل في كل وقت على مراقبة سير الإدارات والهيئات العمومية والجماعات المحلية. وتعمل أيضا على مراقبة تنفيذ السياسات العمومية وتقييمها، ومراقبة شروط إنجاز المشاريع الاستثمارية ذات الأهمية الوطنية ووضعها قيد التنفيذ والاستغلال. بالإضافة إلى مراقبة نوعية الخدمات التي تقدمها مختلف مصالح الدولة والجماعات المحلية، ومراقبة أيضا الصفقات العمومية والإنفاق المالي (2204)..

-خلاصة الفصل :

يعتبر الفساد وسوء خدمات القطاع العام من أهم الأسباب التي تشجع على الإنخراط في الإقتصاد غير الرسمي، كما تعد دافعا قويا محفزا على ذلك، إذ يمكن القول بأن حجم الإقتصاد غير الرسمي يميل إلى الصغر في البلدان التي تتسم المؤسسات الحكومية فيها بالقوة والكفاءة، وقد أظهرت بعض الدراسات بالفعل أن ارتفاع معدل الضريبة في حد ذاته ليس هو السبب وراء زيادة حجم الإقتصاد غير الرسمي، بل السبب هو انعدام الكفاءة في المؤسسات العامة وارتفاع مستوى الفساد إذ توجد علاقة بين حجم الإقتصاد غير الرسمي ودرجة الفساد وهي علاقة قوية، فمعظم الدخول في الإقتصاد غير الرسمي تمثل بديلا للفساد والرشوة، فالفساد والإقتصاد غير الرسمي يكاد يكون كل منها مكمل أو متمم للأخر، فالدول التي يرتفع فيها معدل الفساد والرشوة يوجد بها مستويات عليا من الإقتصاد غير الرسمي.

الفصل الثالث

دراسة حالة حول دمج الاقتصاد غير الرسمي بمكافحة التهرب
الضريبي (مديرية الضرائب لولاية مستغانم محل الدراسة)

-تمهيد :

تساهم مديرية الضرائب الولائية لمستغانم كفرع من فروع النظام الجبائي الجزائري بشكل فعال في تطبيق القوانين الجبائية الخاصة بمكافحة التهرب الضريبي الذي يعد بعدا من أبعاد الفساد بكافة أشكاله، وذلك من خلال تحصيل الإيرادات الجبائية داخل حدود الولاية وكذا تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بغرض جذب أكبر قدر من الفاعلين في الاقتصاد غير الرسمي للاندماج تدريجيا في الاقتصاد الرسمي، باستغلال الإصلاحات الجبائية وتعريف المكلفين بالتسهيلات والمزايا والحوافز أي الجوانب الايجابية للامتثال الجبائي، وهذا ما يتطلب كفاءة ونزاهة العامل. لذا ونظرا لأهمية الظاهرة سنحاول معالجتها من الناحية الميدانية من خلال التطرق بنوع من التفصيل إلى ما يلي :

- المبحث الأول : تقديم مديرية الضرائب لولاية مستغانم.
- المبحث الثاني : موقع التهرب الضريبي في معادلة الفساد والاقتصاد غير الرسمي.

• المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية مستغانم.

المديرية الولائية تعتبر السلطة التنفيذية للدولة لممارسة سيادتها الجبائية، من خلال تحصيل الضرائب وإحصاء المكلف بالضريبة وإجراء عمليات الرقابة الجبائية للمكلفين الذين لهم تكليف جبائي بالدولة.

✓ المطلب الأول: عرض ووصف مديرية الضرائب لولاية مستغانم.

(1) تعريف المديرية العامة للضرائب:

تعتبر المديرية العامة للضرائب أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني و التي تعتمد عليها الحكومة في تنفيذ برامجها، و لكونها مكلفة لإدارة النظام الضريبي و التحكم في كل جوانبه من التشريع و التنظيم إلى تنفيذ خطط السياسة الجبائية بهدف تحصيل الموارد التي تعتبر مصادر رئيسية لخزينة الدولة كما تتمثل الغاية الرئيسية للمديرية العامة للضرائب في الإطلاع بمهامها، كإدارة فعالة لتطلعات المكلفين بالضريبة.

ويعد اختصاص الإدارة المركزية للضرائب بتنفيذ القوانين و المساهمة في تعديل للتشريعات و التعديلات لكي ترقى، بالنظام الضريبي نجد أن مهام الإدارة الجبائية تنحصر في المزج بين الوسائل الإدارية و القانونية، بدرجات الإتقان و الكمال الفنية و المالية لتكون بدور الوسيط بين تمويل الخزينة العمومية باعتبارها الهدف الذي نشأت من أجله و بين رضا المكلفين بالضريبة لكونهم يمثلون رأسمال الإدارة الجبائية (موقع المديرية العامة للضرائب).

➤ مهام المديرية العامة للضرائب:

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 364-07 مؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1428 الموافق 28 نوفمبر سنة 2007ء يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، فإن المديرية العامة للضرائب مكلفة بما يأتي:

- السهر على دراسة واقترح وإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية وكذا تنفيذ التدابير الضرورية الإعداد وعاء الضرائب وتصفيها وتحصيل الضرائب و الحقوق والرسوم الجبائية وشبه الجبائية.
- السهر على تحضير ومناقشة الاتفاقيات الجبائية الدولية والاتفاقات الدولية التي تحتوي على أحكام جبائية أو شبه جبائية.
- تنفيذ التدابير الضرورية لمكافحة الغش والتهرب الجبائيين.
- السهر على التكفل بالمنازعات الإدارية والقضائية المتعلقة بالضرائب والحقوق والرسوم أيأ كانت طبيعتها.
- توفير أدوات تحليل ومراقبة تسيير و مردودية مصالح الإدارة الجبائية، لا سيما مؤشرات نجاعة المصالح الجبائية .
- السهر على تحسين علاقات المصالح الجبائية مع المكلفين بالضريبة.

وتتكون من ثماني (08) مديريات رئيسية:

- مديرية التشريع والتنظيم الجبائيين.
- مديرية المنازعات.
- مديرية العمليات الجبائية والتحصيل.
- مديرية الأبحاث والتدقيقات.
- مديرية الإعلام والوثائق الجبائية.

- مديرية الإعلام الآلي والتنظيم.
- مديرية العلاقات العمومية والاتصال.
- مديرية إدارة الوسائل والمالية (موقع المديرية العامة للضرائب).

2) تعريف مديرية الضرائب لولاية مستغانم.

إن المديرية الولائية للضرائب هي عبارة على مؤسسة مالية تهتم بتحصيل وجباية مختلف الضرائب والرسوم بواسطة فروعها المنتشرة عبر إقليم الولاية والمتمثلة في مركز الضرائب والمراكز الجوارية وقباضات الضرائب، وتعتبر وسيط بين الدولة (الخزينة العمومية) والمكلفين بالضريبة (المدينين). تم بناء دار المالية سنة 1997 وقام السيد وزير التجارة والمالية بتدشينها في 19 رجب 1419 هجري الموافق ل 09 نوفمبر 1998، حيث كانت تتواجد بوسط المدينة ومقرها حاليا بحي زغلول بدار المالية وتحتوي دار المالية على ثلاثة فروع:

- أملاك الدولة.
- الضرائب.
- مسح الأراضي.

إن المديرية تشرف على 14 مفتشية تختص بتأسيس كل الرسوم و الضرائب 4 منها متواجدة في مستغانم و 9 الأخرى تتواجد بضواحي الولاية والوحدة الباقية مكلفة بالتسجيل والطبع.

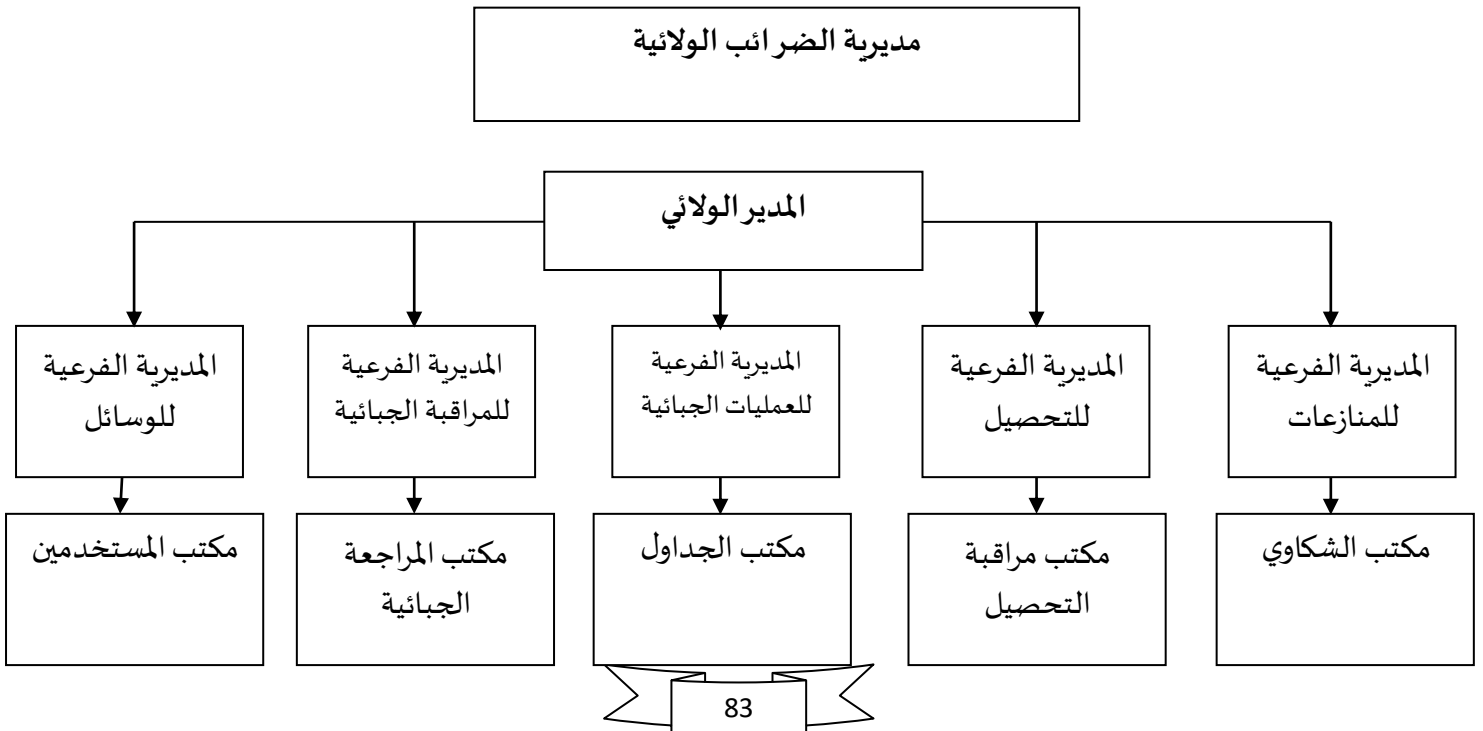
✓ **المطلب الثاني: التنظيم الداخلي للمؤسسة والهيكل التنظيمي.**

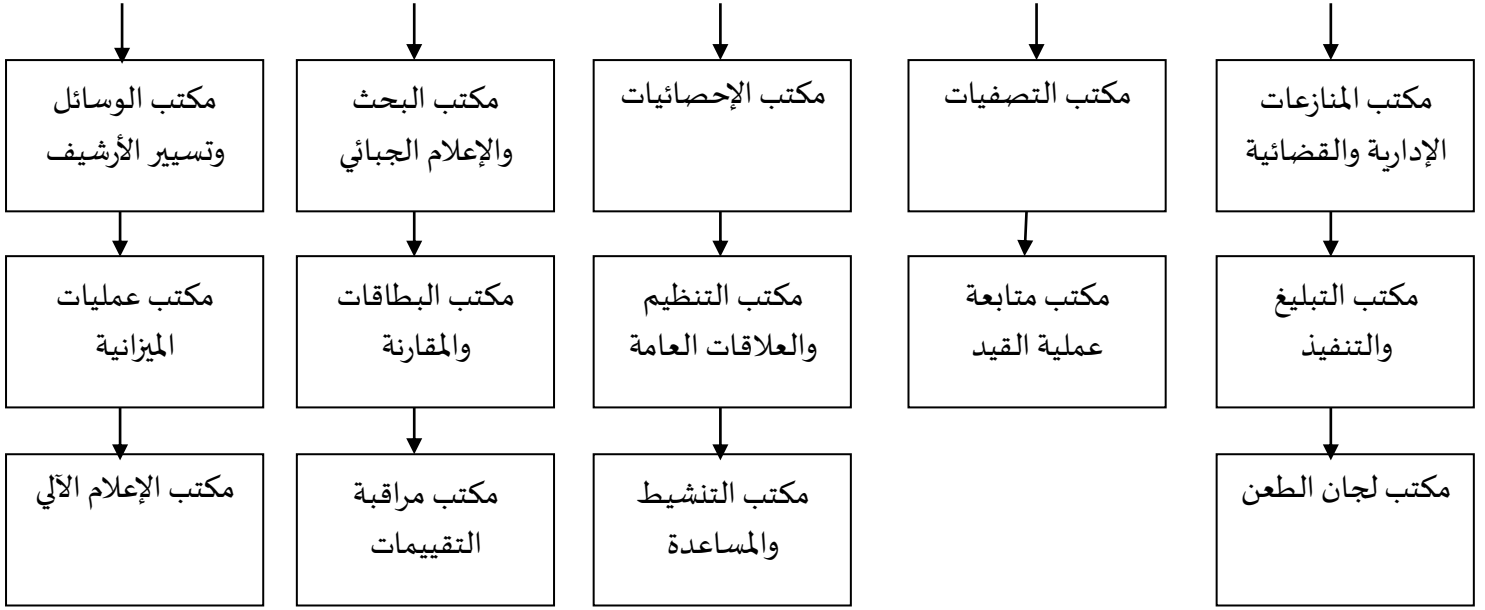
1) التنظيم الداخلي لمديرية الضرائب الولائية لمستغانم .

تحكم مديرية الضرائب الولائية لمستغانم قوانين داخلية تنظم العلاقات بين أجهزتها وإدارتها ومصالحها الداخلية تتمثل هذه القوانين في القانون الداخلي كما يعتبر الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة بمثابة شبكة متينة تعمل على الحفاظ على الوضعية العملية وتنظم الأقسام والفروع وأيضا كيفية توزيع المهام وكذا توضيح العلاقات الوظيفية وإدراج السلم الإداري وكذلك الكشف عن قيام كل موظف بعمله بأحسن صورة .

2) الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب الولائية لمستغانم .

الشكل رقم (III - 01) : الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب الولائية لمستغانم.





المصدر: وثائق مقدمة من طرف المصلحة الرئيسية للمراقبة الجبائية، مديرية الضرائب الولائية لمستغانم.

3) دراسة الهيكل التنظيمي.

تعد إدارة الضرائب من الهيئات العمومية التي لها طابع المرفق العام، إذ تكتسب شخصية معنوية و ذات مهام و وظائف سيادية متمثلة في العمل الجبائي، و هو تحديد الوعاء الضريبي و حساب الضريبة و تحصيلها و الرقابة على التصريحات وفق القوانين الجبائية السارية المفعول و تتكون مديرية الضرائب لولاية مستغانم من خمس مديريات فرعية و كل مديرية تضم مكاتب و لكل مكتب مهام يقوم بها و يظهر ذلك كما يلي :

1 المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.

و تضم أربعة مكاتب .

1.1 مكتب الجداول.

مكلف بـ:

- المصادقة على الجداول التي تمت تصفيتهما من الضرائب والرسوم عن طريق مركز الإعلام الآلي.
- إعداد نسخ ثنائية من الإنذارات و تسليمها.
- تحضير العناصر الضرورية لإعداد الميزانيات الأولية للجماعات المحلية.

1.2 مكتب الإحصائيات.

مكلف بـ:

- جمع حالات الإحصائية الدورية و إرسالها إلى المديريات الجهوية للضرائب المختصة بتثبيتها.

1.3 مكتب التنظيم والتشطيط والعلاقات العامة:

مكلف بـ:

- توزيع العمليات الجبائية و المناشير و المذكرات الواردة للإدارة المركزية و المديرية الجهوية بتطبيق التشريع و التنظيم الجبائين.
- متابعة ومراقبة تنفيذ برنامج عمل المفتشيات و الوعاء فيما يخص الرقابة المعمقة للملفات الجبائية و الإحصاء الدوري للمكلفين بالضريبة.
- استقبال الجمهور و إعلامه وتوجيهه و إعطاء المكلفين بالضريبة المعلومات الخاصة بالتشريع و التنظيم الجبائين.

1.4 مكتب التسجيل و الطابع،

مكلف بـ:

- تقييم أعمال مفتشيات التسجيل و الطابع، و تقديم الاقتراحات التي من شأنها تحسين مهام هذه المفتشيات.

الإشراف على عمليات المراقبة المتعلقة بضريبة الطابع على العموم و بكل الإعلانات.

- اقتراح كل التدابير التي من شأنها أن تساهم في الإجراءات الخاصة بالتسجيل و الطابع.

2 المديرية الفرعية للمنازعات.

تتكفل هذه المديرية بالمنازعات بين إدارة الضرائب و المكلفين بالضريبة لأن القوانين الجبائية كلها تنص على أنه من بين حقوق المكلفين بالضريبة حق الطعن في الضرائب المفروضة و هذه الطعون لا تقبل إلا بعد تقديم شكلية في إطار التظلم أمام المدير الولائي للفصل فيها ، و هذه ما يسمى الطعن الإداري و المكلف ليم له الحق بتقديم الطعن أمام العدالة إذ لم يقدم أمام المدير الولائي ، وتتكون هذه المديرية من ثلاث مكاتب هي :

2.1 مكتب المنازعات القضائية ولجان الطعن .

مكلف بـ:

- تلقي و دراسة الطعون المشككة ضد قرارات المدير الولائي في مجال المنازعات، و عرضها على لجنة المنازعات المختصة.

- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على الاحتياجات الخاصة بالضرائب أو الإجراءات التي لم تلتزم بها الإدارة الجبائية.

2.2 مكتب الشكايات.

مكلف بـ:

- تلقي الطلبات الرامية إلى إعفاء أو التخفيض التي أسست وعائها المفتشية.
- تلقي الطلبات الرامية إلى إعفاء من الزيادات أو التخفيضات أو العقوبات و تعويضات التأخر التي تطبقها قابضات الضرائب.

2.3 مكتب التبليغات والأمر بالصرف

مكلف بـ:

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات بعد استشارة لجان الطعن.
- تبليغ المكلفين بالضريبة و المصالح المعنية بالقرارات الصادرة عن المدير الولائي في مجال المنازعات وكذا القرارات الصادرة في مجال الطعون الولائية.

■ الأمر بالتخفيض و التصحيح بعد القابلية المقررة في مجال الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

2.4 مكتب لجان الطعن :

مكلف بـ :

■ دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفين بالضريبة للجان المصالح النزاعية أو الإعفائية المختصة.

■ تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاع دفع أقساط ضريبة أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل و عرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.

3 المديرية الفرعية للتحصيل.

وتضم ثلاثة مكاتب:

3.1 مكتب مراقبة التحصيل :

مكلف بـ :

■ متابعة الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة، وفحص وضعية الآخرين المتأخرين في دفع مستحقاتهم الجبائية و اتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم و التدابير الإلزامية للتنمية السريعة لأقساط الضريبة غير المحصلة.

■ مراقبة حالة تصفية محاصيل الخزينة و السجل الخاص بترحيل المبالغ.

3.2 مكتب مراقبة التسيير المالي للبلديات والمؤسسات العمومية والمحلية :

مكلف بـ :

■ مراقبة الخزينة الأولية و الإضافية و التراخيص المتضمنة فتح اعتماد المخصص للبلديات والمؤسسات العمومية المحلية التي تتكفل بتسييرها ماليا.

■ مراقبة تنفيذ العمليات المقررة في ميزانيات البلديات و المؤسسات العمومية.3.3

3.3 مكتب التصفية:

مكلف بـ :

■ مراقبة عمليات التكفل بمستخلصات الأحكام القضائية و القرارات فيما يتعلق بالغرامات والعقوبات المالية.

■ تلقي النتائج المتعلقة بالإحصائيات التي تعدها قابضات الضرائب و تقوم بتجميعها ماديا و تضمن إرسالها إلى الإدارة المركزية.

4 المديرية الفرعية للرقابة الجبائية:

وتضم أربعة مكاتب :

4.1 مكتب البحث عن المعلومات الجبائية :

مكلف بـ :

تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني الوعاء الضريبي و مراقبته و كذا تحصيل الضريبة.

- تنفيذ برنامج التدخلات و البحث والتحري و كذلك الإطلاع بالإضافة إلى حق المعاينة الميدانية.

4.2 مكتب البطاقات والمقارنات :

و يكلف بما يلي:

- تكوين و تسيير مختلف البطاقات.
- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة.
- مراقبة استغلال مصالح المعنية لمعطيات المقارنة و إعداد وضعيات إحصائية و حواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

4.3 مكتب المراجعات الجبائية :

مكلف بـ:

- متابعة وتنفيذ برنامج المراقبة والمراجعة.
- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة.
- إعداد الوضعيات الإحصائية و التقارير الدورية التقييمية.

4.4 مكتب مراقبة التقييمات:

مكلف بـ:

- استلام و استغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجاناً.
 - المشاركة في تقويم الضرائب المستحقة في عمليات بيع وشراء العقارات.
- #### 5. المديرية الفرعية للوسائل :
- تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية.
 - السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.

-تعمل على تسيير :

5.1 مكتب المستخدمين والتكوين:

ويكلف بـ:

- السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين.
- إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

5.2 مكتب عمليات الميزانية :

ويكلف بـ:

- القيام في حدود صلاحياته، بتنفيذ العمليات الميزانية.
- تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول له.
- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع، الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب .
- الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

5.3 مكتب الإعلام الآلي:

ويكلف بـ:

- التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي.
- المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها (موقع المديرية العامة للضرائب).

✓ **المطلب الثالث: الإصلاح الضريبي في الجزائر ودوره في دمج الاقتصاد غير الرسمي.**

لقد شهد النظام الضريبي الجزائري إصلاحات جذرية في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد خلال بداية تسعينات القرن الماضي، وقد جاءت هذه الإصلاحات بفعل الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية التي خلفتها أزمة 1986، وكذا التوجه نحو إقتصاد السوق، الذي كانت من أهم نتائجها انتشار الإقتصاد غير الرسمي وكذا التهريب والغش الضريبي من طرف المكلفين، ومنذ تلك الفترة توالى الإصلاحات والتعديلات من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية التي سعت في مجملها إلى تفعيل النظام الضريبي ومحاولة دمج الإقتصاد غير الرسمي في إطار رسمي.

أولا: دوافع الإصلاح الضريبي في الجزائر وأهدافه.

هناك عدة دوافع وأهداف دفعت الجزائر لإصلاح نظامها الضريبي، نوجزها فيما يلي:

1. دوافع الإصلاح الضريبي في الجزائر.

لقد اتسم النظام الضريبي الجزائري إلى غاية 1992 بعدم الاستقرار، فمثلا في سنة 1976 تم إلغاء الضريبة الفلاحية، عقب صدور قانون الثورة الزراعية سنة 1971، ليتم إحيائها سنة 1984 وكذلك الرفع من معدل اقتطاع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من 50% سنة 1986 إلى 55% سنة 1987، وذلك لتعويض النقص المسجل في إيرادات الحماية البترولية نتيجة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، ويمكن إجمال أهم الدوافع التي قادت الجزائر إلى الإصلاح الضريبي فيما يلي:

➤ **تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي.**

فقد واجهت المؤسسات نظاما ضريبيا معقدا نتيجة تنوع الضرائب وتعدد معدلاتها، بالإضافة إلى اختلاف مواعيد تحصيلها، كما ترتب عن ذلك صعوبة في تمييز الجباية العادية مما عقد مهمة موظفي إدارة الضرائب، وأدى إلى كثرة المنازعات بين المؤسسات من جهة والإدارة الضريبية من جهة أخرى (جمام، 2010، صفحة 16).

➤ **ثقل العبء الضريبي.**

نتيجة لتعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، ففي دراسة أجراها صندوق النقد الدولي سنة 1988، حول مختلف المعدلات الضريبية المفروضة على أرباح الشركات لبعض الدول، تبين أن العبء الضريبي مرتفع جدا في الجزائر، وهو ما يشكل ضغطا على خزينة المؤسسة (عفيف، 2014، صفحة 109).

➤ **نظام ضريبي غير ملائم لمعطيات المرحلة الراهنة،**

إن تغير التوجه، من نظام التخطيط المركزي أي نظام الإقتصاد الموجه إلى نظام إقتصاد السوق أصبح يتطلب وضع أسس نظام جبائي جديد يتلاءم مع المرحلة الجديدة ويساير الإصلاحات الاقتصادية الأخرى التي عرفتها الجزائر (عفيف، 2014، صفحة 109).

➤ **ضعف الإدارة الضريبية.**

من الأسباب التي أدت إلى فشل النظام الضريبي في الجزائر هي ضعف الإدارة الضريبية، يرجع هذا الضعف إلى (حجار، 2006، صفحة 59):

- وجود فراغ في الإدارة الضريبية بعد رحيل الاستعمار، مما أدى إلى صعوبة التحكم في سيرورة تلك الإدارة مما أثر سلبا على مردوديتها.
 - نقص المستوى التعليمي والتأهيلي لموظفي إدارة الضرائب مما جعلهم لا يؤدون مهامهم على أكمل وجه .
 - افتقار إدارة الضرائب للتقنيات المتطورة .
 - كما لا ننسى سوء التنظيم الإداري ووجود البيروقراطية وانتشار الرشوة والتهرب الضريبي.
- عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار.

تعتبر الحوافز الضريبية تقنية يستعملها المشرع للتأثير على سلوك المكلفين بما فهمهم المؤسسات فهي تعرف بالتضحية الضريبية، حيث تضحي خزينة الدولة بقدر معين من الاقتطاع الضريبي من أجل حث المؤسسة على الاستثمار وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج، لكن الحوافز الموجودة في النظام الضريبي السابق لم تؤدي الدور اللازم في توجيه الاستثمار نحو الأنشطة المنتجة، وذلك بسبب عدم توازن هيكل قطاع الاستثمار وعدم التوازن الجغرافي للمؤسسة عبر التراب الوطني.

➤ ضعف العدالة الضريبية.

تميز النظام الضريبي الجزائري قبل الإصلاحات بعدم عدالته، فطريقة الاقتطاع من المصدر مقتصرة فقط على بعض المداخل دون الأخرى، كما أن الضرائب المباشرة يغلب عليها طابع المعدل النسبي وليس التصاعدي، إضافة إلى وجود ضرائب نوعية لا تراعي الوضعية العامة للمكلف واختلاف المعاملة الضريبية بين المؤسسات العمومية والخاصة (عفيف، 2014، صفحة 109).

2. أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر.

تعددت الأهداف التي سعت السلطات العمومية إلى تحقيقها عن طريق الإصلاح الضريبي ومن بين أهم هذه الأهداف نذكر:

➤ محاربة الغش والتهرب الضريبي.

للتخفيف من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، قام المشرع الجزائري بإصلاحات ضريبية ذات البعد الإداري والتشريعي، وتتمثل هذه الإجراءات في العناصر التالية (ناصر، 1997، صفحة 122):

- إنشاء ضرائب بسيطة وواضحة يسهل متابعتها.
- إجبار المكلفين بمسك دفاتر منتظمة يمكن مراقبتها في كل وقت.
- إجبار المكلفين التعامل بالفاتورة وهذه الأخيرة بدورها خاضعة للمراقبة.
- وضع بطاقة ترقيم بواسطة الإعلام الآلي لجميع المكلفين بحيث تجد لكل مكلف رقم ضريبي واحد رغم تعدد أنشطته مما يسهل معرفة كل ما يرتبط بالمجال الضريبي.
- ربط بعض الإدارات الأخرى بإدارة الضرائب، فمثلا نجد إدارة الجمارك لها اتصال مستمر بإدارة الضرائب من أجل التنسيق وتبادل المعلومات لمتابعة المكلفين الذين يستوردون السلع من الخارج.

- توسيع تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر بحيث هذه التقنية جد فعالة لمحاربة التهرب والغش الضريبي.

➤ الأهداف الاقتصادية.

جعل الضريبة وسيلة فعالة لتمتين وتثبيت برنامج الإصلاح الإقتصادي من خلال (جمام، 2010، صفحة 112):

- توفير الجو الملائم والمناسب للقيام بالاستثمارات.
- عدم عرقلة وسائل الإنتاج المستوردة اللازمة للأعمال الإنتاجية.
- استعمال النظام الضريبي من خلال مكوناته كأداة لتوجيه الإقتصاد الوطني نحو إقامة مؤسسات اقتصادية قوية قادرة على تموين السوق المحلية ومنافسة السلع الأجنبية.
- تقديم امتيازات جبائية للقطاع الخاص حتى يقوم بدوره الفعال في التنمية الاقتصادية.

➤ الأهداف المالية.

تتمثل الأهداف المالية في الرفع من المردودية المالية للجباية العادية، وجعلها كفيلة بتغطية نفقات التسيير، إضافة إلى محاولة إحلالها محل الجباية البترولية التي كانت تسيطر بشكل كبير على تمويل ميزانية الدولة (رزق و عمور، 2008-2009، صفحة 326).

➤ الأهداف الاجتماعية.

لقد سعى الإصلاح الضريبي في الجزائر إلى تحقيق العدالة الضريبية من خلال التمييز بين الأشخاص الطبيعيين المعنويين، وإخضاع كل منهما معاملة خاصة، وكذا التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية التي تعتبر أكثر عدالة من الضريبة النسبية، إضافة إلى مراعاة القدرة التكليفية، وذلك بتقدير الإعفاءات اللازمة لذلك (قدي، 2002، صفحة 02).

ثانيا: المعوقات التي تحول دون تفعيل عملية الإدماج.

لقد تعددت العراقيل التي حالت دون تسهيل عملية احتواء النشاطات المخفية، واستفادة الإقتصاد الوطني من ربوعها، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي (رمضاني، 02-03 نوفمبر 2010، صفحة 13):

- إن الانتشار الفاحش لظاهرتي الرشوة والمحسوبية جعل هذا السلوك يجد رواجاً كبيراً.
- قوة نفوذ الجماعات الضاغطة التي تدافع عن مصالحها على حساب المصلحة العمومية.
- عدم الاستقرار التشريعي، أي أن سياسة الإستثمار خاصة في الجزائر لا تكاد أن تتجلى حتى تبرز بأوجه مناقضة لسابقتها فالقوانين والتنظيمات المتعلقة بذلك تشهد ديناميكية سلبية وأحيانا غير مدروسة، ناهيك عن جمود هذه التشريعات وفشلها في مواكبة المستجدات أو حتى التنبؤ بها.
- عدم الاستقرار السياسي وعدم إلتزام الحكومات المتعاقبة على إستيفاء ما قد تم البدء فيه من قبل الحكومات السابقة بحجة التغير الإيكولوجي.

▪ ضعف السياسات الإقتصادية التنموية، وضعف خلق الثروات خارج مجال المحروقات يجعل من الطلب غالب على الفرص المحتشمة للعرض والتي تتمثل في مجموعة محدودة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

- عدم التنسيق بين مختلف المصالح المختصة في الدولة، فالتباعد يفتح مجال لعدم الدقة في تقديم المعطيات وهذا ما يؤثر سلبا على فعالية القرار بالاندماج فخلق قواعد معلوماتية موحدة بين جميع العناصر الفاعلة في دفع الاندماج من شأنه إغلاق الباب أمام الغش والتزوير والصفقات المشبوهة.
- البيروقراطية والغش الإداري.

• المبحث الثاني: موقع التهرب الضريبي في معادلة الفساد والاقتصاد غير الرسمي.

✓ المطلب الأول: عموميات حول التهرب الضريبي في الجزائر.

أولا: مفهوم التهرب الضريبي.

توجد تعاريف مختلفة للتهرب الضريبي منها ما يعرفه: "هو عدم إقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء من خلال تقديم بيانات مضللة لمصالح الضرائب، أو من خلال إستخدام وسائل مشروعة أو غير مشروعة للإفلات من دفع الضريبة وبعبارة أخرى فإن المكلف يتخلص من دفع الضريبة إما بشكل كلي أو بشكل جزئي". وقد حددت المادة 36 من قانون الإجراءات القضائية الجزائي الطرق والأساليب التي إذا تحققت تشكل غش أو تهرب ضريبي، ومن خلال استقراءها نجدتها تركز على الركنين المادي والمعنوي والعلاقة بينهما تشكل جريمة تهرب ضريبيين وتستند إلى عنصر الإحتيال ومخالفة القانون أو إلى الإخفاء المادي لوقائع وحسابات أو منتجات أو عدم التقيد بضوابط المرور في إنتاج الكحول والتبغ أو مخالفة معايير الضمان للمعادن النفيسة، كما يمتد فعل الإجرام الضريبي إلى التهرب من تسديد الحقوق الضريبية أو الجمركية بقصد الإضرار بحقوق الخزينة، وبالتالي التملص من تحمل الأعباء الإجتماعية المحددة قانونا.

بالتالي يتضمن التهرب الضريبي غشا وتحايلا على التشريعات الضريبية ومخالفة الأحكام القانونية والتعليمات التي تصدرها إدارة الضريبة يلجأ إليها المكلف للتخلص من الضريبة وعلى مراحل ثلاث (عثمان، 2008، صفحة 128) :

- أ- مرحلة تحديد الوعاء: وفيها يحاول الفرد (المكلف) إنكار وجود وعاء الضريبة أو تقرير قيمة تقل عن الحقيقة أو يخفي السلع المستوردة عن أعين رجال السلطة المالية.
- ب- مرحلة التسديد: وفيها يحاول الفرد إخفاء كل أو بعض أمواله ليحول بين السلطة المالية وبين استيفاء الضريبة كاملة.

ت- مرحلة المساومة: وفيها يقوم المكلف بمساومة أفراد السلطة الضريبية للقيام بتخفيض التقدير الضريبي مقابل منحهم مبالغ نقدية مجزية (رشوة)، معتمدا على استعداد هؤلاء الأفراد لمخالفة القوانين في الحصول على المكاسب غير المشروعة، واستعداد المكلف لدفع مبالغ الرشوة طالما أنه سيحصل على تخفيض مجزي من الضريبة يؤدي إلى تزايد أرباحه الصافية.

ثانيا: تحليل أسباب تفشي ظاهرة التهرب الضريبي.

من المسلم به أن الضرائب هي مبالغ مالية تفرضها الحكومات على الأفراد والمؤسسات وتقتطعها من مداخلكم وعوائد أنشطتهم، من أجل تغطية الإنفاق العام وتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي بواسطة دعم القطاعات الاقتصادية غير المنتجة والإستراتيجية كالتعليم الصحة البنية التحتية.....

إذا فان الهدف من أي نظام ضريبي هو منح حياة كريمة لكل فرد من أفراد المجتمع دون استثناء (بولخوخ، 2004، صفحة 86)، فإذا كان المفهوم النظري هو منح حياة كريمة لكل فرد من أفراد المجتمع دون استثناء، فلماذا انتشر التهرب الضريبي، وأصبح سلوك عام لا تخلو منه أي دولة في العالم؟. بالرجوع إلى الواقع الجزائري نجد أن انتشار التهرب الضريبي مرده تضافر عدة أسباب نذكر منها (بلواضح و سعيدي، 2014، الصفحات 30-31):

(1) الأسباب المتعلقة بالمكلف:

- غالبا ما تعود أسباب التهرب الضريبي إلى المكلف في حد ذاته والتي تندرج في:
- يحفز ضعف المستوى الخلفي المكلفين على التهرب من أداء واجبه الضريبي، لذلك فهو يتناسب عكسها مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع، ومع الشعور بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة.
 - اعتقاد أن الضريبة هي اقتطاع مالي دون مقابل.
 - اعتقاد المهرب من الضرائب هو سارق شريف يقوم بسرقة الدولة وهي شخص معنوي، فهو لا يضر بالآخرين.
 - سوء تخصيص النفقات العمومية حيث يشعر المكلفون بتبذير أموالهم في أوجه لا تعود عليهم بالمنفعة العامة.
 - اعتقاد عدم شرعية الضريبة من الناحية الدينية عكس الزكاة التي تعتبر من أركان الإسلام.
 - الحالة المالية السيئة للمكلف تجعله يميل نحو التهرب الضريبي لتعويض ما خسره.

(2) الأسباب المرتبطة بطبيعة النظام الضريبي :

توجد عدة عوامل تؤثر على الهرب الضريبي ونطاقه والتي ترتبط بطبيعة التنظيم الفني الضريبي وعلى استقرار التشريع الضريبي.

- تعقد النظام الضريبي وذلك من حيث تنوع وتعدد معدلات الرسوم والضرائب، مع تغير المكلف الخاضع إلى كل نوع من الضرائب في كل مرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجد الكلف نفسه أمام أعوان ضرائب تنقصهم الكفاءة وبوسائل تقليدية.
- عدم استقرار التشريع الضريبي: وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى التغيرات العديدة التي تحدث على قوانين المالية الرئيسية والقوانين المالية التكميلية، مما خلق نوعا من التذبذب في استمرارية المنظومة التشريعية الضريبية.

(3) الأسباب المرتبطة بالظروف الاقتصادية السائدة :

من المسلم به أن إرتفاع القدرة الشرائية للأفراد وزيادة دخول المكلفين في أي إقتصاد ما يجعل إمكانية التهرب الضريبي قليلة جدا، الشيء الذي يسمح للمنتجين بنقل عبء الضريبة على المستهلكين بسهولة. غير أنه إذا تأملنا وضعية الإقتصاد الجزائري المتسم بانتشار الإقتصاد غير الرسمي، الذي نتج عنه عدم ضبط سوق السلع والخدمات، إضافة إلى عدم حرية المنافسة وفوضى الاستيراد، هذه الخصوصية قد ساهمت في زيادة حجم التهرب الضريبي بشكل واضح.

(4) الأسباب المرتبطة بالإدارة الضريبية:

تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، لذلك كلما كانت هذه الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة، كلما سهل التهرب الضريبي، ويرجع عدم كفاءة الإدارة الضريبية إلى ضعف الأجور في الوظيفة العمومية، وقلة المعاهد المتخصصة في تكوين الإطارات الضريبية. إضافة إلى ذلك،

(5) الأسباب المرتبطة بظاهرة الرشوة والفساد الإداري:

انتشار ظاهرة الرشوة والفساد الإداري بين أعوان الإدارة الضريبية له تأثير كبير على التهرب الضريبي، حيث أن بعض أعوان المصالح الضريبية لا يتورعون في استلام الهدايا والهبات من المكلفين، والتي هي في الحقيقة رشاي، وهذه الظواهر المرضية مهيمنة على الإدارة الضريبية بسبب نقص المراقبة الحكومية وقلة الأجهزة المختصة لمحاربتها، وهذه الظاهرة ليست ناتجة فقط عن غياب رقابة الدولة وغياب الصرامة في معاقبة الموظفين، بل قد تنتج من التنظيم السياسي للمجتمع نفسه، وكذلك من ضعف المرتبات الممنوحة للموظفين.

(6) الأسباب المرتبطة بالتهرب وغسيل الأموال:

من دون شك فإن قيمة البضائع المهربة ستقع خارج نطاق تطبيق النظام الضريبي وهو ما يزيد من ظاهرة التهرب الضريبي، بالموازاة نجد أن عملية غسيل الأموال تسمح للمكلف بتغيير الإقامة الضريبية وتحويل أمواله وثرواته إلى مناطق الجناح الضريبية. حيث يبقى النظام الضريبي عاجزا عن مراقبة هذه الأموال ذات المصادر غير القانونية.

(7) الأسباب المرتبطة بانتشار الاقتصاد غير الرسمي:

الإقتصاد غير الرسمي هو كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المؤسسات ولكن لا يتم حصرها بشكل رسمي ولا تعلم الحكومات عن قيمتها الفعلية وبالتالي لا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع لأي نظام ضريبي، بالتالي فانتساع الإقتصاد غير الرسمي يكون سببا في زيادة حجم التهرب الضريبي، وقد عرفت الجزائر انتشارا واسعا للقطاع غير الرسمي، حيث تم تقدير حصة هذا القطاع بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 34.4% كحد أدنى سنة 2001، ونسبة 37% خلال سنتي 2005 و2016، ويؤثر القطاع غير الرسمي على الناتج المحلي الإجمالي أيضا باعتباره يساهم فيه مباشرة ولكن بدون مردودية مالية. أي أن لها مردودية ضريبية تساوي الصفر في ميزانية الدولة.

ثالثا: التهرب الضريبي كأحد أبعاد الفساد.

تعد عوائد هذا التهرب الضريبي من أهم المبالغ الموجهة للتبويض والناتجة عن مفاهيم الفساد الاقتصادي والإداري وتنتشر ظاهرة التهرب الضريبي في كافة بلدان العالم دون استثناء.

وبالنسبة لما يبرر أهمية تناول هذه الظاهرة بالتحليل والدراسة، هو كبر عوائد هذا التصرف واتساع مجاله وحدة آثاره السلبية، لأن العوائد الضريبية تعتبر من أهم مداخل الخزينة العمومية للدولة، والموجهة أساسا لدعم القطاعات الاقتصادية غير المنتجة والإستراتيجية، كالتعليم والصحة والبنية التحتية.....

إن خطورة هذا التصرف السلبي تتناسب بطريقة عكسية مع مدى أهمية نظام الضرائب داخل النظام الاقتصادي للدولة، وبالتالي يمكن أن يتضح لنا وبطريقة أوتوماتيكية مني الضرر الذي من الممكن أن يسببه التهرب من أداء هذا الواجب الاقتصادي والاجتماعي (مرسي فهمي و سيد لطفى، 1990، صفحة 301).

فباستقراء ما سبق من أسباب تفشي ظاهرة التهرب الضريبي نجده من الأبعاد المهمة للفساد بشقيه الإداري والاقتصادي وغيره من صور الفساد التي تتسبب في تضؤل قدرة الاقتصاد على النمو ويهدر إمكانياته المادية والبشرية، ليس المكلف وحده يبحث عن أسباب للتهرب من دفع الضريبة، وإنما هنالك بالمقابل باحثين عن الربح من موظفي الحكومة، إذ يستخدمون أساليب لمساعدة المتهربين على التهرب من دفع الضريبة، وذلك بحكم وجودهم في السلطة الضريبية وتخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية وتفسيرها وتطبيقها، وتمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون تقديراتهم لحجم الوعاء وتقدير الضريبة عليه وتقدير السمحات والإعفاءات مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية يستخدمونها في زيادة مداخيلهم عن طريق التواطؤ مع المكلفين مقابل ثمن، وهذا ما يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد، أي بمعنى استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة شخصية. وهنالك دوافع عديدة لأصحاب السلطة التقديرية للقيام بالتواطؤ مع المكلفين. ولعل الدافع الرئيسي هو تدني مستوى الأجور التي يتقاضاها الموظفون التي لا تتلاءم مع متطلبات الحياة الاعتيادية فضلا عن التفاوت الكبير بين الدخل في المجتمع وكذلك التفاوت في توزيع الثروة، مما يشعرهم بالغب، وهم يحاولون بعملية التواطؤ مع المكلفين لسد الفجوة الحاصلة في دخولهم (قدي، 1995، صفحة 250).

ولتقدير حجم مشكلة التهرب الضريبي سنذكر بعض التقديرات الدولية والوطنية التي سوف يتضح لنا من خلالها حجم هذا التصرف السلبي ويتبين لنا مدى الصواب في إلقاء الضوء عليه وجعله عنصر من عناصر هذه الدراسة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أعلن رئيس شرطة الضرائب الروسية أن 1% فقط من مجموع الشعب الروسي يدفع الضرائب بشكل كامل، وقال أيضا في ندوة حول الضرائب... إما الذين يتعين عليهم دفع الضرائب فإنهم أصلا لا يدفعون شيئا على الإطلاق أو يدفعون القليل للغاية... وعلى الرغم من إعادة التنظيم والتعيينات المتكررة في هيئة الضرائب الروسية فإن العائدات المحددة من حصيلة الضرائب مازالت عاملا رئيسيا في افتقار الحكومة لمصادر التمويل، لدرجة أن البنك الدولي التي فروضا بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لروسيا.

ليست المثال الوحيد فقي تقرير مجلة الأهرام الاقتصادي ذكر أن مجموع التهرب الضريبي في مصر قد قدر بما يتراوح بين 22 و 80 مليار دولار أمريكي سنويا إضافة إلى ذلك فإن هناك تصريحات رسمية تشير بان 75% من رجال الأعمال يتهربون من الضرائب، أما الفيليبين فالتقديرات الحالية تشير إلى إن 51% من الإيرادات الضريبية السنوية لا يتم تحصيلها بسبب الفساد الإداري وتفشي السلوك السلبي (شامية و الخطيب، 1997، صفحة 50). أما في الجزائر فيساهم التهرب الضريبي بشكل كبير في تقليص حصيلة الجباية العادية ومنه يتسبب في خسائر كبيرة لخزينة الدولة، والمراجعات الجبائية تكشف ذلك ففي سنة 1998 ونتيجة لمتابعة وتوجيه نشاطات الرقابة الجبائية في اتجاه المكلفين الممارسين لنشاطات الاستيراد وتجار الجملة تم إحصاء 2478 حالة تهرب من طرف المديرات الولائية للضرائب، إضافة إلى 1328 حالة من طرف الفرق المختلطة للرقابة وكذا مفتشيات الضرائب، وتم استرجاع 8735951584 دج سنة 1997 و 1033737902.42 دج سنة 1998 (بولخوخ، 2004، صفحة 91)، وقد بلغت قيمة التهرب الضريبي حوالي 8.2 مليار دولار، وتشمل هذه القيمة الضخمة الفترة من سنة 1990 إلى غاية أواخر سنة 2017، وهي نسبة مهمة جدا لها تأثير كبير على الموازنة العامة للدولة إذا ما تم تحصيلها: كما تشير الإحصائيات إلى أن 33% من المؤسسات الجزائرية تهرب بشكل شبه كلي من الضرائب، والنسبة الباقية من المؤسسات لا تخلو من أساليب المغالطة في الفواتير والأوعية الضريبية وتقدر قيمة التهرب الضريبي حسب إحصائيات وزارة المالية سنة 2005 ب 600 مليار دينار جزائري (غربي، 2007، صفحة 15).

كما كشفت دراسة اقتصادية أن ظاهرة التهرب الضريبي والتهريب تطلع أوجها في تجارة التبغ، تلك المادة التي تترع على رأس المواد التي يتم اكتشافها مهربة عبر مختلف الحدود والموانئ حسب دوائر الجمارك، ما جعل الحكومة الجزائرية تؤكد في قانون المالية العام 2008 على ضرورة مواصلة عملية مكافحة التهرب والغش الضريبي والتزوير. نشير هنا، إلى أن الكثير من الحكومات ترفض فتح ملف التهرب الضريبي والحديث عنه بسبب حساسية الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي إضافة إلى أنه قد يمس الكثير من المسؤولين أو ذويهم. ويتركز نشاط التهرب الضريبي بنسبة عالية في القطاعات غير الرسمية مثل المؤسسات الفردية التي تحمل أسماء تجارية والأفراد. وكذلك تمارس الشركات الكبيرة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال رفع قيمة المصروفات التشغيلية حتى تتضاءل قيم الإيرادات رغم وجود قوانين تعفي الأرباح الرأسمالية الكبيرة من الضريبة بهدف تشجيع الاستثمار في الكثير من الدول. وسنركز في هذه الصفحات القادمة على ثلاث صور مهمة للفساد وهي التهرب الضريبي والتهرب الجمركي والتهريب والغش الصناعي ودور البيئة الملائمة في استئراء هذا البعد من أبعاد الفساد والأثر الذي تتركه في الاقتصاد وخاصة اقتصاد البلدان النامية، حيث تشترك تلك الأبعاد في كونها تشكل أحد الأسباب الرئيسة في انخفاض الموارد المالية الموجهة للإنفاق العام في كثير من الدول .

رابعا: أثر التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية.

تعتبر الضرائب من الموارد الرئيسية لخزينة الدولة لذلك فإن محاولة التملص من دفعها سوف ينقص حتما من دورها التمويلي مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية. ويتجسد هذا الأثر في عدة مجالات يمكن حصرها كالآتي (بلواضح و سعدي، 2014، الصفحات 32-33):

(1) الأثر المالي:

مما لا شك فيه أن القيد المالي يعتبر من أهم القيود التي تقف في وجه كل إستراتيجية تنموية أو برنامج الإنعاش الاقتصادي، فلا يمكننا الحديث عن الأهداف والإنجازات دون الحديث على التمويل، وفقا لهذا الخط وأمام أهمية الجباية في تمويل الخزينة العمومية باعتبارها المورد الأساسي يأتي التهرب الضريبي للحد من ذلك، فللتهرب الأثر المباشر على الخزينة بحيث يفوت على الدولة جزءا هاما من الموارد المالية، ويترب عن ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الأكمل.

إن نقص الأموال في الخزينة العمومية يؤدي إلى عجز الدولة جزئيا عن تنفيذ المشاريع النافعة، فالدولة في مسارها التنموي في حاجة إلى مداخيل وموارد لتغطية نفقاتها ونقص الإيرادات يؤدي من دون شك إلى اختلال مالي ومنه العجز في الميزانية العمومية ، فالفجوات التي تسجلها الميزانية العامة للدولة تعود في أغلب الأحيان إلى نقص المردود الضريبي الناتج عن التهرب الضريبي.

(2) الأثر الاقتصادي:

كل حقيقة تقوم على تأثيرات متبادلة، فالتخلف الاقتصادي بإمكانه أن يكون حاجزا دون فعالية تدخل الضريبة في الاقتصاد، كما أن الهيكل الضريبي يستطيع بدوره أن يساهم في التأخر الاقتصادي للبلاد، فالضريبة هي المورد الأساسي لخدمة الأهداف التنموية لكونها أساسية ترتفع بارتفاع المداخيل والمبادلات وتنخفض بانخفاضها، فمن الملاحظ أن الآثار المالية تترتب عنها آثارا اقتصادية مدمرة التي تضعف إمكانية الإدخار والاستثمار والتقليل من فرص التنمية والإخلال بمبدأ المنافسة، حيث أن التهرب الضريبي لا يشجع

مجهودات الرفع من الإنتاجية فالمكلف الذي يسعى للرفع من المداخيل بتحسين طرق الإنتاج وتسيير متقن يتردد لذلك في لحظة إدراكه لأكبر السبل التي يمنحها له التهرب الضريبي. وكمثال واضح عن ذلك يمكننا الاستدلال به نجد المؤسسات الخاصة التي يعمل أصحابها على التوجه نحو التهرب الضريبي الذي يمكنهم من امتلاك رؤوس أموال ضخمة تساعد على التوسع في نشاطهم وذلك على حساب المؤسسات العمومية التي لا تملك أي مجال أو فرص للتهرب الضريبي، وهو ما ولد ظهور المنافسة غير الشريفة، غير القانونية وغير الشفافة، وهذا ما يجعل المؤسسات تتحمل ضغطا عاليا على حساب مؤسسات أخرى من خلال تجنب دفع الضرائب والرسوم المفروضة عليها، وهو ما يدفع ويزيد في رغبتهم للتهرب الضريبي " فالتهرب يدعو للتهرب".

(3) الأثر الاجتماعي:

للهرب الضريبي آثار سلبية عديدة نذكر منها:

- التهرب الضريبي قد يكون سببا في فقدان الثقة أثناء المعاملات المالية والتجارية من إبرام الصفقات والعقود وما إلى ذلك من الممارسات القانونية التي تقتضيها مصالح الأفراد.
- يزيد التهرب الضريبي من وجود الظلم الاجتماعي فكلما تفاقمت هذه الظاهرة كلما نقصت الإيرادات التي تحققها الخزينة العمومية وللاحتفاظ بهامش الأمان، تقوم الدولة بزيادة الاقتطاعات الضريبية للحصول على إيرادات إضافية، على أصحاب المداخيل الضعيفة الذين لا يستطيعون التهرب من دفع مستحقاتهم المفروضة عليهم لأن الاقتطاع يكون من المصدر.
- انتشار التهرب و الخداع بين مختلف طبقات المجتمع يؤدي إلى تدهور الحس المدني بصفة عامة والحس الضريبي بصفة خاصة فلا يمكن تفضيل النفع العام عن الخاص إذا كان المكلف يقبل مبدئيا إمكانية إنقاص أو تخفيض جزء من المساهمة المالية التي يجب أن يؤتمن للمجتمع.
- التهرب الضريبي هو عامل من عوامل تلاشي واندثار الحس المدني، وهكذا فالتهرب الضريبي يهدم سلطة الدولة وتعود المواطن على العيش بالمخالفة.

خامسا: جهود الدولة في محاربة التهرب الضريبي.

نظرا لخطورة ظاهرة التهرب الضريبي التي ذكرناها سابقا، وما لها من آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على تطور وازدهار الدولة، وعلى تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن ذلك دفع الدولة إلى تبني سياسات أكثر صرامة في ما يخص المتهربين والمتملصين من دفع الضرائب، بحيث عملت الجزائر على صياغة مجموعة من النصوص القانونية المنظمة لعمل الإدارة الجبائية، والكفيلة بالوقاية ومحاربة كل عمل ينجر عنه التهرب الضريبي.

1. الوسائل الوقائية.

حيث يعمل النظام الضريبي في الجزائر على التفادي المبكر لحدوث التهرب الضريبي، وهذا من أجل حماية الاقتصاد الوطني ودفع التنمية الاقتصادية المستدامة، ولضمان هذا الجانب اعتمدت الدولة على:

- إعادة النظر في تحسين وتبسيط التشريعات الضريبية.

- العمل على صياغة قوانين ضريبية أكثر عدالة.

- تعزيز الموارد المالية والبشرية للإدارة الجبائية.
 - وضع نظام جبائي وطني (NIS).
 - تفعيل الرقابة الجبائية للمصالح المختصة.
 - تفعيل التحقيقات الجبائية لمفتشي مديريات الضرائب المحلية.
 - تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف.
 - نشر الوعي الضريبي لدى كافة الأشخاص المكلفين بالضرائب.
 - الاستعانة بالملصقات والإشهار والترويج الإلكتروني عبر بوابة المديرية العامة للضرائب.
2. الوسائل القانونية والعقابية.

إلى جانب الوسائل السابقة، والتي تعتبر إجراءات استباقية لمنع حدوث ظاهرة التهرب الضريبي، فقد أضاف المشرع الجزائي مجموعة من الوسائل الردعية والعقابية في حال تماذي البعض في الإخلال بالقانون والتهرب أعمدي من أداء الضريبة المكلف بها، حيث تتضمن الوسائل القانونية والعقابية بالأساس عقوبات مؤسسة ومنظمة تتدرج حسب نوع وحجم التهرب الضريبي ودرجة خطورته على الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (III - 01): العقوبات القانونية للتهرب الضريبي في القانون الجزائي.

نوع الضرائب	قيمة المبلغ المتهرب منه	الغرامة الجزائية	الحبس
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة م303 الرسوم على الأعمال.	من 0 إلى 100 الف دج.	من 50 الف إلى 100 الف دج.	—
	من 100 الف إلى مليون دج.	من 100 الف إلى 500 الف دج.	من 02 إلى 06 أشهر.
	من مليون إلى 05 مليون دج.	من 500 الف إلى 02 مليون دج.	من 06 أشهر إلى 02 سنة.
	من 05 مليون إلى 10 مليون دج.	من 02 مليون إلى 05 مليون دج.	من 02 سنة إلى 05 سنة.
	أكثر من 10 مليون دج.	من 05 مليون إلى 10 مليون دج.	من 05 سنة إلى 10 سنة.
الضرائب غير المباشرة م530 م531 م532	دون ذكر المبلغ.	—	من 06 أيام إلى 06 أشهر.
حقوق الطابع	دون ذكر المبلغ غير انه في صورة الإخفاء يشترط تطبيق العقوبات المذكورة ان تجاوز الإخفاء عشر المبلغ الخاضع للضريبة أو 10 الف دج.	العقوبات المنصوص في قانون العقوبات م209 م210.	من سنة إلى 05 سنوات.
	مهما كان المبلغ غير انه في صورة الإخفاء يشترط تطبيق العقوبات المذكورة ان تجاوز	من 50 الف إلى 200 الف دج.	من سنة إلى 05 سنوات.

	الإخفاء عشر المبلغ الخاضع للضريبة أو 10 ألف دج.	
--	---	--

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على، مرسللي عبد الحق، الهمال حمزة، "التهرب الضريبي بين العقاب والصلح في التشريع الجزائري"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 2، المركز الجامعي تلمسان، 2019، ص ص 162-166.

✓ المطلب الثاني: مكونات النظام الجبائي الجزائي بعد إصلاحات سنة 1992.

تم من خلال الإصلاح الضريبي التمييز بين الضرائب المفروضة على مداخل الأشخاص الطبيعيين ومداخل الأشخاص المعنويين، وتتضمن الضرائب على المداخل مجموعة من الضرائب المباشرة أهمها الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، بالإضافة إلى الرسم على القيمة المضافة.

أولا: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG.

تنص المادة رقم (1) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه: تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة (المادة 01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (1991).

من خلال التعريف السابق نستنتج أنه من خصائص IRG أنها ضريبة سنوية وحيدة، بحيث تجمع كل أصناف الدخل الصافي للمكلف وتفرض عليها ضريبة واحدة في السنة، وبالتالي تعريض جميع الضرائب السابقة، كما أن مجال تطبيقها يقتصر على الأشخاص الطبيعيين، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي أي خصم الأعباء التي ساهمت في تحقيق الدخل وفق ما حدده القانون وهذا ما يدل على أنها تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية للمكلف، كما تشير بأن هذه الضريبة على الدخل الإجمالي تميزت بالتغير الدائم والمستمر للسلم الضريبي، وهذا من أجل المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية ومحاربة الغش والتهرب الضريبي وتشجيع الاستثمارات، وذلك من خلال إعفاء الجزء الأول من الدخل الخاضع للضريبة والمقدر ب: 25000 دج عام 1992 ثم ارتفع سنة 2003 إلى 50000، إلى أن وصل عام 2008 إلى مبلغ 120000 دج (ناصر، 2003، الصفحات 5-6).

مما سبق يمكن القول بأن الضريبة على الدخل الإجمالي تتميز بالشفافية وذلك من خلال فرضها على كافة مداخل المكلف مهما تعددت، وكنا طريقة تحديد الدخل الخاضع للضريبة، كما تمتاز بأنها أكثر تحقيقا للعدالة الضريبية كونها تأخذ في الحسبان المقدرة التكاليفية للمكلف كتحديد حد أدنى معفى منه، بالإضافة إلى التصاعدية في الشرائح، كما أنها تتميز بالبساطة سواء بالنسبة للمكلف أو الإدارة الضريبية فبالنسبة للمكلف فإنه يكتفي باكتتاب تصريح واحد عوض تصريحات متعددة للمصالح الضريبية، مما يسهل على إدارة الضرائب مسك الملفات الضريبية ومراقبتها، لكن مع غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين وضعف كفاءة إدارة الضرائب تواجه هذه الضريبة إشكالا حول مدى نجاعة تطبيقها، مما يقلص فعاليتها، هذا إضافة إلى عدم قدرة هذه الضريبة الوصول إلى الدخول الناتجة عن بعض مداخل النشاطات كمداخل الأعمال المنزلية والمداخل المحققة في النشاطات غير الرسمية غير المصرح بها (عفيف، 2014، صفحة 118).

ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات IBS.

أحدث الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 135 من قانون المالية لسنة 1991 في إطار الإصلاحات المتبعة وتدعيما لمبدأ التفرقة القانونية بين مداخل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، حيث تنص المادة رقم 135 من

قانون الضرائب والرسوم المماثلة على ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة (136) وتسمى هذه الضريبة ضريبة على أرباح الشركات" (المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 1991).

أسست هذه الضريبة لتعويض الضريبة السابقة والمتمثلة في الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي لم تكن تساوي في المعاملة بين القطاعين العام والخاص، ويسعى الإصلاح الضريبي المتعلق في فرض الضريبة على أرباح الشركات إلى تحقيق هدفين، فمن جهة يهدف إلى تنظيم شكلي الذي سمح بتأسيس ضريبة خاصة على الأشخاص المعنويين، ومن جهة ثانية يهدف إلى تنظيم إقتصادي الذي سمح بتخفيض العبء الضريبي المطبق على الشركات، وتمكينها من الانتعاش والنمو الاقتصادي (ناصر، 2003، صفحة 06).

تتميز هذه الضريبة كونها تفرض على الأشخاص المحتويين كما تفرض على مجمل الأرباح دون التمييز لطبيعتها ومرة واحدة في السنة، ويخضع الربح الضريبي إلى معدل ثابت وليس لجدول تصاعدي، حيث يفرض IBS بمعدل عادي قدره 30% ومعدل منخفض يقدر ب: 15% بالنسبة للأرباح المراد استثمارها. كما يتعين على المكلف التصريح سنويا لجميع أرباحه السنوية (ناصر، 2009، صفحة 185).

رغم المزايا التي تمتاز بها الضريبة على أرباح الشركات من شفافية والاقتراب من الحالة من خلال إلغاء التمييز بين الشركات العمومية والشركات الخاصة وكتلك الشركات الوطنية، إلا أنها توضع عليها بعض الملاحظات، حيث أن التخفيض المستمر لمعدل الضريبة على أرباح الشركات يعمل على تخفيض العبء الضريبي على المؤسسة، ومن ثم تعزيز مركزها المالي وتوسيع قدراتها الإنتاجية إلا أن اعتماد معدل وحيد على جميع المؤسسات دون تمييز بين القطاعات أو مراعاة لحجم تلك المؤسسات سيخفض من فعالية تلك الضريبة، إذ قد يكون مجحفا في حق بعض المؤسسات ذات الربحية الضعيفة، كما أن رفض إدارة الضرائب لبعض التكاليف، وتحديد سقف التكاليف أخرى يعتبر أسلوبا فعال لمكافحة التهرب من دفع الضريبة (ناصر، 2003، الصفحات 06-07).

ثالثا: الرسم على القيمة المضافة TVA .

أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، وذلك نتيجة المشاكل التي شهدها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملاسته مع الإصلاحات التي شهدتها الإقتصاد الوطني، مما أدى إلى التهرب من دفع الضريبة أو عدم التصريح بالنشاطات الاقتصادية.

إن هذا الرسم (TVA) وحسب تسميته يتعلق بالقيمة المضافة المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الإقتصادية والتجارية، وتتحدد هذه القيمة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات، حيث أنها ضريبة غير مباشرة تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الخزينة العمومية ليتحملها المستهلك النهائي (عفيف، 2014، صفحة 137).

تتمتع هذه الضريبة بعدة خصائص أهمها (ناصر، 2003، صفحة 09):

- **توسيع مجال التطبيق:** يعتبر مجال تطبيق (TVA) جد واسع، بحيث أنه يتضمن الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمة وعمليات أخرى مثل التجارة بالجملة وهو ما يسمح للدولة التحكم أكثر في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الحصول على موارد إضافية هامة.

■ توسيع مجال الخصم: إن مجال الخصم في هذه الضريبة لم يكتفي بالخصم المادي أو المالي كما هو شأن الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، بل تعداه ليشمل أيضا عمليات القطاعين الإداري والتجاري، ويسمح هذا الأسلوب من الخصم الجديد من جهة حيادية الضريبة، فير لا يعرقل توسع نشاط المؤسسة، ومن جهة ثانية يعمل على ضبط المعاملات التجارية، بحيث يجبر التعامل بالفواتير التي تشكل الوسيلة الضرورية للاستفادة من حق الخصم.

لقد أدت الخصائص السابقة إلى بساطة وسهولة تطبيق الرسم على القيمة المضافة سواء بالنسبة لإدارة الضرائب أو المؤسسة، وقد ساهم في فعالية النظام الضريبي، إلا أن ضعف الوسائل المادية والبشرية لإدارة الضرائب يشكل عائقا لفاعلية هذه الضريبة بحيث يسمح لبعض التجار غير الزهءا التهرب من الضريبة على القيمة المضافة، من خلال تضخيم الرسوم القابلة للاسترجاع باستعمال فواتير شراء وهمية، أو بتخفيض مبالغ المبيعات عن قيمتها الحقيقية.

✓ **المطلب الثالث: دراسة حالة اعتمادا على الفرقة المختلطة (ضرائب-جمارك-تجارة) (Brigade mixte Impôt-Douane-Commerce) :**

1) تعريف الفرقة المختلطة (ضرائب-جمارك-تجارة) :

تأسست هذه الفرقة كآلية من آليات مكافحة التهرب والغش الضريبيين بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-250 المؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1418 هـ الموافق ل 27 يوليو سنة 1997 م يتضمن تأسيس لجان تنسيق والفرق المختلطة للرقابة بين مصالح وزارة المالية والتجارة وتنظيمها، وهي لجنة تنسيق ولائية بين مصالح الضرائب، الجمارك، والتجارة. تتشكل هذه اللجنة من أعضاء دائمين ومؤقتين.

- مهمة هذه الفرق المختلطة :

■ تتكلف بتنفيذ مقررات وبرامج المراقبة التي أعدتها لجان التنسيق.
■ تقوم بعمليات الرقابة لدى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين ينجزون عمليات الاستيراد والتسويق بالجملة أو التجزئة وهذا قصد التأكد من تطابق هذه العمليات مع التشريعات الجبائية الجمركية والتجارية الجاري العمل بها.

2) دراسة حالة : تقرير بحث ومراقبة قامت به الفرقة المختلطة (ضرائب-جمارك-تجارة) BMC

أسندت عملية التدقيق إلى فرقة المدققين، حيث يتم دراسة الملف الضريبي للمكلف الذي تم برمجته للخضوع للتدقيق المحاسبي بعنوان برنامج الرقابة الجبائية لسنة 2022، حيث أنه يخضع للنظام الحقيقي وتم تحديد نشاط المعني و الضرائب الذي يخضع لها.

- السنة: 2022.

- القضية رقم: 2022/06.

أسماء المراقبين :

1- ك.عبد المجيد (من مديرية الضرائب).

2- ع.مختار (من فرق الجمارك).

3- ب.حكيم (من مديرية التجارة).

1. إرسال الإشعار بالتحقيق :

بتاريخ 08/02/2022 قام أعوان الإدارة الضريبية بتسليم إشعار بالتحقيق إلى المكلف المعين بالرقابة، حيث أرفق هذا الإشعار بميثاق المكلف بالضريبة، وتم منح المكلف المعين بالرقابة مهلة 10 أيام لتحضير الوثائق اللازمة كما تم إخباره بإمكانية استعانتة بمستشار محاسبي من اختياره ، وأهم المعلومات التي تضمنتها هذا الإشعار ما يلي:

■ عموميات حول الشخص المكلف :

- الاسم واللقب : عامر.م.
- النشاط : بيع معدات صناعية.
- العنوان : المنطقة الصناعية بمستغانم.
- رقم الملف الجبائي : xxxxxxxxxxxx.
- رقم التعريف الجبائي : xxxxxxxxxxxxxxxx.
- رقم التسجيل التجاري : xx/xx xx x.
- السنوات الخاضعة للمراقبة : 2018-2019-2020.

■ الضرائب المعنية بالتحقيق :

- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) .
- الرسم على القيمة المضافة (TVA) .
- الرسم على النشاط المني (TAP) .

2. المرحلة الميدانية لعملية التحقيق :

بعد انقضاء المدة قامت فرقة التدقيق بإجراء أول تدخل في عين المكان وذلك في : 18/02/2022، وذلك من خلال زيارة مقر المؤسسة الخاضعة للتدقيق من أجل ممارسة معاينات مادية قبل الرقابة المعمقة للوثائق المحاسبية والهدف منها هو السماح للإدارة بإجراء بعض المعاينات المادية التي تفقد أهميتها في حالة تأجيلها والمتمثلة في :

- معاينة الوسائل (الجرد المادي للوسائل المنقولة و الغير المنقولة).
- معاينة مادية للمخزون من خلال محضر معاينة (الجرد المادي للمخزون الموجود في تاريخ التدخل).
- معاينة وجود الوثائق المحاسبية.
- جرد قيم الصندوق و كشف أسعار البيع المطبقة من طرف المكلف نظرا لعدم توفر الإمكانيات اللازمة للقيام بعملية التدقيق داخل المؤسسة، ولأنه قانونيا لا يسمح للأعوان بأخذ الدفاتر المحاسبية إلى مكانهم، قام المكلف بقبول طلب موقع و مقدم من الأعوان المدققين الذين قاموا بالتوقيع على تعهد باستلامهم للوثائق المحاسبية و إرجاعها بعد عملية فحصها .

و تجسدت عملية التحقيق المحاسبي في فحص كل الدفاتر والمستندات المحاسبية للمؤسسة عبر مرحلتين:

■ المرحلة الأولى: فحص المحاسبة من حيث الشكل.

للتأكد من مطابقة هذه الوثائق للتنظيمات المنصوص عليها، تتم المعاينة المادية للدفاتر و الوثائق المحاسبية الموضوعية تحت تصرف المدقق والخاصة بالسنوات محل التدقيق، للتأكد من الوجود الفعلي للوثائق المحاسبية (دفترية اليومية والجرد) ووثائق الإثبات اللازمة (الفواتير، الإيصالات، التراخيص) والتأكد من صحة البيانات المسجلة فيها، وبعد فحص محاسبة المكلف تم استخلاص بعض الملاحظات أهمها :

- وجود دفتر اليومية مرقم ومؤشر عليه من طرف رئيس المحكمة المختصة إقليمياً.
 - وجود التصريحات الشهرية وهي مودعة في آجالها القانونية .
 - وجود التصريحات السنوية وهي مودعة في آجالها القانونية.
- المرحلة الثانية: فحص المحاسبة من حيث المضمون.

بعد انتهاء المدقق من المراجعة الشكلية للمحاسبة ينتقل إلى مراجعتها من ناحية المضمون و يركز على المعلومات المحاسبية التي لها تأثير على تكوين الربح الخام أو القيمة المضافة التي تتمثل في المشتريات، المخزونات و أشغال قيد التنفيذ و المبيعات والذي ينقسم إلى:

- حسابات الاستغلال الخاصة بالمشتريات، المخزونات، المبيعات.
 - حسابات الميزانية الممتثلة في الأصول والخصوم.
 - حسابات التسيير تضم الأعباء، الإيرادات والنتائج.
- و أثناء قيام المدقق بالتدقيق في الدفاتر الإلزامية والوثائق المحاسبية ومقارنتها بالتصريحات الشهرية والسنوية المودعة من طرف المؤسسة، اتضح للمدقق وجود عدة نقائص و إغفالات.

3. النقائص التي تحتويها محاسبة المكلف:

تبعاً لعمليات البحث والمراقبة التي قامت بها الفرقة المختلطة Brigade Mixte (ضرائب-جمارك-تجارة) BMC في ميدان اختصاصها لدى السيد عامر.م الذي يمارس النشاط التجاري المتعلق ببيع المعدات الصناعية الكائن مقره في المنطقة الصناعية بمستغانم، فإن أعمال المراقبة والبحث مكنت من وجود مبيعات معتبرة غير مفوترة Ventes Non Facturés ومن خلال الاطلاع على حسابات في البنوك مع ما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية، وبعد الإطلاع على بعض الأعباء والإيرادات تم اكتشاف أيضاً مجموعة من النقائص و الاغفالات من قبل المكلف تخص بعض التكاليف والإيرادات، وتتمثل أهمها فيما يلي :

- عدم إظهار الجدول التفصيلي للمخزونات في دفتر الجرد و ذلك في جميع السنوات محل التحقيق، غياب بعض الفواتير المتعلقة بالأعباء، وجود فواتير مقيدة مرتين، عدم التصريح بالمبلغ المقبوض الظاهر بالجانب الدائن للحساب الجاري للمكلف المفتوح لدى بنك معين، تسجيلات محاسبية بدون وثائق تبريرية (فواتير الشراء، ديون غير مبررة)، المبالغة في مصاريف كراء وسائل نقل خلال سنة 2018، وجود فواتير شراء غير مقيدة في أصول المؤسسة خلال سنة 2018، عدم التصريح بجزء من رقم الأعمال المحقق خلال جميع السنوات المعنية بالتحقيق.

4. تحديد الأسس الضريبية وتبليغ النتائج الأولية :

بعد إجراء عملية التدخل و دراسة الدفاتر و الوثائق المحاسبية و التصريحات السنوية و الشهرية، والتي سمحت باكتشاف النقائص السابقة، يجب على الأعوان القيام بالتعديلات و التصحيحات اللازمة للنقائص المكتشفة، لإعادة تشكيل الأسس الضريبية وتبليغ النتائج الأولية.

- تتم عملية حساب رقم الأعمال المحقق الفعلي بواسطة برنامج يمكن من حساب رقم الأعمال المحقق و الفعلي، وقيمة الضرائب الجديدة بالإضافة إلى الغرامات المطبقة بالاعتماد على قواعد ومعدلات ضريبية. وقد تم إعادة تقدير رقم الأعمال المصرح به حسب الأرصدة الموجودة في الكشوفات البنكية.

(أ) جداول إعادة تشكيل رقم الأعمال والأرباح:

1) جدول إعادة تشكيل رقم الأعمال :

الموطن: BNP Paris BAS بمستغانم، رقم الحساب البنكي : xx/xxxxxxx x

الجدول رقم(III - 02) : جدول إعادة تشكيل رقم الأعمال.

2020	2019	2018	البيانات / السنوات
18.027.750 دج	8.939.856 دج	95.311.609 دج	الأرصدة البنكية (دائن) جميع الرسوم TTC
—	4.115.000 دج	65.818.561 دج	رقم الأعمال معفى C.A on Franchise
—	4.824.856 دج	29.492.648 دج	المبلغ الخاضع للرسوم والضرائب جميع الرسوم TTC
17 %	17 %	17 %	نسبة الرسم على القيمة المضافة
15.149.369 دج	4.123.808 دج	25.207.391 دج	المبلغ الخاضع خارج الرسم
15.149.369 دج	8.238.808 دج	91.026.352 دج	رقم الأعمال الإجمالي المطلوب خارج الرسم HT

المصدر : وثائق مقدمة من طرف المصلحة الرئيسية للمراقبة الجبائية، مديرية الضرائب لولاية مستغانم.

تتم التسوية الأولية لرقم الأعمال بعد معالجة الاغفالات و الأخطاء أثناء التحقيق المحاسبي ومن ثم استرجاع الفارق الغير مصرح به في رقم الأعمال، الذي يضاف إلى رقم الأعمال المصرح به لتأسيس التسوية الأولية لرقم الأعمال بعد التسوية الأولية لرقم الأعمال، يتم طرح التخفيضات الضريبية اللازمة المحددة في الجدول أعلاه، ليتم الحصول على رقم الأعمال الفعلي المحقق الذي نستند إليه في إعادة تسوية الضرائب والرسوم المتمثلة في (TAP /TVA) المكلف بها .

ب) تسوية الوضعيات الجبائية :

1. فيما يخص الرسم على النشاط المهني TAP:

الجدول رقم(III - 03) : جدول إعادة تسوية الرسم على النشاط المهني (TAP) لرقم الأعمال المحقق.

2020	2019	2018	البيانات / السنوات
15.149.369 دج	8.238.808 دج	91.026.352 دج	رقم الأعمال الخاضع HT
12.323.500 دج	7.060.800 دج	86.098.042 دج	رقم الأعمال المصرح به HT
2.825.869 دج	1.178.008 دج	4.928.310 دج	الفرق
2 %	2 %	2 %	نسبة الرسم على النشاط المهني TAP
28.259 دج	23.560 دج	98.566 دج	الحقوق
26.517 دج	5.850 دج	24.642 دج	الغرامة
84.776 دج	29.450 دج	123.207 دج	المجموع

المصدر : وثائق مقدمة من طرف المصلحة الرئيسية للمراقبة الجبائية، مديرية الضرائب لولاية مستغانم.

يتم حساب الأساس الخاضع لضريبة TAP (الفارق المسترجع) بإجراء الفرق بين رقم الأعمال المحقق الفعلي و رقم الأعمال المصرح به، و انطلاقا من هذا الناتج نتحصل على (الحقوق) الواجبة الدفع بعد تطبيق عليها نسبة الرسم على النشاط المهني التي تقدر ب (2%)، أما الغرامات فتقدر بنسب متفاوتة حسب مبلغ الحقوق المسترجعة، وبما أن مبلغ الحقوق المسترجعة تجاوز 50.000 دج، تطبق عليها نسبة (15%) وفقا للتالي :

- 10% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منه يقل عن 50.000 دج أو يساويه .
- 15% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منه يفوق 50.000 دج و يقل عن مبلغ 200.000 دج أو يساويه ، 25% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 200.000 دج.

2. فيما يخص الرسم على القيمة المضافة TVA:

الجدول رقم(III - 04) :جدول إعادة تسوية الرسم على القيمة المضافة (TVA) لرقم الأعمال المحقق.

البيانات	السنوات	2018	2019	2020
رقم الأعمال الخاضع HT		دج 25.207.392	دج 4.123.808	دج 15.149.369
رقم الأعمال المصرح به HT		دج 396.700	دج 3.624.800	دج 12.323.500
الفرق بينهما		دج 24.810.692	دج 499.008	دج 2.825.869
نسبة الرسم 17%		%17	%17	%17
الحقوق		دج 4.217.818	دج 84.833	دج 480.398
الغرامة 25%		دج 1.054.455	دج 21.208	دج 120.099
المجموع		دج 5.272.273	دج 106.039	دج 600.498

المصدر: وثائق مقدمة من قبل المصلحة الرئيسية للمراقبة الجبائية، مديرية الضرائب لولاية مستغانم.

*رقم الأعمال المصرح به حسب تصريحات G50

تم حساب الأساس الخاضع لضريبة TVA (الفارق المسترجع) بنفس الطريقة السابقة، غير أن نسبة الرسم المطبقة على القيم المضافة تقدر ب (17%)، أما الغرامة المطبقة فتقدر ب (25%).

3. فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي IRG :

تم تطبيق نسبة الربح 20% جزائيا على رقم الأعمال المتحصل عليه كما يلي :

- حساب مبلغ الربح الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

الجدول رقم(III - 05) :جدول إعادة تشكيل الأرباح.

البيانات	السنوات	2018	2019	2020
رقم الأعمال الخاضع		دج 91.026.352	دج 8.238.808	دج 15.149.365
نسبة الربح		%20	%20	%20
الربح المحقق		دج 18.205.270	دج 1.647.761	دج 3.029.873
الربح المصرح به		دج 1.707.555	دج 481.201	دج 897.356
الفرق		دج 16.497.715	دج 1.166.560	دج 2.132.517

المصدر: وثائق مقدمة من قبل المصلحة الرئيسية للمراقبة الجبائية، مديرية الضرائب لولاية مستغانم.

بعد القيام بالتعديلات و التصحيحات و إعادة تسوية رقم الأعمال، لأبد من إعادة تشكيل قيمة الأرباح التجارية التي تقدر قيمتها ب 20% من رقم الأعمال المحقق. وهذا من أجل التأسيس عليها لاحقا لإعادة تسوية الضرائب على الدخل الإجمالي (IRG).

- حساب مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

بتطبيق الجدول التصاعدي المادة 104 ق.ض.م :

الجدول رقم (III - 06): جدول إعادة تسوية الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).

2020	2019	2018	البيانات / السنوات
2.132.517 دج	1.166.560 دج	16.497.715 دج	أساس الربح
614.385 دج	289.968 دج	5.624.200 دج	حقوق
153.595 دج	72.492 دج	1.410.550 دج	الغرامة 25%
767.975 دج	362.460 دج	7.052.750 دج	المجموع

المصدر: وثائق مسلمة من طرف المصلحة الرئيسية للمراقبة الجبائية، مديرية الضرائب لولاية مستغانم.

ت) المرحلة الختامية:

بعد الانتهاء من عمليات التحقيق و إعادة تسوية أسس و قواعد فرض الضريبة، فإنه على الإدارة الجبائية تبليغ النتائج للمكلفين، وذلك حتى في حالة عدم إجراء التقويم، كما يتعين عليها الرد على ملاحظات المكلف.

➤ التبليغ الأولي:

بتاريخ 13/04/2022 بعد إعادة تكوين أسس الإخضاع، قام المحقق بإبلاغ أولي للمكلف بوضعيته الجبائية الجديدة المتوصل إليها في ملخص نتائج التحقيق المحاسبي مع وصل استلام، حيث كان التبليغ مفصلاً بأرقام و جداول تسمح للمكلف بفهم التعديلات في الأسس و القواعد، من أجل الرد عليها بملاحظات أو قبولها، كما تم منح المكلف مدة 40 يوماً من أجل ذلك و احتوى التبليغ على:

- النقائص المكتشفة عند فحص الملف الضريبي و إظهار عدم التوافق الملاحظ ما بين الدخول المصرح بها و تلك المعاد تشكيلها مع إظهار مصدر المعلومة المستغلة.
- طريقة و كيفية التعديلات و التسويات المقترحة.

- الملف المصاحب للتقرير:

- محضر البحث والمراقبة.
- الفواتير المقدمة من طرف الخاضع.
- نسخ تصريحات G50 (2018-2019-2020).
- نسخ تسديدات الحقوق.
- الكشوفات البنكية.
- التصريحات السنوية Bilans fiscaux (2018-2019-2020).

➤ التبليغ النهائي:

يمكن التطرق إلى حالتين هما:

- حالة عدم الرد: و هو القبول الضمني، وهنا يتحول التبليغ الأولي إلى تبليغ نهائي حيث يحتفظ المحقق بتعديلات و تقويمات التبليغ الأولي و يقوم بإعادة إرسالها مرة ثانية على شكل تبليغ نهائي.
- حالة الرد: بعد قراءة الرد على التبليغ الأولي، وفي حالة الرد الإيجابي للمكلف أي القبول الصريح للتسوية.
- لم تسجل أي ردود للمكلف المعين بالرقابة و هذا ما يعني القبول الضمني للمكلف بنتائج الرقابة الجبائية، و بعد انقضاء الأجل يصبح أساس فرض الضريبة المحدد نهائي ولا يمكن للإدارة الرجوع فيه.

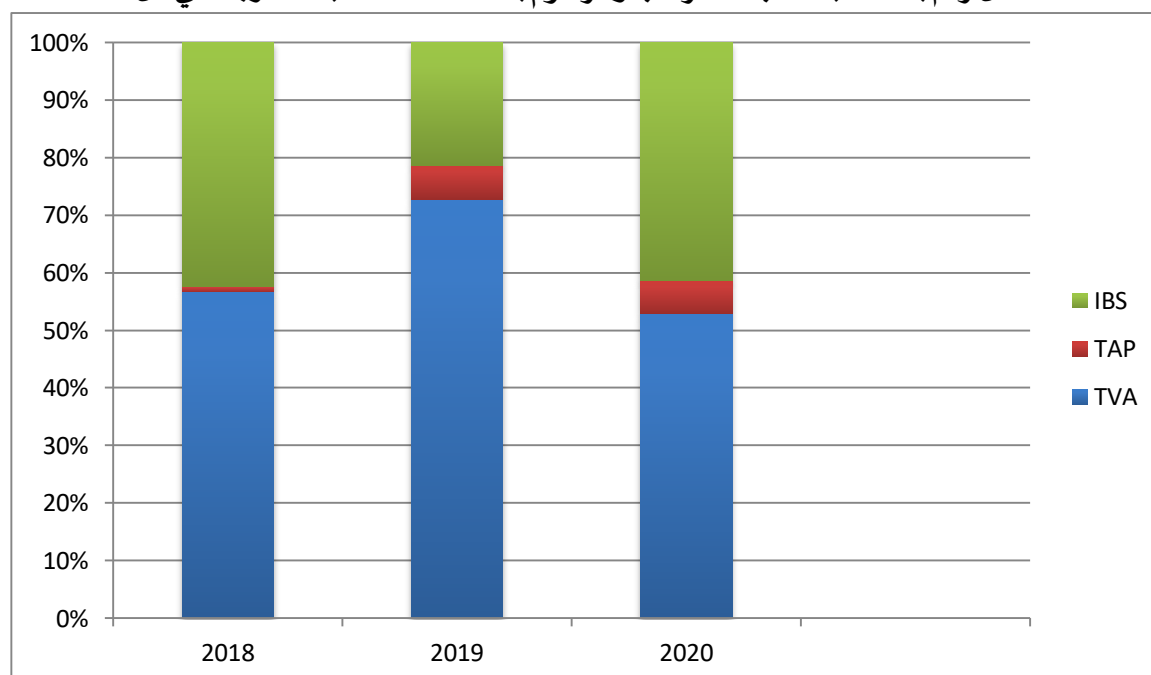
- تحدد القيمة النهائية للمبلغ الإجمالي من خلال جمع قيمة الحقوق و الغرامات المتحصل عليهما بالنسبة لكل ضريبة، حيث يجب على المكلف تسديد هذا المبلغ لصالح خزينة الضرائب الولائية وفقا للجدول أسفله :

الجدول رقم(III - 07) :المجموع الكلي للحقوق والغرامات المحصلة.

السنوات	نوع الرسم/الضريبة	الحقوق	الغرامات
2018	TAP	98.566 دج	123.207 دج
	TVA	4.217.818 دج	1.054.455 دج
	IBS	5.642.200 دج	1.410.550 دج
المجموع السنوي(2018)	IBS+TVA+TAP	9.958.584 دج	2.588.212 دج
2019	TAP	23.560 دج	5.890 دج
	TVA	84.833 دج	21.208 دج
	IBS	289.968 دج	72.492 دج
المجموع السنوي(2019)	TAP+TVA+IBS	398.361 دج	99.590 دج
2020	TAP	28.259 دج	26.517 دج
	TVA	480.398 دج	120.099 دج
	IBS	614.380 دج	153.595 دج
المجموع السنوي(2020)	TVA+TAP+IBS	1.123.037 دج	300.211 دج
المجموع الكلي		11.479.982 دج	2.988.013 دج
المجموع الكلي للحقوق والغرامات المحصلة			14.467.995 دج

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

الشكل رقم(III - 02) :نسب الضرائب والرسم(TAP/TVA/IRG) المسترجعة في كل سنة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (06).

نلاحظ من خلال الشكل أن الرسم على القيمة المضافة (TVA) تمثل النسبة الكبرى من مجموع الضرائب والرسوم المسترجعة، مما يؤكد وزنها ودورها الكبير في تمويل الخزينة الولائية بمبالغ مالية جد هامة و عليه لابد من ضرورة تشديد الرقابة الجبائية على الرسم على القيمة المضافة أكثر.

ث) كتابة التقرير النهائي وإقفال التحقيق:

ينتهي عمل المحقق بكتابة التقرير النهائي الذي يجب أن يتضمن كل المعلومات و الأرقام والمبالغ التي تسمح بالتأكد من نتائج المراقبة وكذا الإجراءات المعمول بها في عملية التحقيق المحاسبي، و في الأخير ترسل نسخة من الملف إلى المديرية الجهوية التابعين لها ونسخة أخرى إلى المديرية العامة للضرائب وتبدأ بعدها عملية تحصيل الحقوق و الغرامات التي تترتب على عاتق المكلف بالضريبة.

إبداء الرأي من طرف المدير الفرعي للمراقبة الجبائية SDCF:

يرسل التقرير والملفات الأخرى المصاحبة له إلى مركز الضرائب CDI للتنفيذ مع تطبيق العقوبات المنصوص

عليها قانونيا.

-خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى تعريف مديرية الضرائب الولائية لمستغانم و مختلف مهامها، وكذلك مكونات النظام الجبائي بعد إصلاحات 1992 ودورها في دمج الاقتصاد غير الرسمي، ثم أشرنا إلى التهرب الضريبي وموقعه في معادلة الفساد والاقتصاد غير الرسمي. كما تم التطرق إلى دراسة حالة اعتمادا على الفرقة المختلطة (ضرائب-جمارك-تجارة) (Brigade mixte Impôt-Douane-Commerce) التي تخص شخص طبيعي، حيث تعتبر من أهم الوسائل للحد من التهرب الضريبي.

كما تبين لنا من خلال دراستنا على مستوى المديرية الولائية للضرائب بمستغانم أن للإدارة الجبائية دور أساسي في التحصيل الجبائي في الجزائر، باعتبارها أهم الوسائل المستخدمة لدى الإدارة الجبائية بهدف التأكد من صحة ومصداقية تصريحات المكلفين بالضريبة، ذلك باعتبار أن التهرب الضريبي وسيلة للتحايل على الإدارة الجبائية والتخلص من دفع الحقوق المستحقة وأمام تنامي هذه الظاهرة تستعمل مصالح الرقابة الجبائية مجموعة من التقنيات للكشف والبحث عن مواقع الغش المستعمل حيث تسهر على ضمان احترام وتطبيق التشريع الجبائي من خلال نظام متكامل ومتناسق من الإجراءات والهيئات الجبائية، والذي يهدف إلى تحقيق مبالغ مالية لفائدة الخزينة العمومية.

الخاتمة العامة

1. تشخيص الدراسة :

تناولت الدراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وعلاقتها بالفساد الإداري باعتبارهما من الظواهر العالمية المنتشرة في جميع دول العالم دون استثناء، حيث أنه انطلاقاً من التحليل النظري والميداني لمختلف المفاهيم المتعلقة بأبعاد الدراسة تم التوصل إلى أن هذا الاقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات الوطنية ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، وهو يعبر عن جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو الشركات دون التصريح بها لدى السلطات الحكومية المختصة. والتهرب من دفع المستحقات المفروضة كالضرائب، والتأمينات الاجتماعية، وغيرها. كما تنقسم أنشطته إلى نوعين رئيسيين يصطلح على النوع الأول الأنشطة المشروعة وهي التي تستعمل مدخلات ومخرجات قانونية ومقبولة التداول كتجارة العملة، الأسواق الفوضوية، والباعة المتجولين. فعدم التصريح في هذه الحالة هدفه التهرب من القيود والضرائب فقط، ولقد تم التركيز على هذا النوع بوجه الخصوص في دراستنا. أما النوع الثاني فهي الأنشطة غير المشروعة والتي تستعمل سلعا وخدمات غير قانونية التداول كتجارة المخدرات، والأطفال وغيرها. وهناك العديد من الأسباب المؤدية إلى نشأة ونمو هذه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من أهمها تعقد النظم وكثرة القوانين والقيود الحكومية المنظمة للنشاط الاقتصادي، ومنها تعقد النظام الضريبي وكثرة الإجراءات وارتفاع معدلات الضريبة، كما أن الفساد والرشوة من أهم الأسباب التي تزيد من استفحال الظاهرة، وكلما كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدولة كبرت معه الآثار التي يسببها لها كانهيار الإيرادات الضريبية، وتشويه المعلومات والبيانات الإحصائية، وبالتالي التأثير سلباً على السياسات الاقتصادية، كما يؤدي إلى انتشار السلع المسروقة والمقلدة والمغشوشة، إلا أن له آثاراً إيجابية أخرى التي لا يمكن إنكارها كامتصاصه لفائض العمالة ومساهمته في حل مشكلة البطالة وتوفيره للسلع والخدمات بأسعار منخفضة تتلاءم مع متوسطي ومنخفضي الدخل، وهو في الغالب يلعب دور المهدئ الاجتماعي والبدل الذي يلجأ إليه الأفراد أثناء الركود والأزمات. و له دور هام في تحسين ظروف معيشة كثير من الفئات الفقيرة، صحيح أنه لا يقدم حلاً جذرياً للخروج من الفقر والبطالة إلا أنه من دون أنشطة الاقتصاد غير الرسمي فإن سبل توفير الحد الأدنى من العيش الكريم تصبح أكثر صعوبة لا وبل مستحيلة .

وينظر للاقتصاد غير الرسمي كمخزن للمبادرات القائم على المؤسسات الصغيرة، وكديناميكية مستقلة لبناء القدرات والمهارات المتخصصة، لكن هذه القدرات غير مستغلة. ما استوجب إعطاء اهتمام بفئات هذا الاقتصاد والبحث عن سبل إدارته بالاهتمام بمعالجة الأسباب المؤدية له بدلاً من الانشغال بالاتفاق على الآثار السلبية وتدعيم السبل المؤدية إلى تقوية أثره الإيجابية فانتشاره في كل المناطق دون التقيد بالمكان ومرونته العالية في التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دون التأثير بالأزمات ومساهمته في المعالجة الجزئية لمشكل البطالة جعلت من الاهتمام به أمراً أكثر من مهم، لذلك فإن توصيات واقتراحات الهيئات المتخصصة تصب بمجملها إلى إصلاح الوضع والسياسة الاقتصادية لكل دولة كأن يكون للحكومات دور أساسي في ضبط السياسة الاقتصادية العامة لها والبحث في سبل رفع العبء الاجتماعي على السكان مع زيادة فرص العمل اللائق، وأن يكون لها دوراً فاعلاً في التنظيم الإداري برفع الإجراءات البيروقراطية وتسهيل العمل على تجميع المشاريع الاقتصادية العشوائية أو الفردية والانتقال بهم إلى السمة الاقتصادية المنظمة بأقل التكاليف، وللإمام بجزئيات الاقتصاد غير الرسمي وإيجاد سبل معالجة فعالة وأكثر واقعية، وعلى الدول والمنظمات إجراء المزيد من البحوث

والدراسات في جزئيات الظاهرة ولاسيما في جانبها الإحصائي ووضع خطط طويلة وقريبة المدى للاستفادة من جوانبه الايجابية بدل القضاء على المشاريع المشروعة والتي لها قيمة اقتصادية معتبرة. ومن خلال الاطلاع على ما اعتمدته الجزائر لمجابهة الظاهرة لاحظنا أن الحكومة الجزائرية حاولت إلى حد ما من خلال تشريعاتها وتنظيمها الاقتصادي ترجمة تلك التوصيات والاقتراحات على أرض الواقع وتجسيد بعض النماذج الدولية في حدود سياستها الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا في الإجراءات التي اتخذها مؤخرا في المجال الاجتماعي كإمتصاص البطالة رغم الصعوبات التي تواجهها البنية الاقتصادية، والإصلاحات المالية باعتماد سياسة جبائية مقبولة نوعا ما لدعم وجذب أكبر قدر ممكن من النشاطات الاقتصادية وإدخالها في الاقتصاد المنظم كما يظهر ذلك من ناحية أخرى في مجال دعم قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجيهها وغيرها من الإصلاحات الاقتصادية.

غير أن هذه الإجراءات غير كافية طالما لا تزال الظاهرة في تنام ملفت، بل تقتضي المزيد من الجهود ولا سيما إجراء إصلاحات في العمق الإداري والاقتصادي لتسهيل عمليات الانتقال إلى السمة المنتظمة عن طريق مكافحة الفساد والبيروقراطية داخل الهيئات الرقابية والاقتصادية وبعث سياسة بديلة تتماشى مع التطور المطرد لتقنيات تسيير ورقابة النشاطات الاقتصادية، وبذل الجهد في التكفل الفعلي والعاقل للمجتمع الوطني ومنح فرص أكثر للكفاءات الفاعلة والقادرة على تغيير الوضع ومنح القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

كما أن مبالغ التهرب الضريبي لو يتم استثمارها فستؤدي إلى إنفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها إلى خلق دخول متراكمة وذلك بتأثير مضاعف، وتؤدي إلى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تحفيز الإنفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث أن معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاسا لمقدار الإنتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مسارا تصاعديا، إذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لاستغلال الموارد المادية استغلالا من شأنه أن يزيد تلك التدفقات، إلا أن مبالغ التهرب الضريبي بقيت خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية وبالتالي لم يتسنى الحصول على تلك التراكمات الداخلية، بل يمكن القول أن تلك التراكمات الداخلية المحتملة هي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي، وهذه الوفرة السنوية في حالة تخطيطها ستصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لذا يمكن توقع حصول تباطؤ في التنمية الاقتصادية نتيجة التهرب الضريبي .

لذا فانه من الضروري الحد من تفشي ظاهرة التهرب الضريبي والفساد من جهة، و توفير مبالغ مالية مهمة لتمويل الخزينة العمومية واستغلالها في خطط التنمية الاقتصادية للدولة من جهة أخرى.

2. اختبار صحة الفرضيات : بالنسبة لنتائج اختبار صحة الفرضيات فقد توصلنا بعد معالجة الموضوع

بالدراسة والبحث إلى استخلاص النقاط التالية :

فيما يخص الفرضية الأولى: فقد ثبت صحة هذه الفرضية, كون أن أسباب نمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في دولة من الدول تعزى إلى مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية السائدة في الدولة و التي تؤثر على نمو و اتساع حجم الظاهرة، ومن أهم العوامل المسؤولة عن نشأة ونمو الاقتصاد غير الرسمي وجود بعض صور الاختلالات الهيكلية التي تصيب بنية الاقتصاد الوطني، هذا فضلا عن

ارتفاع مستوى الأعباء الضريبية في الدولة، ووجود بعض أوجه التعقيدات الإدارية و البيروقراطية. وكذا حظر ممارسة بعض النشاطات، و عليه فأسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي تتوقف على الظروف السائدة في الدولة وكذا مظاهره، ولكل مظهر سبب جوهري وفيما يتعلق بتكوين الاقتصاد غير الرسمي و مكانته في الاقتصاد الجزائري باعتباره ملاذا لتلك الفئة المستبعدة من سوق العمل الرئيسي، فإن مختلف المقاربات المطورة لفهم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر تؤكد هذا الاتجاه، والتي تندرج عموما في إطار ثلاث تيارات فكرية، لا رسمية البؤس المرتبطة بالوضع الاستعماري، ولا رسمية المضاربة الناتجة عن الاختلالات الهيكلية الناجمة عن الاقتصاد الموجه و أخيرا لا رسمية البقاء والمرتبطة أساسا بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، وما نتج عنه من ضغط على التوظيف في القطاع العام ونمو القطاع الخاص الذي سيطر عليه المؤسسات المصغرة والعمل الذاتي، وهي في مجملها وضعيات تؤكد أن الأفراد لم يختاروا الانخراط طواعية في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي لأهداف ذات صبغة ربحية، ولكنه كان الملجأ الذي يستند إليه قطاع كبير من السكان من سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، والدال على ذلك من انتشاره في أنشطة ذات مستويات دخل منخفضة مثل الأنشطة الهامشية، الباعة المتجولين،...

بالنسبة للفرضية الثانية: فقد ثبت صحة هذه الفرضية من خلال أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ترجع إلى عدة أسباب متداخلة ومتشابكة، ما يدفع إلى محاولة البحث عن علاج يناسب طبيعة الأسباب التي تقف وراء الظاهرة، والتي تنصب أساسا على تخفيض الحوافز نحو الانضمام إلى هذا الاقتصاد، زيادة درجة جاذبية الاقتصاد الرسمي بالشكل الذي يجعل حجم الاقتصاد غير الرسمي هامشيا، وتلك المرتبطة بالقضاء عليه بحيث تصل إلى ما يمكن أن نطلق عليه الحجم الأمثل للاقتصاد غير الرسمي الذي يسمح بان يتعايش مع الاقتصاد الرسمي، وبالشكل الذي يقلل من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي إلى أدنى مستوى ممكن.

أما الفرضية الثالثة: فقد تمكنا من إثبات صحة هذه الفرضية من خلال أن تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي يؤثر على عائدات الجباية العادية فتقل مما يؤثر على الإيرادات العامة للدولة وهذا ما يفسره معامل الاقتصاد غير الرسمي حيث زيادة الاقتصاد غير الرسمي بمليار دينار جزائري يؤدي إلى انخفاض رصيد الموازنة العامة للدولة ب 0.87 مليار دينار جزائري، وهذا منطقي إلى حد بعيد خاصة في ظل البحبوحة المالية التي شهدتها الجزائر جراء الارتفاع الهائل لأسعار البترول جعلها تتناسى تحصيل الجباية العادية وبالتالي تفشي ظاهرة التهرب الضريبي مما جعل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر تأخذ منحى تصاعدي ما من شأنه أن يزيد من تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.

أما فيما يتعلق بالفرضية الرابعة: فقد ثبت صحة هذه الفرضية من خلال أن الإصلاح الضريبي جاء نتيجة حتمية التغيرات التي عرفها الجزائر مطلع التسعينات، وما ترتب عنها من آثار سلبية أهمها انتشار ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي، وقد تمثلت أهم أهدافه في تبسيط النظام الضريبي وجعله أكثر عدالة وشفافية قصد حصر دائرة الإقتصاد غير الرسمي،

3. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في:

- يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة عالمية تعاني منها معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، وتستحق هذه ظاهرة المزيد من الاهتمام وأخذها في الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.
- هنالك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى وجود أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ونموها، وتختلف من دولة إلى أخرى، لكن يمكن تلخيصها إجمالاً في أربعة أسباب رئيسية وهي: الضرائب المرتفعة، القوانين واللوائح الحكومية، والأنشطة المحظورة، وانتشار الفساد.
- تعدد الآثار السلبية لوجود الاقتصاد غير الرسمي في الدولة. فبالإضافة إلى فقدان جزء مهم من الحصيلة الجبائية نتيجة التهرب الضريبي فهو يؤثر على نجاعة السياسات الاقتصادية المتبعة من خلال تشوه المعلومات والبيانات الإحصائية، ويقلل من الكفاءة في تخصيص الموارد في المجتمع.
- هناك بعض الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي من أهمها أنه يساعد على امتصاص فائض العمالة، وبالتالي يقلل من الفقر في المجتمع، كما أنه يوفر السلع والخدمات بأسعار تنافسية تتناسب مع أصحاب المداخل الضعيفة والمتوسطة، وله ميزة الانتشار الجغرافي الواسع.
- تستفيد أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية و البني التحتية للدولة، كالطرق والمواصلات وشبكات الكهرباء والغاز مثل باقي الأنشطة الرسمية، إلا أنها لا تساهم في إيرادات الدولة من خلال تهريبها من التزاماتها المالية المتعلقة بالنشاط، وهذا يؤدي إلى عدم العدالة وتشوه المنافسة، وقد يحفز بعض الأنشطة الرسمية على التهرب هي أيضاً من التزاماتها.
- يعتبر الفساد، الرشوة، والبيروقراطية من أهم مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وأكثرها تأثيراً في الحياة الاقتصادية لما لها من آثار وخيمة على الكفاءة الاقتصادية في الدولة، حيث أدى انتشار هذه الظواهر إلى سوء في تسيير الموارد وتخصيصها، بل عاد في المجتمع مفاهيم خاطئة على أنه لا يمكن القيام بأي نشاط إلا بالمرور على أحد تلك الطرق الملتوية، فأصبح الفساد يؤدي إلى مزيد من الفساد.
- هناك علاقة ارتباط بين سياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي وبين انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ونموه في الجزائر، وذلك لما صاحب هذه السياسات من تفاوت في توزيع المداخل، وكذا الطبيعة الانكماشية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتدهور الأحوال المعيشية لكثير من المواطنين واتجاههم نحو ممارسة الأنشطة غير الرسمية.
- بذلت الجزائر العديد من الجهود في سبيل مكافحة الاقتصاد غير الرسمي بدءاً بإصدار اللوائح والقوانين المنظمة للنشاط مروراً بتقديم الحوافز والإعفاءات من أجل استقطاب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وإدماجها في النشاط الاقتصادي الرسمي، إلا أنها تبقى بعيدة جداً عما تتطلبه عملية الإدماج الناجحة.
- تعتبر السوق السوداء للنقد الأجنبي من أهم المظاهر الواضحة للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، إذ لا تكاد تخلو ولاية من ولايات الوطن إلا وتجد فيها سوقاً للعملة الصعبة بوسط المدينة، ينشط في وضوح النهار وأمام السلطات؛ حيث ترى المتعاملين في هذه السوق على الرصيف حاملين رزمة من الأوراق النقدية بعملات مختلفة يعرضون ما لديهم دون تدخل أي طرف لمنعهم أو إبعادهم. كما تتميز الأسعار

فيه بالارتفاع الكبير عن السعر الرسمي للعملات، وهذا ما يدفع بمالكي العملة إلى بيعها في هذه السوق. وأما من يبحث عن العملة الصعبة فلا حل له إلا هذه السوق في ظل عدم وجود سوق رسمي للعملة الأجنبية.

- عند دراسة الاقتصاد غير الرسمي أو التعامل معه يجب التفرقة بين الأنشطة الضارة ذات الآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة (كـتجارة المخدرات، والإرهاب، والاختلاسات، والرشاوى، وغيرها) التي يجب القضاء عليها نهائيا بتشديد القوانين وتشديد الرقابة عليها، وبين الأنشطة ذات الآثار الإيجابية على العمالة وعلى زيادة الإيرادات الضريبية (مثل أنشطة الوحدات الإنتاجية الصغيرة والباعة المتجولون وغيرها من الأنشطة المشروعة التي يجب العمل على إدماجها في الاقتصاد الرسمي والعمل على تنميتها وتدعيمها، وذلك عن طريق زيادة جاذبية الاقتصاد الرسمي بالإصلاحات المالية والنقدية اللازمة، على أن يكون ذلك من منطلق تنموي شامل وليس مجرد وسيلة لزيادة إيرادات الدولة.
 - بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف مصالح الضرائب ومصالح الجمارك والتي تهدف إلى محاربة التهرب الضريبي و الغش الجبائي والتهريب، إلا أن هذه الظواهر مازالت قائمة وهي في تزايد مذهل و هذا بسبب ضعف هذه القوانين والفساد بين الأعوان المكلفين بالمراقبة.
4. مقترحات الدراسة :

➤ فيما يتعلق بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي :

- تغيير النظرة السلبية والسوداوية نحو الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية المشروعة على أنها أنشطة طفيلية سلبية غير منتجة، والإقرار بدور الاقتصاد غير الرسمي كمحرك للنمو الاقتصادي وتوفيره لفرص عمل للكثير من الأفراد الذين فشل الاقتصاد الرسمي في توظيفهم، والنظرة إليه كثروة ماهرة يجب الاستفادة منها من خلال كسب ثقة المتعاملين فيه، واعتبارهم منتجين حقيقيين يجب تصحيح مسارهم فقط.
- معالجة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تقتضي التمييز بين الأنشطة الصغيرة التي يمكن احتوائها عن طريق التسهيلات والحوافز الجبائية، وبين الأنشطة الكبيرة التي تتطلب إحكام الرقابة عليها واتخاذ الإجراءات الجبائية اللازمة.
- بما أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل حوالي 30% من الناتج الداخلي الخام في الجزائر وهي نسبة مرتفعة جدا؛ فيجب على الدولة إنشاء مراكز متخصصة في دراسة الاقتصاد الخفي وسلوك الأفراد والمنشآت التي تعمل فيه، وإطلاق برامج طويلة المدى مبنية على أسس علمية وواقعية لاحتواء الأنشطة الاقتصادية الخفية من خلال توفير البدائل والحوافز والإعفاءات لهذه الأنشطة، مع العمل على زيادة جاذبية الاقتصاد الرسمي على أن تكون العملية تدريجية وطويلة.
- إنشاء جمعيات وتعاونيات صغيرة للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية المتوسطة والصغيرة، تعمل على تقديم الدعم والمساعدة الفنية والاستشارات المالية والقانونية لكسب ثقة هذه الأنشطة، وفي نفس الوقت تعمل دور الوسيط بينها وبين الجهات الحكومية الرسمية من أجل إيجاد حلول للمشاكل والعقبات التي تعاني منها وتشجيعها على التحول التدريجي نحو الاقتصاد الرسمي.

- إنشاء لجنة وزارية مستقلة ودائمة مختلطة بين وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة الصناعة، ووزارة السياحة والصناعات التقليدية، مع مجموعة من الخبراء والباحثين المتخصصين، تكون مهمتها متابعة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من خلال تتبعها وجمع المعلومات حولها وإعداد التقارير الدورية لرئاسة الحكومة، والتنسيق مع مختلف الجهات والمراكز لإيجاد الطرق المثلى في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي.
- مراعاة التنسيق بين مخرجات أنظمة التعليم والتكوين المختلفة وبين متطلبات سوق العمل.
- العمل على فتح مكاتب لتحويل العملات في الإطار الرسمي من أجل تسهيل عمليات التحويل، وكذلك إنشاء بنوك تجارية جزائرية في الخارج ما يسهل عملية تحويل أموال المغتربين بصفة رسمية.
- فيما يخص ظاهرة الفساد الإداري .
- ضرورة تطبيق نظام الشفافية والمساءلة بشكل دقيق على جميع أجهزة الدولة من خلال قيام الجهات الرقابية بواجبها، وقيام الأجهزة والمصالح الحكومية بتوفير المتطلبات اللازمة من الإفصاح والشفافية في أعمالها ونشاطاتها المالية والإدارية، ولا بد لنجاح أي نظام مساءلة في أية دولة من استقلالية الجهات القضائية نهائياً عن السلطة.
- يجب تفعيل الهيئات واللجان المعنية بمكافحة الفساد وتوزيعها على كامل التراب الوطني وإعطائها مزيداً من الوسائل والصلاحيات وربطها مباشرة مع المصالح الأمنية والقضائية، مع ضرورة إلزامها بتقديم تقارير فصلية وسنوية عن أنشطتها يتم الإعلان عنها للجمهور مع إظهارها لعمليات كشف الفساد وحجمه والمتورطين فيه حتى تكون رادعة لغيرهم.
- اختصار الخطوات والإجراءات اللازمة للتسجيل والحصول على تراخيص مزاولة المهن والأنشطة، مع إزالة كل العراقيل والابتعاد على البيروقراطية والتعقيد.
- فيما يتعلق بظاهرة التهرب الضريبي :
- رقمته فعلية وكلية لكل القطاع الجبائي وتزويد الإدارة الجبائية بكل الإمكانيات المادية والبشرية، وكذا تعيين مسؤولين أكفاء مع تأسيس قانون أجور مميز وخاص بموظفي الضرائب وحمايتهم من التعسفات الخارجية.
- محاربة الرشوة وسط أعوان الإدارة الجبائية.
- وضع نظام جبائي مبسط ومحفز وقوانين ثابتة ليست متغيرة من سنة إلى أخرى مع فرض قانون صارم لمحاربة التهرب الضريبي وفتح جهات قضائية مختصة بذلك وكذا التحسيس والتوعية بأهمية وضرة النظام الجبائي.
- الحرص على فوتره المعاملات التجارية والاتجاه إلى المعاملات الالكترونية بدل المعاملات النقدية.
- تخفيض الضغط الضريبي وتقديم تحفيزات للمكلفين الأوفياء للإدارة الجبائية لأن العدالة في توزيع الأعباء الضريبية تشعر المكلفين بتكافلهم على تحمل العبء الضريبي.
- التنسيق بين الدوائر الضريبية والمؤسسات العامة والخاصة التي من شأنها المساعدة في مكافحة التهرب الضريبي.

- يجب تشكيل لجنة تهتم بتقدير ظاهرة التهرب الضريبي، وهذا عن طريق إشراك مصالح من إدارة الضرائب، ومصالح الديوان الوطني للإحصائيات بغية تقدير واقعي للظاهرة، لاتخاذ الإجراءات الضرورية المناسبة.
 - إن الجهود التي تبذل في عملية مكافحة التهرب الضريبي يجب ألا تبقى في شكل حملات ظرفية ومؤقتة، ولكن يجب أن تكون تدخلات دائمة و بدون انقطاع في إطار منظم.
 - زيادة التدريب العملي والعمل على تطوير الموظفين وصولا لأقصى درجات المهارة والكفاءة الإدارية والمالية والفنية الملائمة للعمل لما لهم من أهمية في محاربة ظاهرة التهرب الضريبي وخاصة مأموري التقدير وفاحصي الضريبة لما يمثله عملهم من أهمية ومسؤولية.
 - الوقوف على المشكلات التي تواجه الموظفين بالشكل المطلوب ووضع آلية جيدة للعمل على حل المشاكل بما يرضي الموظفين في الدوائر الضريبة لما له من أثر على عملية تحصيل الضريبة ومكافحة التهرب الضريبي.
 - تخصيص النفقات العامة بالشكل الصحيح بما يضمن تحقيق النفع العام لجميع المواطنين فعندما يشعر المكلف بالنفع من أموال الضريبة التي يدفعها ويرى ما تحققه من نفع عام فان مقاومته لدفع هذه الضريبة سوف يقل لأنه يعلم بأنها ستعود عليه بالنفع ولو بشكل غير مباشر.
5. أفاق الدراسة :

- نظرا لأهمية موضوع الاقتصاد غير الرسمي وعلاقته بالفساد، نقترح بعض المواضيع المتعلقة بمختلف جوانبه من أجل التعمق في دراسته أكثر والمتمثلة في :
- العلاقة بين التشريع الضريبي والاقتصاد غير الرسمي _دراسة حالة الجزائر_ .
 - تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
 - تجارب دول نجحت في إدماج الاقتصاد غير الرسمي.
 - العلاقة بين الفساد المالي والضريبي وآثارها على الميزانية العامة للدولة.

في الأخير أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع بهذا العمل، ان أصبت فمن الله وحده، وان أخطأت فمن نفسي والشيطان...وأستغفر الله و أتوب إليه...والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

❖ قائمة المراجع العربية:

(أ) الكتب:

1. أندراوس عاطف وليم. (2005). اقتصاد الظل "المفاهيم، المكونات، الأسباب" الأثر على الموازنة العامة. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
2. أحمد زهير شامية، و خالد الخطيب. (1997). المالية العامة. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
3. ايهاب علي الموسوي، كاظم أحمد البطاط، و صفاء عبد الجبار الموسوي. (2016). الاقتصاد الموازي. عمان الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
4. بشير مصيطفى. (2011). حريق الجسد "مقالات في الاقتصاد الجزائري". المحمدية: دار جسور للنشر والتوزيع.
5. بلال خلف السكارنة. (2009). أخلاقيات العمل (المجلد طبعة 01). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
6. حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2007). الفقر والمجتمع "دراسة في علم الاجتماع" (المجلد بدون طبعة). الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
7. دي سوتو هرناندو. (1997). الدرب الآخر "الثروة الخفية في العالم الثالث" (المجلد 01). (جلال شوقي، المترجمون) القاهرة، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
8. سعيد عبد العزيز عثمان. (2008). النظام الضريبي وأهداف المجتمع. الاسكندرية، مصر: دار النشر الثقافية.
9. صلاح الدين حسن السيسي. (2003). غسيل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي (المجلد الطبعة الأولى). القاهرة: دار الفكر العربي.
10. عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي. (2006). التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
11. عبد الحميد عبد المطلب. (2005). العولمة واقتصاديات البنوك. الاسكندرية: الدار الجامعية.
12. عبد السلام صفوت، و عوض الله. (2002). الاقتصاد السري: دراسة في اليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه. مصر: دار النهضة العربية.
13. عبد العظيم حمدي. (2008). عولمة الفساد (المجلد طبعة 01). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
14. عبد المجيد عبد الحميد. (2003). العولمة واقتصاديات البنوك. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
15. محمد الصيرفي. (2008). التخطيط الاستراتيجي (المجلد طبعة 01). الاسكندرية، مصر: مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.
16. محمد العباسي. (2016). ظاهرة غسيل الأموال والجهود الدولية لمكافحةها. الاسكندرية مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
17. محمد كلكول. (2004). نظرة وجيزة على القطاع المنظم. ندوة احصاءات القطاع غير المنظم. صنعاء، اليمن: المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية.
18. محمد مرسي فهبي، و عبدا الله سيد لطفي. (1990). الضريبة الموحدة على الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية. القاهرة: بدون دار نشر.

19. مراد ناصر. (2003). الاصلاحات الضريبية في الجزائر. جامعة البليدة. مجلة الباحث.
 20. ناصر عبيد الناصر. (2002). ظاهرة الفساد. دمشق: دار المدى.
 21. نسرين نبيه عبد الحميد. (2008). الاقتصاد الخفي (المجلد 1). الاسكندرية، مصر: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر.
- (ب) الرسائل الجامعية، الأطروحات والمذكرات :**
1. الجيلاني بلواضح، و يحيى سعيدي. (2014). فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهريب الضريبي _دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2007-2012). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.
 2. المطيري حامد. (2016). قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية. رسالة دكتوراه. جامعة أم القرى، السعودية.
 3. بلال خروفي. (2012). الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية _دراسة حالة الجزائر. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة.
 4. رضا محمد التوهامي. (15 11, 2018). دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. المسيلة، علوم تجارية، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
 5. سامية معنوق. (2012/2011). اشكالية تقييم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر. مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تحليل قطاعي (غير منشورة)، قطب جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
 6. سعيد بن محمد بن فهد الزهيري القحطاني. (2005). اجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية. دراسة غير منشورة، جامعة نايف، كلية الدراسات العليا، الرياض.
 7. سليمة بوخيطة. (2015-2014). قنوات انتقال تأثير السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2013). رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر الجزائر، العلوم الاقتصادية، بومرداس.
 8. عبد الحميد عفيف. (2014). فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2011-2012). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سطيف، الجزائر.
 9. عبد الحق لعيميري. (2015). عشرية الفرصة الأخيرة للاقتصاد الجزائري، الازدهار والانهيار. (مسعود جناح، المترجمون) باتنة: منشورات الشهاب.
 10. عبد العلي حاجي. (2013-2012). الاليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر. جامعة محمد خيضر، قسم العلوم السياسية. بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
 11. عبد المجيد قدي. (1995). فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية. أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، الخروبة.
 12. علي بقشيش. (2012). اشكالية تأثير الفساد الاداري على برامج التنمية وتطبيق اليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر. طبعة 03. الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام.

13. علي حبيش. (2013-2014). اثار الفساد المالي على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، تخصص نقود ومالية.
 14. عيسى بولخوخ. (2004). الرقابة الجبائية لمحاربة التهرب الضريبي. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، باتنة.
 15. لويذة نجار. (2013/2014). التصدي المؤسساتي والجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري. أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، القانون الجنائي والعلوم الجنائية، قسنطينة.
 16. مبروكة حجار. (2006). أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة_ حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف_. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.
 17. محمد براغ. (2012). الاقتصاد غير الرسمي أسبابه ومظاهره. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، الجزائر.
 18. محمد كنفوش. (2004). الاقتصاد الخفي واثاره على التنمية المستدامة. جامعة البليدة، تخصص ادارة الاعمال.
 19. محمود جمام. (2010). النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية_ دراسة حالة الجزائر_. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسنطينة، الجزائر.
 20. مراد ناصر. (1997). الاصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة والتحريض الاستثماري. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.
 21. ملاك قارة. (2008-2009). اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس، والسنغال. أطروحة دكتوراه، جامعة الاخوة منتوري، العلوم الاقتصادية، قسنطينة، الجزائر.
 22. هشام غربي. (2007). الأبعاد الاقتصادية لتبييض الأموال. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة 08 ماي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قلمة.
 23. بورعدة حورية. (2013-2014). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "دراسة سوق الصرف الموازي". رسالة ماجستير، جامعة أحمد بن بلة، العلوم الاقتصادية، وهران، الجزائر.
 24. بودلال علي. (2006-2007). تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي". أطروحة دكتوراه. تلمسان، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.
- (ت) المجلات والدوريات :
- حامل ورقي (مطبوعة) :
1. السيد الحسيني، و اخرون. (1996). القطاع غير الرسمي في حضر مصر، التقرير الأول، المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

2. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (يونيو 2007). أعداد متزايدة من الشباب في القطاع غير الرسمي. الطبعة العربية: حوار الموئل.
3. بشير مصطفى. (2004). الفساد الاقتصادي. مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 06.
4. ثورية بلقايد، و مبارك بن زاير. (2016). البطالة والقطاع غير الرسمي في الجزائر. مجلة الناشر الاقتصادية.
5. حسين عبد المطلب الأسرج. (2010). انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري. مصر: وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية.
6. سارة بوسعيد، و شراف عقون. (جوان 2018). واقع الفساد في الجزائر واليات مكافحته (المجلد المجلد الخامس). مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.
7. سحر كريم قاطع. (ديسمبر 2017). دور الاقتصاد غير الرسمي في خلق التنمية المستدامة: مع الإشارة الى تجربة مصر. جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد. العراق: مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والادارية.
8. شنايدر فريديرك، و أنستي دومنيك. (2002). الاختباء وراء الظلال ونمو الاقتصاد الخفي. (صندوق النقد الدولي، المحرر) سلسلة قضايا اقتصادية ، 04 (22).
9. عبد الحلیم صقر عطية. (2010). الأثار الاجتماعية والاقتصادية لجريمة غسل الأموال الجريمة المعاصرة. المنظور الاقتصادي.
10. علاوي لعلاوي. (1994). استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
11. كريم النشاشيبي، و اخرون. (1998). الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق. صندوق النقد الدولي .
12. كمال رزيق، و سمير عمور. (2008-2009). تقييم الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر. جامعة حسيبة بن بوعلی. الشلف: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.
13. لطفي عبد المعطي عبد المعطي. (2007). القطاع غير الرسمي_التحديات والحلول_. 14. مصر: مركز المشروعات الدولية الخاصة.
14. محمد ساحل. (ربيع 2009). تجربة الجزائر في الاستثمار المباشر دراسة تقييمية. مجلة العلوم الاتسانية (41).
15. محمد محمود، و رباب محلا. (2011). القطاع غير المنظم في سوريا الأسباب، الاثار لاقتصادية والاجتماعية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، 33 (4)، 188.
16. مسعود لشهب. (2017). دراسة لأثر الفساد الاداري والمالي على أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2002-2015 باستخدام نموذج VAR. جامعة 20 أوت 1955. مجلة الباحث الاقتصادي.
17. وائل نواره. (2007). الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية. 14. مصر: مركز المشروعات الدولية الخاصة.

18. بودلال علي. (2017). تقييم دور الاقتصاد في تعديل مشكلة البطالة في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية (37).

19. يحيى قوري. (2018). تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج Mimic للفترة 1970-2016. مجلة الأبعاد الاقتصادية.

20. يوسف بودلة، و حمزة كواديك. (2018). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي "دراسة تحليلية". مجلة المقار للدراسات الاقتصادية ، 03.

● حامل الكتروني :

1. جون سوليفان، و ألكسندر شكولينكوف. (2005). دعم ومساندة المبادرين في الدول النامية، العدد 14. تاريخ الاسترداد 22 04 2022، من مجلة الاصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة:
<http://cipe-arabia.org/files/pdf/art1411.pdf>

2. عمر العلا ولد محمد. (2014, 02 12). الفساد: ماهيته، صورته، دوافعه، اثاره العامة، سبل الوقاية منه. تم الاسترداد من : www.elbidaya.net

3. كامل الشيرازي. (2007, 12 19). اتساع مؤشرات الفساد في الجزائر. تم الاسترداد من :
<http://www.elaph.com/Elaphweb/AkhbarKhasa/1466.htm>

(ث) مداخلات، مؤتمرات وملتقيات :

1. بودلال علي. (22-21 مارس 2002). اشكالية الاقتصاد غير الرسمي والعوامل التي تساعد على توسيع رقعته وأثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر. مداخلة في ملتقى وطني حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة. الجزائر: جامعة البليدة.

2. بوريس بيجو فيتش. (2004). آراء في الفساد: الأسباب، والنتائج. واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة.

3. بوزيان عبد الباسط، و علي عزوز. (20-21 نوفمبر 2007). الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر. الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الأثار وسبل الترويض. الجزائر: المركز الجامعي سعيدة.

4. حتج قويدقوين. (جوان). ظاهرة الفقر في الجزائر وأثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم. جامعة حسيبة بن بوعلي. شلف: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية.

5. شوقي جباري. (02/03 2010). الاقتصاد غير الرسمي في ميزان الفقراء والدولة. ملتقى وطني حول تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي. أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

6. عبد المجيد قدري. (21-22 ماي 2002). النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة. جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

7. عبد المحسن شعبان. (2009). الحكم الصالح والتنمية المستدامة. الحكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة. الجزائر.

8. غوتي بخشي، و طيبي بومدين. (20 نوفمبر 2007). الاقتصاد غير الرسمي كحل للأزمة "التجربة الجزائرية". الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الأثار وسبل الترويض (صفحة 04). الجزائر: المركز الجامعي سعيدة.
9. كمال جوزي، و اخرون. (2007). امبراطورية السالم، قضية احتيال القرن. الجزائر: دار الحكمة.
10. لطفي رمضاني. (02-03 نوفمبر 2010). أفاق وتحديات ادماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر. جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
11. محمد الأمين البشري. (2007). الفساد والجريمة. الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
12. محمد زعلاني. (2011). شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالاشارة للاقتصاد الجزائري "تأصيل المعنى_البحث في الأسباب والآثار". مجلة أبحاث اقتصادية وادارية ، 10.
13. محمد شعيب. (2002). تبييض الأموال، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية. المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق ، الجزء الثالث (الطبعة الأولى) . منشورات الحلبي الحقوقية.
14. مصطفى مقدم، و وهيبة حلبي. (2006). الفساد الاداري والحكم الراشد كوسيلة لمكافحة. الملتقى الوطني حول الاصلاح الاداري والتنمية الاقتصادية . خميس مليانة: المركز الجامعي.

ج) مصادر سمعية بصرية :

1. تاج الدين عبد القادر. (27, 02, 2015). تاطير ومراقبة الاقتصاد الموازي. قناة النهار TV.
2. حسان منور. (27, 02, 2022). تاطير ومراقبة الاقتصاد الموازي. قناة النهار TV. الجزائر.
3. عبد الحفيظ كورتل. (16, 11, 2016). مصير بناء بناية دون رخصة. حصة 90 دقيقة أخبار . قناة النهار TV.
4. عبد النور حجي. (13, 05, 2019). الجزائر: قناة النهار TV.
5. مصطفى بوشاشي. (2019). حصة بتوقيت الجزائر. لقاء مع الحقوقي والناشط السياسي الأستاذ بوشاشي . قناة Beur TV.

ح) التنظيمات والنصوص القانونية :

1. المرسوم الرئاسي رقم 11/426. (08, 12, 2011). يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وكيفيات تسييره .
2. الأمر 05/06 المتعلق بمكافحة التهريب. (23, 08, 2005).
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2015). القانون رقم 15-08 المحدد لقواعد مطابقة البنائيات واتمام انجازها. الجريدة الرسمية ، 44 (المواد 01-02-03).
4. القانون 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتهما. (06, 02, 2005).
5. القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. (20, 02, 2006).
6. القانون 02/16 يتضمن التعديل الدستوري. (06, 03, 2016).
7. المادة (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (1991). قانون المالية .

8. المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (1991). قانون المالية .
- (خ) التقارير :
1. اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته. (11 07, 2003). مابوتو.
 2. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. (20 12, 1988). فيينا، النمسا.
 3. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. (15 11, 2000). المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة .
 4. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العربية للأمم المتحدة. (31 10, 2003). نيويورك.
 5. البنك الدولي. (2008). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، مقارنة اللوائح التنظيمية في 178 بلد. البنك الدولي.
 6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2004). مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمي أو هام وحقائق. تقرير لجنة علاقات العمل (الدورة الرابعة والعشرون) . الجزائر.
 7. لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الافريقي. (04 جوان 2011). تأثير الأزمة على العمالة وسوق العمل في افريقيا. اثيوبيا: أديس أبابا.
 8. لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الافريقي. (28 سبتمبر-2 أكتوبر 2009). تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في افريقيا. متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في افريقيا: البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي. أديس أبابا، اثيوبيا.
 9. وزارة المالية. (27-31 مارس 2019). برنامج الامتثال الجبائي الارادي. أبواب مفتوحة حول الادارة الجبائية. بسكرة: المديرية العامة للضرائب.
 10. وزارة المالية. (نشرة 2017). مديرية العلاقات العمومية والاتصال "الضريبة الجزافية الوحيدة مجال التطبيق". المديرية العامة للضرائب.
- (د) الجرائد :
1. أحمد بن بيتور. (2011). حتمية التغيير...كيف ولماذا؟. جريدة الخبر اليومية (5964).
 2. عبد الوهاب بوكروخ. (2011). الرشوة والفساد يكبدان الجزائر 30 مليار دولار من 2000. (3499).
- (ذ) المواقع الالكترونية :
1. مركز المشروعات الدولية الخاصة. (2005). مكافحة الفساد "التوجه الى القطاع الخاص". تاريخ الاسترداد 14 05, 2022، من www.cipe.org
 2. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري: www.aniref.dz/index.ph
 3. الموقع الرسمي لجريدة الوسط: www.elwassat.com
 4. الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب: www.mdfgi.gov.dz
 5. الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية : www.commerce.gov.dz

6. الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات [:www.ons.dz](http://www.ons.dz)
7. الموقع الرسمي ويكيبيديا: www.wikipedia.com
8. الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية العالمية: www.transparency.org/cpi

❖ قائمة المراجع الأجنبية:

a) Ouvrages :

1. Arnold, H., & Barthelemy, P. (1984). L'économie souterraine. France: édition economica.
2. BAJADA, C., & SCHNEIDER, F. (2005). Size,Causes,And Consequences Of The Underground Economy An Internal Perspective. ashgat Publishing.
3. BENISSAD, H. (mai 1991). La réforme économique en Algérie. Paris: Adventure Works Press.
4. DOMMEL, D. (2004). Face à la corruption (Vol. 5 édition). Ibn khaldoun.

b) Thèses :

1. BELLACHE, Y. (2010). L'économie informelle en Algérie(une approche par enquête auprès des ménages _le cas de Béjaia_. thèse de doctorat En Co-tutelle, université de Béjaia et de université Paris-Créteil (France), Faculté des sciences Economiques,des sciences de gestion et des sciences commerciales , Béjaia.

c) Articles :

1. Bill, R. (2006). The Informal Economy in Non-Metropolitan Canada (Vol. 43 (1)). Canada: Concordia.
2. BOUNOUA, C. (1992). une lecture critique du secteur informel dans les pays de tiers. (c. d. cread, Éd.) monde (30).
3. DREHER, A., & SCHNEIDER, F. (2010). Corruption And The Shadow Economy an empirical analysis. Public Choice.
4. Schneider, F., & Buehn, A. (2009). Shadow economies and corruption all over the world, revised estimates for 120 countries. economics E-journal , 2, 30-36.
5. HACHMAONI, M. (2011). En Algérie La Corruption Colonise L'état. Algérie: journal la nation.
6. VITO, T., & DAWOODI, H. (1997, October). Corruption Public Investment and Growth. washington D.C.

d) Rapports :

1. OCDE. (2009, Janvier). l'Emploi Informel dans les pays en développement. LABORSTAT . Global Employment trends. www.oecd.org/dev/pauvrete/emploi/42529344.pdf consultée le:19/04/2022 à 14 :00
2. Organisation de coopération et de Développement Economique. (2003). Manuel sur La Mesure de L'économie Non Observé. paris: service des publications de l'Ocde. <http://www.oecd.org/dataoecd/9/20/32016147.pdf> consultée le :08/05/2022 à 9:30
3. SCHNEIDER, F. (july 2007). Shadow Economies And Corruption All Over The World:New Estimation for 145 Countries. http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruption_july2007.pdf consultée le:04/03/2022 à 14:49
4. Women and men in the informal sector. (2002). Récupéré sur Women and men in the informal sector:<http://www.ilo.org/public/english/employment/gems/download/women.pdf> consultée le :20/02/2022 à 16 :40

e) Revues et séminaires :

1. BUEHN, A., & SCHNEIDER, F. (February 2012). Corruption And The Shadow Economy Like Oil And Vinegar Like Water And Fire. 19 . International Tax Public Finance. <https://link.springer.com/article/10.1007/s10797-011-9175-y> consultée le:02/03/2022 à 15:47
2. FERGANI, M. (1996). Le programme d'ajustement en Algérie. Revue l'économie (34), 24. <https://iremno.org/wp-content/uploads/2016/02/2108.FERGANI.pdf> consultée le:13/05/2022 à 17:56

f) Interview :

1. DE SOTO, H. (2015, 12 15). (I. EL KADI, & H. HADDOUCH, Intervieweurs) Youtube. Radio Meghreb , Alger.

الملخص :

تهدف الدراسة إلى التركيز على ظاهرة هامة و هي الاقتصاد غير الرسمي الذي يعتبر حقيقة واقعة في كل العالم. فقد أخذت هذه الظاهرة منحى متزايد من سنة لأخرى رغم الجهود التي تبذلها حكومات الدول لمواجهة التزايد المستمر لها. من خلال هذه الدراسة تم البحث في طبيعة علاقة الاقتصاد غير الرسمي بأحد أهم مسببات هذه الظاهرة وهو الفساد الإداري و كذا إمكانية دمج أنشطة هذا الاقتصاد من خلال مكافحة التهرب الضريبي، باعتبار أن هذا الأخير من الأنشطة الخفية المشروعة للاقتصاد غير الرسمي، وأن اللاجئين لهذا النوع من الاقتصاد ما هم إلا متهربين من العبء الضريبي والإداري الذي يفرضه الاقتصاد الرسمي لغياب استثمارات منتجة طويلة المدى تفتح مناصب شغل دائمة وتوفر السلع والخدمات النادرة في الأسواق وهذا ما يدعو للاهتمام بالجانب المشروع للاقتصاد غير الرسمي وإمكانية إدماجه.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد غير الرسمي، الفساد الإداري، التهرب الضريبي، دمج الاقتصاد غير الرسمي.

Abstract : The study aims to focus on an important phenomenon, which is the informal economy, which is a reality all over the world. This phenomenon has taken an increasing trend from year to year, despite the efforts made by the governments of countries to confront the continuous increase in it. Through this study, the nature of the relationship of the informal economy was examined with one of the most important causes of this phenomenon, which is administrative corruption, as well as the possibility of integrating the activities of this economy through combating tax evasion, given that the latter is one of the hidden legitimate activities of the informal economy, and that refugees for this type of The economy is nothing but evasion of the tax and administrative burden imposed by the formal economy due to the absence of long-term productive investments that open permanent jobs and provide scarce goods and services in the markets. This is what calls for attention to the legitimate aspect of the informal economy and the possibility of its integration.

Key words : Informal Economy, Administrative corruption, Tax Evasion, Integrating the informal economy